

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم الاقتصاد

اقتصاد السوق وتحرير التبادل التجاري المعولم
الانعكاسات المحتملة على الإنتاج والتوزيع في سورية

مشروع بحث لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد

إشراف

أ.د. محمد جميل عمر

إعداد

نزهان محمد سهو

٢٠٠٩ - ٢٠١٠

بسم الله الرحمن الرحيم

الم نشرح لك صدرك (١) ووضعنا عنك وزرك (٢) الذي انقض ظهرك (٣)
ورفعنا لك ذكرك (٤) فان مع العسر يسرا (٥) إن مع العسر يسرا (٦) فإذا
فرغت فانصب (٧) وإلى ربك فارغب (٨)
صدق الله العظيم

سورة الانشراح

(ثماني آيات)

الإهداء

إلى وطني الأول العراق

إلى وطني الثاني سورية

إلى روح والدي

إلى روح والديتي

إلى أهلي

نزهان

شكر وتقدير

لا يسعني في البداية إلا أن أتقدم بوافر الشكر والامتنان والاحترام والتقدير الى استاذي الفاضل الدكتور محمد جميل عمر الذي شرفني بموافقته على القيام بالإشراف على بحثي ووقفه معي خطوة بخطوة، وقد وجدت نفسي خير قادر من وصف جموده في قراءة فصول بحثي وإبداء التوجيهات والإضافات السديدة التي ساعدت على إنضاج وإخراج البحث بصورته النهائية.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى السيد العميد والسيد الوكيل العلمي والسيد الوكيل الإداري وإلى السيد الدكتور حسين الفحل رئيس قسم الاقتصاد والدكتور علي كنعان، وإلى الأئستين كاتبة و فريال في قسم الدراسات العليا في كلية الاقتصاد، والأخوات والإخوة في مكتبة الكلية والانترنت ولا يغفونني أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى السيد المساعد العلمي للسيد رئيس جامعة دمشق وإلى الأئسة حسامة في مكتبة المساعد العلمي، وإلى الإخوة والأخوات في مكتبة الأسد. والشكر موصول إلى الإخوة في الملحقة الثقافية العراقية في دمشق، والأخ الدكتور زاهد عبد الحميد في جامعة البتراء -الأردن .

وفي الختام لا يسعني إلا أن اشكر أهلي زوجتي وأولادي وبناتي وإلى أخوتي وأخواتي الذين تحملوا معي المعانات وساندوني في كل الأوقات والاعتماد من كل الذين وقفوا معي و فائني ان اذكرهم وأرجو أن يتقبلوا شكري وامتناني وتقديري.

نزهان

المحتويات		
الصفحة	الموضوع	المحتويات
ر - س		قائمة الجداول
ش		قائمة الأشكال
ص - ض	مدخل عام	المقدمة
ف - ط	مشكلة البحث	
ط - ظ	أهمية البحث	
ظ	فرضيات البحث	
ظ-ع	أهداف البحث	
ع	اسلوب ومنهجية البحث	
ع-غ	الدراسات السابقة	
غ-ف	خصوصية ومميزات هذه الدراسة عن الدراسات السابقة	
ف	مصادر البحث	
ف-ق	المشاكل والصعوبات	
ق	هيكل ومخطط البحث	
٣٨-١	١-الإطار النظري لاقتصاد السوق والعولمة	الفصل الأول
١٣-٣	١-١ اقتصاد السوق ...النظرية ...الآليات والأدوات	
٤-٣	١-١-١ المفهوم النظري والأنواع	
٨-٤	٢-١-١ اقتصاد السوق الحر	
١٢-٨	٣-١-١ اقتصاد السوق الاجتماعي	
١٣-١٢	٤-١-١ آليات ومكونات وأدوات اقتصاد السوق الاجتماعي	
٣٣-١٤	٢-١ العولمة... المفهوم ...التأريخ ... المؤسسات والأدوات	
١٩-١٤	١-٢-١ العولمة: المفهوم	
٣٣-٢٠	٢-٢-١ أشكال العولمة وأنواعها	
٢١-٢٠	١-٢-٢-١ عولمة السياسة والعنف والقوة العسكرية	
٢٢-٢١	٢-٢-٢-١ العولمة الثقافية والإعلامية	

٢٩-٢٣	٣-٢-٢-١ العولمة الاقتصادية	
٣٣-٢٩	٤-٢-٢-١ تاريخ نشوء العولمة الاقتصادية .	
٣٨-٣٤	٣-١ آليات العولمة الاقتصادية	
٣٦-٣٤	١-٣-١ آلية التكيف الاقتصادي	
٣٨-٣٧	٢-٣-١ آلية الاستثمار العالمي	
٨٣-٣٩	٢- التبادل التجاري المعولم	الفصل الثاني
٥٧-٤١	١-٢ مفهوم الإنتاج والتوزيع والتبادل في النظرية الاقتصادية	
٤٣-٤١	١-١-٢ الإنتاج	
٥١-٤٣	٢-١-٢ التوزيع	
٥٧-٥٢	٣-١-٢ التبادل	
٦٢-٥٨	٢-٢ التبادل التجاري المعولم..المفهوم والأهمية	
٦٦-٦٣	٣-٢ عوامل ومحددات نمو الإنتاج والناتج المحلي الإجمالي	
٦٥-٦٤	١-٣-٢ تغيرات الأسعار	
٦٥-٦٥	٢-٣-٢ العامل السياسي والأمني	
٦٦-٦٦	٣-٣-٢ النظام الاقتصادي	
٨٣-٦٧	٤-٢ واقع الاقتصاد السوري ومؤشرات الإنتاج والناتج المحلي الإجمالي	
٧١-٦٧	١-٤-٢ واقع ومؤشرات الاقتصاد السوري.	
٨٣-٧٣	٢-٤-٢ اتجاهات تغير أهم المؤشرات الاقتصادية في سورية خلال المدة من ١٩٩٥-٢٠٠٦	
٧٣-٧٢	١-٢-٤-٢ - اتجاهات تغير قيمة الإنتاج من السلع والخدمات خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦ (بالأسعار الجارية) .	
٧٥-٧٤	٢-٢-٤-٢ - اتجاهات تغير قيمة الإنتاج من السلع والخدمات خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦ (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠) .	

٧٧-٧٥	٢-٤-٣ - اتجاهات تغير قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦ (بالأسعار الجارية) .	
٧٩-٧٨	٢-٤-٤ - اتجاهات تغير قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦ (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠) .	
٨١-٨٠	٢-٤-٥ مقارنة بين قيم الناتج المحلي الإجمالي والإنتاج الإجمالي من السلع والخدمات بالأسعار الجارية وقيمتها بالأسعار الثابتة	
٨٣-٨٢	٢-٤-٦ أهمية الناتج المحلي السوري بالنسبة للناتج الإجمالي العربي وحصّة الفرد السوري من الناتج المحلي خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٦	
١٣٤-٨٤	٣- الانعكاسات المحتملة لاقتصاد السوق والتبادل التجاري المعولم على قطاعات الإنتاج والتجارة الخارجية في سورية	الفصل الثالث
١١٠-٨٧	٣-١ قطاع التجارة الخارجية...الواقع والأهمية والاتجاهات...الانعكاسات والارتباط	
١٠٠-٨٧	٣-١-١ واقع وأهمية واتجاهات تغير مؤشرات قطاع التجارة الخارجية خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦	
٩٢-٨٧	٣-١-١-١ واقع وأهمية قطاع التجارة الخارجية	
١٠٠-٩٣	٣-١-٢ اتجاهات تغير قيم التجارة الخارجية خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦ (بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة)	
٩٦-٩٣	٣-١-٢-١ بالأسعار الجارية	
١٠٠-٩٦	٣-١-٢-٢ بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠	
١٠٧-١٠٠	٣-١-٢ قياس الارتباط بين التجارة الخارجية والإنتاج من السلع والخدمات خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦ (الأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠)	

١٠٤-١٠٢	١-٢-١-٣ قياس الارتباط بين الصادرات والإنتاج من السلع والخدمات (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠)	
١٠٧-١٠٤	٢-٢-١-٣ قياس الارتباط بين الواردات والإنتاج من السلع والخدمات (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠)	
١١٠-١٠٧	٣-١-٣ أثر المبادلات التجارية على استخدامات الإنتاج المحلي من السلع والخدمات للفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦ (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠)	
١٢٥-١١١	٢-٣ القطاع الصناعي ... الواقع والأهمية والاتجاهات... الانعكاسات والارتباط	
١١٨-١١١	١-٢-٣ واقع القطاع الصناعي وأهميته	
١٢٣-١١٨	٢-٢-٣ اتجاه تغير قيم القطاع الصناعي خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦ (بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة)	
١٢١-١١٩	١-٢-٢-٣ بالأسعار الجارية	
١٢٣-١٢١	٢-٢-٢-٣ بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠	
١٢٥-١٢٤	٣-٢-٣ قياس الارتباط بين القطاع الصناعي والإنتاج من السلع والخدمات خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦ (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠)	
١٣٤-١٢٦	٣-٣ القطاع الزراعي ... الواقع والأهمية والاتجاهات... الانعكاسات والارتباط	
١٢٧-١٢٦	١-٣-٣ واقع القطاع الزراعي وأهميته	
١٣٣-١٢٨	٢-٣-٣ اتجاه تغير قيم القطاع الزراعي خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦ (بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة)	
١٣١-١٢٩	١-٢-٣-٣ بالأسعار الجارية	
١٣٣-١٣١	٢-٢-٣-٣ بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠	
١٣٤-١٣٣	٣-٣-٣ قياس الارتباط بين القطاع الزراعي والإنتاج من السلع والخدمات خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦ (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠)	

١٧١-١٣٥	التوقعات المستقبلية للاقتصاد السوري في ظل اقتصاد السوق والانفتاح الاقتصادي	الفصل الرابع
١٥٢-١٣٧	١-٤ الآثار العامة لاقتصاد السوق والتبادل التجاري المعولم على الاقتصاد السوري.	
١٥٩-١٥٣	٢-٤ آثار اقتصاد السوق والتبادل التجاري المعولم على توزيع المداخل والثروة وارتباط ذلك بطبيعة النظام الاقتصادي والسياسي.	
١٦٤-١٦٠	٣-٤ الآثار الاجتماعية والثقافية لاقتصاد السوق والتبادل التجاري المعولم	
١٧١-١٦٥	٤-٤ مسارات التكيف في ظل آليات اقتصاد السوق والانفتاح الاقتصادي	
١٧٦-١٧٢	النتائج	الخاتمة
١٨١-١٧٦	التوصيات	
١٩٢-١٨٢	المصادر والمراجع	
١٩٥-١٩٣	خلاصة باللغة الإنكليزية	
١٩٦	العنوان باللغة الإنكليزية	

فهرس الجداول

رقم الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
٧٠	الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦ (الأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠) (مليون ل.س.)	١
٧١	نسب تركيب الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦ (الأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠)	٢
٧٣	اتجاه تغير قيم الإنتاج من السلع والخدمات في سورية خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦ (بالأسعار الجارية) (مليون ل.س.)	٣
٧٥	اتجاه تغير قيم الإنتاج من السلع والخدمات في سورية خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٥ (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠) (مليون ل.س.)	٤
٧٧	اتجاه تغير قيم الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦ (بالأسعار الجارية) (مليون ل.س.)	٥
٧٩	اتجاه تغير قيم الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦ (بالأسعار الثابتة) (مليون ل.س.)	٦
٨١	مقارنة بين نسب النمو في الإنتاج الإجمالي من السلع والخدمات وفق الأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠ ونسب النمو فيه وفق الأسعار الجارية وبيان معدلات التضخم السنوية خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦	٧
٨١	مقارنة بين نسب النمو في الناتج المحلي الإجمالي وفق الأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠ ونسب النمو فيه وفق الأسعار الجارية و معدلات التضخم السنوية خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦	٨
٨٣	الأهمية النسبية للإنتاج السوري إلى الإنتاج العربي خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٦	٩
٩٠	نسب الصادرات من السلع السورية خلال عام ٢٠٠٦	١٠
٩١	نسب المستوردات من السلع الأجنبية والعربية إلى سورية خلال عام ٢٠٠٦	١١

٩٢	الأهمية النسبية لقطاع التجارة الخارجية بالنسبة للإنتاج من السلع والخدمات والنواتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦ (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠) المبالغ (مليون ل.س)	١٢
٩٤	نسب نمو قيم الصادرات والواردات في سورية خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦ (بالأسعار الجارية) المبالغ (مليون ل.س)	١٣
٩٧	نسب نمو قيم الصادرات والواردات في سورية خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦ (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠) المبالغ (مليون ل.س)	١٤
٩٩	نسب نمو كمية الصادرات والواردات في سورية خلال الفترة من (١٩٩٥-٢٠٠٦) الكميات (ألف الأطنان)	١٥
١٠٤	بيانات استخراج معامل الارتباط بين قيمة الصادرات وقيمة الإنتاج من السلع والخدمات في سورية خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٦) و(بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠) (مليار ل.س)	١٦
١٠٦	بيانات استخراج معامل الارتباط بين قيمة الواردات وقيمة الإنتاج من السلع والخدمات في سورية خلال الفترة من (١٩٩٥-٢٠٠٦) و(بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠) (مليار ل.س)	١٧
١٠٨	مقارنة بين نسب نمو قيمة الصادرات والواردات ونسب نمو الإنتاج من السلع والخدمات في سورية خلال الفترة من (١٩٩٥-٢٠٠٦) مقارنة مع سنة الأساس ١٩٩٥ و(بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠) (مليون ل.س)	١٨
١١٠	اثر المبادلات التجارية على استخدامات الإنتاج المحلي من السلع والخدمات خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦ (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠) (مليون ل.س)	١٩
١١٨	الأهمية النسبية للقطاعين الصناعي والزراعي بالنسبة للإنتاج من السلع والخدمات والنواتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦ (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠) المبالغ (مليون ل.س)	٢٠
١٢٠	اتجاه تغير قيم الإنتاج الصناعي في سورية خلال الفترة من	٢١

	٢٠٠٦-١٩٩٥ (بالأسعار الجارية) المبالغ (مليون ل.س)	
٢٢	اتجاه تغير قيم الإنتاج الصناعي في سورية خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦ (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠) المبالغ (مليون ل.س)	١٢٣
٢٣	بيانات استخراج معامل الارتباط بين قيمة الإنتاج الصناعي وقيمة الإنتاج من السلع والخدمات في سورية خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٦) و(بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠) (مليار ل.س)	١٢٥
٢٤	اتجاه تغير قيم الإنتاج الزراعي في سورية خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦ (بالأسعار الجارية) المبالغ (مليون ل.س)	١٣٠
٢٥	اتجاه تغير قيم الإنتاج الزراعي في سورية خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦ (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠) المبالغ (مليون ل.س)	١٣٢
٢٦	بيانات استخراج معامل الارتباط بين قيمة الإنتاج الزراعي وقيمة الإنتاج من السلع والخدمات في سورية خلال الفترة من (١٩٩٥-٢٠٠٦) و(بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠) (مليار ل.س)	١٣٤

فهرس الأشكال

رقم الصفحة	اسم الشكل	رقم الشكل
٧٣	اتجاه تغير قيم الإنتاج من السلع والخدمات في سورية خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦ بالأسعار الجارية	١
٧٥	اتجاه تغير قيم الإنتاج من السلع والخدمات في سورية خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦ بالأسعار الثابتة لسنة ٢٠٠٠	٢
٧٧	اتجاه تطور قيم الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦ بالأسعار الجارية	٣
٧٩	اتجاه تطور قيم الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦ بالأسعار الثابتة لسنة ٢٠٠٠	٤
٩٤	اتجاه تغير قيم الصادرات في سورية خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦ بالأسعار الجارية	٥
٩٦	اتجاه تغير قيم الواردات في سورية خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦ بالأسعار الجارية	٦
٩٧	اتجاه تغير قيم الصادرات في سورية خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦ بالأسعار الثابتة لسنة ٢٠٠٠	٧
٩٩	اتجاه تغير قيم الواردات في سورية خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦ بالأسعار الثابتة لسنة ٢٠٠٠	٨
١٢١	اتجاه تغير قيم الإنتاج الصناعي في سورية خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦ بالأسعار الجارية	٩
١٢٣	اتجاه تغير قيم الإنتاج الصناعي في سورية خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦ بالأسعار الثابتة لسنة ٢٠٠٠	١٠
١٣١	اتجاه تغير قيم الإنتاج الزراعي في سورية خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦ بالأسعار الجارية	١١
١٣٣	اتجاه تغير قيم الإنتاج الزراعي في سورية خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦ بالأسعار الثابتة لسنة ٢٠٠٠	١٢

المقدمة:مدخل عام:

تتسارع الأحداث وتتطور بشكل كبير وتأخذ اتجاهات متعددة ومتنوعة، وإن تلك التطورات تتغير بأطر سريعة لا تنتظر من يتأمل وينظر تحت قدميه أو إلى خلفه، وأصبح القاسم المشترك للعلاقات هو المصالح وليس أي شيء آخر، وعلية بدأت تظهر على العالم ملامح واقع ومتغيرات جديدة متعددة تنبأ بمستقبل جديد ليس بمعنى مستقبل أفضل أو أسوأ فقط بل يمكن أن يكون خليط من الاثنين مستندا في ذلك على القدرة الاقتصادية والعسكرية للأمم، وقد طالت تلك التغيرات الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية كما إن هذه الجوانب تكاد تكون مرتبطة مع بعضها البعض أو مؤثرة واحدة بالأخرى.

وبمقتضى الواقع الجديد فرض على الدول الدخول في التكتلات الاقتصادية والسياسية أو التنازل عن حقوقها أو بعض منها والتزاماتها بغية المحافظة على اقتصادياتها، وبذلك دفعت فاتورة ثمن تأخرها وعدم مواكبتها التطورات التي حدثت في العالم بعد أن غرقت أو أغرقت بالمشاكل الداخلية والصراعات الإقليمية كما ان الشركات أو معظم الشركات أصبحت أمام خيارين أما الدخول بالكارتلات والترستات أو الانسحاب وتصفية أعمالها لعدم قدرتها على المنافسة. وبوجود هذه المتغيرات الأنفة الذكر نرى الدور المتواضع للقطاع الصناعي والزراعي والخدماتي العربي الذي لم يتمكن من تغيير أنماط واليات عمله بالصورة التي تلائم الواقع الجديد وترتقي إلى سلم المنافسة والاستمرار في عالم الإنتاج المتطور وأسواقه، وبناء على ذلك واجهت هذه القطاعات منذ ثمانيات القرن الماضي تصاعدا في التحديات في وسط عالم كثير الاندماج والتكتل، ونرى فيه انقلاب ميزان المهارات لصالح الغرب الصناعي والزراعي والخدماتي يرافقه تركيز كبير للتطورات التكنولوجية فيه، يقابل ذلك ضعف متنامي في عالم الصناعة والزراعة والخدماتي العربية .

ان ابرز التطورات السريعة التي يمر بها العالم هو التوجه الكبير نحو الانفتاح الاقتصادي العالمي وتحرير التبادل التجاري السلعي والخدمي وانتقال الأموال بين جميع الدول وتتأثر بنتائجها سلبيا وإيجابيا حسب قوتها لأقتصاديه وبنيتها البحثية والعلمية والتقنية، وبناء على ما نجم وسينجم عن الحرية التجارية المعولمة والمتغيرات الأنفة الذكر ستجد المنتجات الوطنية نفسها تحت تأثير منافسة مثيلاتها من

المنتجات الأجنبية سواء كان ذلك في الأسواق المحلية أو الخارجية ،كما إن هناك عبئاً آخر على المنتجات المحلية فرضته آليات التعامل التجاري الدولي في ظل قوانين السوق الدولية التي تفرض التنافس على أساس (الجودة ،التكلفة،حجم الإنتاج،حجم الاستهلاك) وليس كما في الأسواق المحلية او التقليدية والتي(يلتقي فيها المنتج بالموارد او البائع بالمشتري) ،وان تلك الآليات عززتها الاتفاقيات التي أصدرتها منظمة ألتجاره العالمية WTO ،بالإضافة إلى وصفات ومتطلبات البنك والصندوق الدوليين على قضايا التنمية والتمويل فضلاً عن ما توفره وسائل الاتصال الحديثة وثورة المعلوماتية من خدمات،وفي خضم كل تلك التغيرات سيكون الفصل في نتائج المنافسة مرتبط بالجودة والسعر وطريقة التسويق والتي تقتقر إليها إلى حد كبير المنتجات المحلية.

وبناء على ما تقدم فإننا سنبحث في هذا البحث موضوعاً سيتأثر بشكل كبير بتلك التطورات الأنفة الذكر ،كما انه يمثل عصب الاقتصاد في أي دولة ، إلا وهو موضوع الإنتاج في سورية بأنواعه المختلفة الصناعية..الزراعية والانعكاسات المحتملة والتحديات الناشئة أمامه في ظل عالم اليوم ونظامه الاقتصادي الجديد المستند إلى قواعد وانظمه تختلف وتتعارض مع الأسس التي قامت عليها اغلب الصناعة والزراعة العربية.

مشكلة البحث:

ان مشكلة البحث تأتي على خلفية إن الاقتصاد السوري يمكن ان يصنف ضمن الاقتصاديات المتجددة بنى نفسه بنفسه الى حد كبير بحكم الفلسفة الاقتصادية المستند عليها، كما انه يمكن ان يعد ضمن الاقتصاديات الصغيرة،وبالتالي فأن تأثيره محدود او قليل على الاقتصاد العالمي، فضلاً عن انه محاط بسور من الاقتصاديات الثرية ذات الموارد الوفيرة والمستويات الاقتصادية والاجتماعية المرتفعة نسبياً ،ونتيجة لتلك الظروف المشار إليها أنفا والتي تعد بحد ذاتها مشكلة او مشاريع لمشاكل متعددة،لم يكن أمام ذلك الاقتصاد إلا الاعتماد على موارده الداخلية الناتجة عن قطاعاته الاقتصادية وإيرادات الموارد الطبيعية المحدودة مقارنة بالدول المحيطة به،واهتم كذلك بالإيرادات السيادية -الضرائب والرسوم الجمركية - كوسيلة تمويل مهمة ومؤثرة من جانب بالإضافة إلى إنها وسيلة حمائية للإنتاج المحلي من الجانب

الآخر. كما سيواجه القطاع الانتاجي مشاكل متعددة من جراء تطبيق اليات اقتصاد السوق وتحرير التبادل التجاري بحكم الواقع والظروف المشار إليها أنفاً وأهم تلك المشاكل هي :

١- مشكلة انحسار الطلب على السلع الصناعية والزراعية المنتجة محلياً على خلفية منافسة السلع الأجنبية .

٢- مشكلة انخفاض إيرادات الموازنة بشكل كبير من جراء إلغاء القيود والرسوم الجمركية بموجب متطلبات وشروط العالم الاقتصادي الجديد.

٣- مشكلة انخفاض ضريبة الأرباح مشكلة أخرى تضاف إلى ما سبق ذكره ناتجة عن انحسار أهمية القطاعين الصناعي والزراعي.

٤- تقليل أو تهيمش دور الدولة يقابله ازدياد أهمية القطاع الخاص .

أهمية البحث :

يعد البحث في أي موضوع عملاً مهماً بنتائجه ومقترحاته يضاف إلى الدراسات والبحوث السابقة هذا من جانب ،أما من الجانب الآخر فإن موضوع هذا البحث يكتسب أهميته كونه:

١ - دراسة بحثية علمية استشرافية على مستقبل الاقتصاد السوري، لاسيما العرض والطلب على الانتاج المحلي، وما سيتعرض له من مشاكل ومعوقات وتحديد الحلول والمقترحات المناسبة، في ظل حرية التبادل التجاري واقتصاد السوق.

٢- ايجاد علاقة الارتباط بين متغيرات الاقتصاد الكلي في سورية ونسب التغير والنمو فيها.

٣- يكتسب البحث أهميته كذلك من خلال اقتراحه لوسائل بديلة عن الضرائب والرسوم التي سيتعذر استخدامها وفق شروط التجارة العالمية الجديدة وهذه الوسائل ابرزها ضريبة المبيعات أو ضريبة القيمة المضافة وضريبة الاستهلاك من اجل توفير حماية للمنتج المحلي ،بالإضافة الى انها تعد وسائل تمويل مهمة للموازنة.

فرضيات البحث:

١- إن تحرير التبادل التجاري تحت تأثير اقتصاد السوق وفي ظل أجواء العولمة سيتأثر به الاقتصاد السوري وان هذه التأثيرات تدخل دون استئذان بالطرق المباشرة بالاتفاق مع مؤسسات العولمة أو أدواتها أو بطريق غير مباشر من خلال العلاقات الاقتصادية مع دول العولمة ومؤسساتها وأهمها منظمة التجارة العالمية والشركات المتعددة الجنسيات.

٢- وبناء على ما جاء في أ-فإن هناك أثارا سلبية على الإنتاج المحلي في سورية بشقيه الصناعي والزراعي بسبب الشروط الجديدة للتبادل التجاري العالمي وأهمها :
أ-إلغاء الرسوم والضرائب الجمركية عل السلع المستوردة .
ب-الالتزام بشروط الحماية الفكرية والعلامة التجارية.
ج-إلغاء الإعانات للمنتجات المحلية من الشروط التي تفرضها آليات التبادل التجاري الجديد.

٣- ظهور طبقة جديدة من أصحاب رؤوس الأموال،وبالمقابل ستتأثر شرائح كبيرة من المجتمع الذين لا يمتلكون الحد الأدنى لمواجهة الظروف الجديدة ذات الطابع الاستهلاكي.

٤-استنزاف الطاقات الانتاجية والتي من نتائجها احتمالية غلق المصانع وتسريح أعداد كبيرة من العمال ،وانتعاش البطالة المقنعة في المصانع الحكومية.
أهداف البحث:وتتلخص بالاهداف التالية :

١-العرض النظري للمتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة بموضوع البحث.
٢-تحليل واقع الإنتاج المحلي في سورية بشكل مركز وبيان أهميته،والوقوف على المتطلبات التي من شأنها المساهمة في تطويره.
٣-تحديد الآثارالناجمة عن تطبيق اقتصاد السوق والانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي.
٤-وضع المقترحات اللازمة لتلافي الانعكاسات السلبية الناتجة عن التبادل التجاري المعولم ،واليات التكيف في ظل الواقع الجديد .

أسلوب ومنهجية البحث:

اعتمد الباحث في عرض وتحليل موضوع البحث على استخدام:

١- المنهج التحليلي في توضيح الاطار النظري ،بالاعتماد على المصادر والمراجع والابحاث المتعلقة بموضوع البحث.

٢- المنهج الاستقرائي الاحصائي في عرض نسب التغير والنمو في الانتاج والناتج المحلي ،وايجاد معامل الارتباط بين متغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة.

الدراسات السابقة:

لم يجد الباحث موضوعا أو بحثا تصدى بشكل مباشر لموضوع البحث ولكن يمكن أن نذكر في هذا الصدد بعض الدراسات التي تناولت مواضيع قريبة منه ويمكن إيجازها بالاتي :

١-في عام ٢٠٠٠م قدم وليد عوده في مجلة أوراق اقتصادية ,دراسة بعنوان "الانعكاسات المحتملة لاتفاقية الملكية الفكرية وأثرها على الصناعات العربية والدوائية كحاله عمليه" وقد تضمنت تلك الدراسة استعراضا لاتفاقية الملكية الفكرية مع تحليل للآثار المحتملة لها وسبل التعامل في ظل تطبيقها .

٢-في عام ٢٠٠٠م قدم نزار جراندن وعبدنان الكيلاني دراسة وحلقة نقاشية مطبوعة عن المنبر الاردني وكانت تحت عنوان الصناعة الدوائية الأردنية وتحديات الانضمام الى منظمة التجارة العالمية, هذا وقد ركزت الدراسة على بعض المؤشرات الاقتصادية عن الصناعة الدوائية الاردنية قبل الانضمام وبعد الانضمام الى المنظمة المشار اليها في العنوان مع تحديد لبعض الاسس والمتطلبات الواجب اتباعها في ظل ظروف الانضمام.

٣-في نيسان ٢٠٠١ نشر جمال سلمان في مجلة الادارة والاقتصاد -جامعة بغداد العدد ٣٥-دراسة بعنوان(انعكاس العولمة على الاقتصاديات العربية) وقد جاء في الدراسة تحليلا نظريا للعولمة وانعكاساتها على بعض الاقتصاديات العربية والتي بمعظمها كانت سلبية.

٤-في عام ٢٠٠١ قدم علاء شلبي الى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا دراسة بعنوان (اتفاقية الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية وانعكاسها على الدول العربية) لقد تطرقت تلك الدراسة إلى عرض توضيحي لمحتويات تلك الاتفاقية بالإضافة إلى انعكاسها على الصناعات العربية.

٥- في شهر ١١ عام ٢٠٠٧ نشر فراس حداد في مجلة ابيض واسود العدد ١٥١ موضوعا بعنوان (الصناعة السورية في مواجهة التحديات) وقد احتوت هذه الدراسة على عرض واقع الصناعة السورية بشكل مختصر والتطرق إلى أهم التحديات التي تواجهها مع تقديم بعض المقترحات التي يراها الباحث.

٦- في شهر ١١ عام ٢٠٠٧ نشر بشار المنير في مجلة النور العدد ٣١٧ دراسة بعنوان (الصناعة التحويلية أين المفر) لقد عرض الباحث واقع الصناعة التحويلية والتحديات المتوقع أن تواجهها مع تقديم بعض الحلول والمقترحات.

٧- في شهر ١٠ عام ٢٠٠٧ قدم نشر هاني جسري دراسة بعنوان (ملامح الاقتصاد السوري) تضمنت هذه الدراسة عرضا معمقا لواقع الاقتصاد السوري من خلال مؤثراته وتحديد المعوقات والافاق المتوقعة.

٨- في الدورة الخامسة والخمسون عام ١٩٩٩ نشرت الأمم المتحدة ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، دراسة بعنوان آثار سياسات التكيف الهيكلي .تضمنت هذه الدراسة شرحا لسياسات التكيف وآثارها على اقتصاديات البلدان النامية والعربية التي تنتج عن تحرير التبادل التجاري والتكيف الهيكلي تحت ما يسمى بالإصلاح الاقتصادي .

خصوصية ومميزات هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

١- لقد جاء بحثنا اضافة جديدة للدراسات السابقة ومحاولة لاستدراك ما غفلت عنه بشكل محدد ومفصل ولكل النشاطات الإنتاجية والخدماتية في الاقتصاد السوري.

٢- جاء في هذه الدراسة ان للعولمة اثرا ايجابيا مهما يتمثل بأنها تضع المنتج العربي على المحك مع مثيله المستورد بعيدا عن الأبوية او الاتكالية مما يدفع بالمنتجين الى مواكبة التطورات وتحسين المنتجات واعتماد الأساليب الفنية والتسويقية والإدارية المتطورة.

٣- تميزت هذه الدراسة في تصنيفها لأنواع العولمة كل حسب آثارها ،بالإضافة الى خصوصيتها في وضع تعريف شامل او قراءة جديدة للعولمة يتضمن كل مفاصلها وأشكالها.

٤- تم إستخراج معامل الارتباط بين متغيرات الاقتصاد السوري خلال فترة الدراسة واستخراج مقدار العلاقة بين تلك المتغيرات بالاعتماد على النسب المستخرجة كما تم استقراء واستشراف مستقبل الانتاج والتوزيع من خلال مؤشرات.

٥-رفع البحث من اهمية عوامل ومحددات قد تكون جديدة في اهمية تأثيرها السلبي والايجابي على معدلات النمو في الناتج المحلي ،وان هذا التأثير يأخذ شكلا مباشرا وغير مباشر،وان هذه العوامل هي(العامل الامني والسياسي والنظام الاقتصادي وتغيرات الاسعار)

مصادر البحث:

- ١.الكتب العربية وبعض الكتب الأجنبية المترجمة وغير المترجمة.
- ٢.البحوث والدراسات المنشورة وغير المنشورة .
- ٣.البحوث والدراسات والمقالات المحملة على شبكة الانترنت.
٤. المجموعات الإحصائية الصادرة عن الجهات المختصة بالشؤون الاقتصادية.
- ٦.المقابلات واللقاءات الشخصية المباشرة مع المختصين في الشؤون المتعلقة بموضوع البحث.

المشاكل والصعوبات:

تتركز أهم المشاكل والصعوبات التي واجهت الباحث عند الشروع بكتابة هذه البحث بالنقاط التالية:

- تشابك المؤثرات والتحديات في موضوع البحث وصعوبة الفصل بين تأثير واحدة عن الاخرى وخصوصا اننا نناقش موضوعا سريع وشامل التغير.
- صعوبة الربط بين متغيرات محلية ومتغيرات عالمية وتحديد العلاقة بشكل سريع ومختصر وبالتالي تحديد الآثار والانعكاسات وأساليب التعامل معها.

هيكل ومخطط البحث:

تم بناء هيكل ومخطط البحث في فصوله ومباحثه على اساس الاجابة على الأسئلة التالية:

الاول- ما هو اقتصاد السوق وما هي أنواعه وما هي العولمة من حيث المفهوم والأنواع والأشكال ؟

وقد تم الاجابة على هذه التساؤلات من خلال الفصل الاول عبر مباحثه الثلاث
الثاني - ما هو الإنتاج والتوزيع والتبادل في النظرية الاقتصادية وما هي محددات وعوامل النمو وما هو واقع الإنتاج ومؤشراته في سورية ؟

هذه التساؤلات سيتم الاجابة عليها من خلال مباحث الفصل الثاني الثلاثة

الثالث اماهي الانعكاسات التي سيتاثر بها ذلك الانتاج وتوزيعه ؟

وسيكون الفصل الثالث الوسيلة التي سيتم من خلالها الاجابة على هذا التساؤل

الرابع ا ماهي التوقعات المستقبلية للاقتصاد السوري وما هي الآثار المتوقعة وما هو التكيف المطلوب لتلافي الآثار السلبية المتوقعة ؟

تم بناء الفصل الرابع بمباحثه الأربعة على أساس التوصل إلى هذه التساؤلات ومن اجل إكمال شروط البحث العلمي تم وضع خاتمة تتضمن الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث ووضع التوصيات المتوقعة ان تساهم في استمرار وتطوير الانتاج السوري وتحقيق شروط المنافسة اللازمة والمطلوبة في ظل الظروف الجديدة من اجل الوصول الى تسويق واسع ومستمر .

الفصل الأول

الإطار النظري لاقتصاد السوق والعولمة

- ١-١ اقتصاد السوق ... النظرية ... الآليات والأدوات
 - ١-١-١ المفهوم النظري والأنواع
 - ٢-١-١ اقتصاد السوق الحر
 - ٣-١-١ اقتصاد السوق الاجتماعي
 - ٤-١-١ آليات ومكونات وأدوات اقتصاد السوق الاجتماعي
- ٢-١ العولمة ... المفهوم ... التأريخ ... المؤسسات والأدوات
 - ١-٢-١ العولمة: المفهوم
 - ٢-٢-١ أشكال العولمة وأنواعها
 - ١-٢-٢-١ عولمة السياسة والعنف والقوة العسكرية
 - ٢-٢-٢-١ العولمة الثقافية والإعلامية
 - ٣-٢-٢-١ العولمة الاقتصادية
 - ٤-٢-٢-١ تاريخ نشوء العولمة الاقتصادية .
 - ٣-١ آليات العولمة الاقتصادية
 - ١-٣-١ آلية التكيف الاقتصادي
 - ٢-٣-١ آلية الاستثمار العالمي

مدخل

إلى

الفصل

الأول

في هذا الفصل سنحاول التعرف على ماهية ومفهوم اقتصاد السوق (الحر والاجتماعي) وفق النظرية الاقتصادية كما سيتم توضيح مفهوم العولمة وانواعها ومن ثم تحديد ادواتها ومؤسساتها والياتها لما لذلك من اهمية كبيرة في الوقوف على كل ما يتعلق بموضوع البحث ، وفي اطار هذا الجزء سيتم التركيز على العرض والتحليل المركز لجوانب العولمة الاقتصادية في شقيها المالي والصناعي من خلال الياتها المتمثلة بالتكيف الاقتصادي الهيكلي عبر الصندوق والبنك الدوليان والية الاستثمار العالمي عبر شركاتها عابرة الحدود، ومنظمة التجارة العالمية عبر تحرير التبادل التجاري واتفاقياتها المتعددة الشاملة لكافة جوانب الاقتصاد وخصوصا الجوانب التجارية، ويكتسب هذا الفصل اهميته من كونه المدخل الى بقية مفردات البحث.

من الصعوبة بمكان الوصول الى تعريف محدد وثابت لاي من المتغيرات الاقتصادية او المفاهيم المتعلقة بالعلوم الانسانية ومنها علم الاقتصاد كما في العلوم الصرفة ، ذلك لان المتغيرات الاقتصادية تؤثر وتتأثر ببعضها البعض بالاضافة الى المتغيرات الاخرى وخصوصا المتغيرات الاجتماعية والثقافية والتي دائما مايكون لها انعكاسات كبيرة على الظواهر او المتغيرات الاقتصادية وتكون صعوبة القياس. وعلية فأن الاختلافات، بين معظم الدول التي سلكت اقتصاد السوق، تظل قائمة، وهي ليست بقليلة فيما بينها، الأمر الذي يمكن ملاحظته بسهولة، مما يقدم الدليل، أن اقتصاد السوق، وكما تقدمه كتب الاقتصاد، ليس له وجود في الواقع العملي، ولا يمكن تحقيقه. فدائماً يمكن الاستدلال على اقتصاد السوق في تجلياته المحددة، من خلال جملة العوامل الخاصة بكل بلد: التاريخية، الثقافية، السياسية، إضافة إلى السياق النظري لاقتصاد السوق ذاته^١

كما يجد الباحث الاقتصادي حينما يريد كتابة موضوعا معينا ويشعر بقرارة المصادر ان هناك افكار واستنتاجات متعددة تدور في حلقة واحدة او موضوع واحد ربما يقف محتارا امامها مع انها تنهل من مصدر واحد او اطار واحد ولكن المختلف فيها هو:

- ١- انها تقرا بقرارات متنوعة من زوايا متعددة
- ٢- إنها مختلفة بالاستنتاجات على وفق قدرة وامكانية الباحث وكثافة قراءته والوقت المتاح امامه بالاضافة الى البيئة الاجتماعية والسياسية والفلسفة الاقتصادية التي يعيش تحت تأثير قوانينها وبرامجها .

^١ سليمان، عدنان " الطريق -وجهات نظر حول مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي

اقتصاد السوق الاجتماعي واتجاهات تطوره المستقبلية <http://www.iraqcp.org>

"لكن... كما يبدو، فإن هناك التباساً في مفهوم (اقتصاد السوق) إضافة إلى الالتباس في تفسير بعض الإجراءات الحكومية ، كما أن المفهوم المطروح لاقتصاد السوق ينتابه الغموض وعدم الوضوح، على الرغم من محاولة إظهاره واضحاً كالشمس، إلا أن العديد ممن يطرحون (اقتصاد السوق) كمنهج، يعتمدون إبقاء المفهوم غامضاً، فهم يتجاهلون أن هناك مفاهيم متعددة لاقتصاد السوق، فهناك (اقتصاد السوق الحر) وهناك (اقتصاد السوق الاجتماعية) و(الاشتراكية) الخ...^١

٢-١-١ اقتصاد السوق الحر

يقوم مخطط اقتصاد السوق على مبدأ اطلاق العنان لقوى السوق في تحديد الاسعار والاجور والارباح والتوزيع والتبادل عبر مؤسسات يمتلكها الافراد وليس الدولة أي ما يسمى في الادبيات الاقتصادية الليبرالية بالتخصيص ويعني امتلاك الافراد لمكونات الاقتصاد الانتاجية والخدمية و مبرر التخصيص هو ان المؤسسات الخاصة (المتنافسة) تستطيع ان تضطلع ببعض المهمات على نحو اكثر فاعلية، و احيانا لحرص تركيز الدولة على تفعيل الخدمات العامة الاساسية بدل ادارة مؤسسات يمكن ادارتها بصورة افضل لو كانت في القطاع الخاص.

"إن المنظمات الاقتصادية الدولية هي التي تبنت الدعوة الى سياسات الإصلاح الاقتصادي ومن ثم التحول تدريجيا نحو اقتصاد السوق وفيه إعطاء دور فعال للقطاع الخاص وتقليص الدور الذي تلعبه الدولة في النشاط الاقتصادي"^٢ ويفترض مؤيدو التخصيص وأولهم صندوق النقد الدولي، ان الاسواق تعمل بشكل تلقائي، كي تلبي جميع الحاجات، اما الحقيقة، فإن الاسواق وحدها لا تؤمن كل الخدمات وخصوصا ذات البعد الاجتماعي ، وبناء على ذلك أنشأ معظم البلدان الاوروبية

^١ الحمش، د.منير "الاقتصاد السياسي الفساد - الإصلاح - التنمية" دراسة . من منشورات اتحاد الكتاب العرب دمشق ٢٠٠٦

^٢ الكفري، د.مصطفى عبدالله وآخرون: ندوة الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصخصة في البلدان العربية:مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٣٩

انظمة معاش التقاعد و التعويض عن البطالة و الاعاقة، ولم تكن هناك شركات خاصة تضمن للأفراد ضد مخاطر كبيرة الالهية في الحياة ،ما ان اقتصاد السوق يمكن ان نقول انقلب او انقسم على نفسه بدافع المصلحة الفردية القائم عليها وضيق تلك المصالح في ظل اشتداد المنافسة على اسواق المواد الاولية واسواق المنتج النهائي ، وعليه يمكن ان يقسم اقتصاد السوق الى:

- ١-اقتصاد السوق في ظل منافسة تامة وبدون اية قيود حكومية او احتكارية
- ٢- اقتصاد السوق الاحتكاري لصالح اصحاب الاحتكارات الرأسمالية المتحكمين بالاقتصاد بشكل شبه مطلق.

مع التسليم بما ورد انفا لابد ان يكون لكل ظاهرة سواء كانت اقتصادية او اجتماعية او سياسية لابد ان يكون لها أبعاد او تأصيلا تاريخيا يعطيها صبغتها وطبيعتها النظرية والعملية وبناء على ما تقدم فأن اقتصاد السوق كمفهوم يعود الى الليبرالية الكلاسيكية (كفكرة نظام)، إذ انبثقت من « الليبرالية» نظم ونماذج اقتصادية وسياسية متعددة، خصوصاً، الليبرالية الكلاسيكية، والليبرالية الحديثة (المنظمة)-اقتصاد السوق الاجتماعي، الا ان الليبرالية المنظمة تختلف عن الليبرالية الكلاسيكية، من خلال نموذج (الاقتصاد الحر) لعلاقة الدولة بالحياة الاقتصادية، حيث يرفض أنصار الليبرالية المنظمة اقتصاد الليبرالية الكلاسيكية الذي يستند الى مقولة ادم سميث «دعه يعمل، دعه يمر» الذي اعتبر إن السلوك الإنساني إنما تحركه بالطبيعة ستة دوافع هي تباعا :

- ١- النفس .
- ٢- العطف .
- ٣- الرغبة بالحرية .
- ٤-الإحساس بالتوافق .
- ٥- عادة العمل .
- ٦- الميل إلى المقايضة والمبادلة بين الأشياء .

وعلى أساس هذه المصادر السلوكية يستطيع كل إنسان أن ينطلق بأحكامه الخاصة ويسعى وراء مصلحته الذاتية وأنانيته الفردية التي تصب في مصلحة الآخرين،

وتتمية الخير المشترك لان العناية الإلهية جعلت من المجتمع نظاما يسوده نظام طبيعي فقسمة العمل بين الناس ودوافعهم المختلفة إنما هي في التوازن الدقيق، بحيث أن المنفعة الفردية لا يمكن أن تتعارض ومصالح الجميع، المهم أن يكون هناك حوافز مادية ذاتية على أرضية الحرية الطبيعية للإنسان وهي حرية الإنسان في البيع والشراء والاستئجار والإنتاج والاستهلاك ولبناء نظريته المتماسكة لجأ آدم سميث إلى عبارته المشهورة (اليد الخفية)^١

في اقتصاديات السوق تحقق ما يسمى بآلية السوق وهي نظام طبيعي ذاتي التنظيم ليتصارح العرض والطلب في ظلها كل وفق طبيعته الفلسفية ولتحقق كنتيجة التوازن بينهما والوصول الى الكمية اللازمة من العرض لسد الطلب وبالتالي السعر التوازني الناتج عن ذلك التوازن الذي دخل الموضحة مع الاقتصاديين النيوكلاسيكيين وخصوصا مارشال وان يقتصر دور الدولة برعاية وتحقيق الأمن فقط، ويرى دعاة الليبرالية المنظمة الى ان الدولة تتاط بها مهمة تحقيق الإطار والمناخ الذي يسمح بإطلاق الحياة الاقتصادية، وضمان المنافسة بالاضافة الى دورها المحدد على وفق ماجاء بنظريات الليبرالية الكلاسيكية.

لقد رأى آدم سميث ان نظام السعر ينظم سلوك الناس وهو يفعل هذا بطريقة أوتوماتيكية بدون توجيه مركزي ، وان تتبع آلية العمل الاقتصادي تدور بطريقة تنتفي فيها الحاجة الى مخططينا والى أن تقوم الحكومة باصدار اوامر عليا لضبط الاسعار او لوضع الانتاج تحت الرقابة^٢. لكن البعد «الاجتماعي» بالنسبة لأنصار الليبرالية المنظمة غير مهم وحده، وذلك لأن اقتصاد السوق، هو اجتماعي بطبيعة الحال في سياق نظام المنافسة، بالاضافة الى كونه اقتصادي وهو ما يدعي به انصاره.

ويذهب انصار اقتصاد السوق الى ابعاد من ذلك ويقولون -ان قوة الدولة قائمة على الإكراه ولكن القوة الوحيدة التي تملكها الشركات في ظل الية السوق تقوم فقط على

^١ البني، حازم "الاقتصاد الكلي" المؤسسة الحديثة للكتاب -طرابلس -لبنان ٢٠٠٦ ص ٢١

^٢ العمادي، د. محمد -تطور الفكر التنموي في سورية- دار طلاس-دمشق-ط ١ -٢٠٠٤ ص

تقديم شيء يريده الناس سواء وظائف أم منتجات.. وقد تتسبب الشركات طبعاً بالكثير من الضرر ولكن فقط لأنها قدمت في السابق بعض الفوائد التي سحبتها لاحقاً^١ وغيّرت مواصفات وظائفها وسبل عملها. ومما تقدم يمكن أن نقول ان اقتصاد السوق كان ممارسة وفعل وظاهرة ملموسة، وكان فيه الفرد مالكا لوسائل الانتاج وبالتالي الموارد الناتجة عنه، كما كان تصرف بدافع اهداف اقتصادية فردية تأخذ اتجاهاين :

الاول - كيفية المحافظة على رأس المال الفردي من الضياع

الثاني - كيفية نموه مع التحقيق به ومن خلاله افضل استثمار واعلى ربح بالاضافة الى اكبر اشباع ومنفعة من السلع والخدمات التي يحتاجها اصحاب رؤوس الاموال. أي ان اقتصاد السوق كان فعلا عمليا انبثق من الاعماق وانتقل الى السطح قبل ان ينظر ويكتب ويكون له كتاب ومنظرين ومتخصصين كما في العلوم الاخرى وبمرور الوقت ومنذ ظهور مصطلح اقتصاد السوق كعنوان وتطبيق برزت معه افكار واتجاهات وتفسيرات وتطبيقات متعددة ناتجة عن النتائج السلبية التي تمخضت عن اقتصاد السوق الحر والتي انعكست على المجتمعات بشكل واضح نتيجة للتحكم بالفاعليات الاقتصادية لصالح المحتكرين او مالكي رؤوس الاموال، وظهرت دعوات وكتابات تدعو الى اقتصاد جديد عقلاني منفتح على المجتمع، يعيد دور الدولة باطار وشكل والية جديدة ويبعد هاجس الانقلابية والثورية الاقتصادية عن تفكير السياسيين والاقتصاديين وخصوصا في الدول التي تسلك الوسطية في نظمها السياسية والاقتصادية، -بعيد عن الدور السابق الذي استنفذ نفسه وولد منه فساد، وبعيد عن ذلك الدور الذي تدعو اليها القوى الليبرالية-^٢، ومما تقدم يمكن أن نحدد أهم مميزات اقتصاد السوق الحر بالخصائص التالية :

١- ظهور واسع للملكية الخاصة وتوسع النفوذ الاقتصادي للأفراد .

^١ زاير، اسماعيل "حوارات في اقتصاد المستقبل "١- بين نمور آسيا والشكلانية الديمقراطية" دراسة منشورة على الموقع الالكتروني WWW.google.com ٣١-١٠-٠٧.

^٢ جميل ،قذري "الفساد قضية اقتصادية لكن حلها سياسي بالدرجة الأولى!؛ هناك ثنائية وهمية: إما قطاع عام فاسد أو ليبرالية فوضوية -الموقع الالكتروني www.mosgcc.com

- ٢- إتباع الأسلوب والآلية التي تتحقق معها المصلحة الفردية للمالكين .
- ٣- توفر أجواء المنافسة التامة للمنتجات المتشابهة والبديلة والاحتكار للمنتجات المحتكرة.
- ٤- انتهاج آلية السوق في تحديد الاسعار .
- ٥- الابتعاد عن الدوافع الاجتماعية في سلوك المنتجين والموردين.
- ٦- دور محدود للدولة في النشاط الاقتصادي واقتصاره على الامن الداخلي والدفاع والخدمات العامة.

٣-١-١ اقتصاد السوق الاجتماعي

يقال ان (اخر الدواء الكي) عند اطباء ايام زمان حيث يلجأ هؤلاء الى الكي بعد ان يستنفذو كل انواع العلاجات المتوفرة انذاك ويبدو اننا سنستعير ذلك في موضوعة اللجوء الى مايسمى بأقتصاد السوق الاجتماعي ومفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي ليس شعاراً قديماً ولكن ماوراء هذا الشعار قديم حقاً حيث أنه لم يكن موجود سابقاً، وان أقرب ما يكون إليه قد يكون الاقتصاد الاشتراكي، و أول من طرح هذا المفهوم هم أصحاب المدرسة الاقتصادية البولونية الماركسية في سنوات الحرب الباردة و حاولوا التوفيق بين اقتصاد السوق و الاشتراكية و كان ذلك يعتبر هرطقة في ذلك الحين، و بعد ذلك اتجه عدد من الاقتصاديين البولونيين و المجريين في ذلك الاتجاه حيث أن التطبيق العملي أقرب ما يكون من مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي، اما في السويد مثلاً كانت الصناعة متطورة و التكنولوجيا متطورة أيضاً و كان للسويديين باعاً كبير في تطوير الحديد الصلب و البارود فنظام الرفاه الاجتماعي حاول التوفيق بين السوق كحقيقة قائمة و العدالة الاجتماعية كشغل دائم .

إن انفتاح السوق يفعل فعلاً موضوعياً وهذا الفعل يتصف دائماً بأنه يؤدي إلى مزيد من الاستقطاب في الأجور فأصحاب الأرباح يزدون ربحهم بنسبة أعلى من أصحاب الدخل ولذلك كان نظام الرفاه الاجتماعي مبنياً على أساس إعادة توزيع الدخل من خلال الضريبة التصاعدية من جهة وعلى أساس توزيع الدخل من جهة أخرى ،وبالتالي فإن لعبة السوق مقبولة و لكنها ليست مطلقة وهناك تفقد لها من

حيث أن الدولة تتدخل في السوق من أجل ضمان التشريع و ضمان إعادة توزيع عوائد الرفاه الاجتماعي و هذا الأمر تم في تلك الفترة في ظل نظام سياسي لم يعد قائماً الآن.^١

ان اقتصاد السوق الاجتماعي بهذا العنوان قدمه ايضا الفريد مولر - أرماك « Armack Alfred -Muller » ولودفيغ إيرهارد Ludwig-Erhard وقد تم صياغته في تحليلات نظرية على يد «مدرسة فرايبوك»، ومصطلح «فرايبوك» يشكل مدرسة لمجموعة اقتصاد ألمان في الأربعينات، الذين صبوا جملة أفكارهم في تصورهم عن إجمالي النظام والقانون.

فالليبرالية المنظمة التي انبثقت عن هذه المدرسة، تعني أن مختلف مجالات الحياة الفردية، لا توجد منعزلة عن بعضها، لا يمكن صياغتها وفق مبادئ وقواعد متناقضة، لأن تشابك وتداخل النظام العام، يفترض التنسيق بين مختلف أجزائه وعناصره المكونة له، والتي يمكن أن تعمل عملها، فيما إذا تم صياغة مجمل مبادئ وقواعد هذا النظام، بشكلا المتكامل مع بعضها البعض. ان الوحدة المتكاملة، لقواعد ومبادئ النظام الاجتماعي، يجب أن تعكس معايير الليبرالية السياسية، إنها حرية الفرد، التي يجب أن تصان في جميع مجالات الوجود الإنساني في ظل شروط الندرة الاقتصادية الطبيعية، واختلاف المصالح الداخلية الموجودة في كل مجتمع.

إن اقتصاد السوق الاجتماعي فكرة جاءت هكذا «طريقا ثالثا» بين الشرق والغرب بين الاشتراكية والراسمالية، ليبرالية اقتصادية جديدة (ليبرالية حديثة ومنظمة)، اشتراكية جديدة او اشتراكية ديمقراطية اختزلت الى ذلك الطريق الثالث، بذلك تكمن فكرة خلق فكرة اقتصاد السوق الاجتماعي "نموذج سلمي" لمزيج من الحرية والمسؤولية الفردية والتضامن الاجتماعي^٢، كما انه يتميز بإعادة تشكيل العلاقة بين المنافسة والتضامن، «بين اقتصاد السوق والعدالة الاجتماعية»، كما يمكن أن يعرف كفكرة

^١ الزعيم د. عصام "اقتصاد السوق الاجتماعي" محاضرة في غرفة صناعة حمص ٢٤-٣-٢٠٠٧

^٢ سليمان، عدنان -اعداد وترجمة"اقتصاد السوق الاجتماعي واتجاهات تطوره المستقبلية" ط١ ٢٠٠٥ دار الرضا للمعلومات-دمشق ص١٧

لنظام سياسي يهدف إلى تأكيد تحققه من خلال ربط المبادرة الفردية الحرة بالتقدم الاجتماعي، ومن خلال أداء اقتصاد السوق العام، وعلى قاعدة وأساس اقتصاد المنافسة ذاته^١.

إن خطة سياسة اقتصاد السوق الاجتماعي التي تم تأسيسها على يد لودفيغ إيرهارد، أول وزير اقتصاد للجمهورية الألمانية والذي تقلد منصب مستشار ألمانيا فيما بعد، قد تأصلت وضمنت ثوابتها بفضل إحاطة وتطوير قوى السوق بإجراءات سياسية واجتماعية فعال ، وقد نجح تطبيق اقتصاد السوق الاجتماعي في ألمانيا بشكل ملفت للنظر والدليل على ذلك هو ماوصل اليه الاقتصاد الألماني من تطور وخصوصا في مجال الاستثمار بكونها منطقة الاستثمار الاقتصادي خاصة وتعزى هذه الخاصية إلى الشركات والمؤسسات المجددة والفاعلة عالميا وإلى اليد العاملة المؤهلة والمدرّبة وإلى نظام تدريبي معترف به على الصعيد العالمي وإلى بنية تحتية متطورة وشاسعة فضلا عن القدرات المتفوقة في ميداني البحث العلمي والتطوير، وبحكم موقعها الجغرافي المركزي تعد ألمانيا أيضا حلقة وصل تربط الأسواق الجديدة في شرق وجنوب أوروبا وحتى ما وراء حدود المجموعة الأوروبية.

ويتوخى من اقتصاد السوق الاجتماعي الوقوف ضد الحركة الحرة على السوق والحد من النمو الذي يقصي المبادئ الاجتماعية في التعاملات الاقتصادية داخل منطقة جغرافية محددة، وسيتم انتقاء ورفع حجم البضائع المعروضة كما سيتم تحفيز العارضين للاتجاه نحو التجديد فضلا عن هذا توزع الأرباح والمداخل وفق القدرات والإنجازات الذاتية، وفي نفس الوقت يقف اقتصاد السوق الاجتماعي ضد الادخار الفاحش لقوة السوق كما تضمن إشراك العمال في اتخاذ القرارات الاقتصادية وبذلك إشراكهم في الحصول على المكاسب العائدة.

^١ سليمان، عدنان ، الطريق-وجهات نظر حول مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي
"اقتصاد السوق الاجتماعي واتجاهات تطوره المستقبلية"الموقع الالكتروني <http://www.iraqcp.org>

تتمثل مسؤولية الحكومة والتوجهات السياسية في توجيه وخلق إطار ملائم لتنافس عادل يخدم مصالح جميع الجهات كما يجب دعم استعداد الأشخاص وتشجيع قدراتهم لممارسة التصرفات المبنية على الاعتماد على النفس وتقدير المسؤولية.^١

إن العمل بنظام اقتصاد السوق الاجتماعي يعني استخدام آليات السوق والاستفادة من مزاياها مع التحكم الاقتصادي والاجتماعي وضبطها والحد من إضرار تقلبها ومعالجة تشوهاتها، ويهدف لتحقيق التنمية الاقتصادية بالتزام مع تخفيف الأعباء المعيشية وقهر مصاعبها على الفقراء كذلك يؤمن هذا النظام للفئات الاجتماعية الفقيرة والعاملة بأجر الخدمات الأساسية وخاصة منها الصحة والتعليم والسكن وحاجات الشرب والتحكم بمياه الصرف الصحي وحاجات التعليم والأخرى الاجتماعية الأساسية وتسهيل حصولها وتوفيرها للأفراد والمواطنين بوصفهم المستفيدين^٢

ان جميع الذين يدعون الى انتهاج الية اقتصاد السوق الاجتماعي يضعون مبررات عديدة بابعاد اجتماعية وسياسية واقتصادية مستندين في ذلك الى ما وصلت اليه الدول التي اتبعت ذلك النظام ومنها المانيا، لقد وصل فائض التجارة الخارجية الألمانية سنة ٢٠٠٣ إلى 129 مليار يورو ،وفيما يخص تصدير البضائع تحتل ألمانيا مرتبة الصدارة وعلن مكتب الاحصاء الاتحادي الالمانى زيادة صادرات المانيا خلال عام ٢٠٠٧ بنسبة ٨.٥٪ واصبحت ٩٦٩ مليار يورو وزيادة الفائض التجاري الى ١٩٨.٨ مليار يورو^٣ ولا تزال تحتفظ برتبتها التي تأتي قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

اما في نطاقنا العربي فقد وجد ان كثيرا من خبراء الاقتصاد بأختلاف ايدولوجياتهم قد اعتمدو مصطلح او خيار اقتصاد السوق الاجتماعي كوسيلة لابد من الاعتماد عليها في ظل ضرورة تطبيق التحولات الاقتصادية او تغيير المنهج الاقتصادي الذي فرضته ظروف العالم الجديد وانعكاساته الاقتصادية بدوافع سياسية وايدولوجية

^١ الميمني ،سمية "ألمانيا ... بوابة سوق أوروبا"الموقع الالكتروني. www.albadil.net

^٢ الزعيم ،عصام"اقتصاد السوق الاجتماعي إزاء التحديات الوطنية والدولية"الموقع الالكتروني www.albadil.net

^٣ الحمش ،د.منير"القطاع العام واقتصاد السوق الاجتماعي"الموقع الالكتروني لجريدة بلدنا

ومفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي يجمع بين نقيضين :
الأول- الليبرالية الاقتصادية التقليدية.

الثاني- تدخل الدولة ، وهذا التدخل يؤدي اقتصادياً إلى الحد من الربح الخاص ، كما إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في السوق يؤدي إلى الحد من نسبة الربح من خلال وسائل متعددة أهمها الرسوم والضرائب وإن الإيرادات المتحققة منها بالاضافة الى مصادر التمويل الأخرى للدولة تستخدم كوسيلة مهمة في توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي ،ويذهب دور الدولة في حالة اقتصاد السوق الاجتماعي أكثر من ذلك عندما تُخضع الأهداف الاقتصادية الى الأهداف الاجتماعية فيصبح الهدف الاجتماعي هو الأصل و بالتالي فإنها تتفق على التعليم المجاني والسكن الاجتماعي و المرافق الحيوية الأساسية من ماء و كهرباء ، هذه الممارسات الاقتصادية تتم بكلفة ومن يدفع هذه التكلفة هم أصحاب الأرباح فإذاً هناك تدخل من الدولة من أجل نقل جزء من هذه الأرباح و بالتالي الحصول على التنمية الاجتماعية .

١-٤ آليات ومكونات وأدوات اقتصاد السوق الاجتماعي

إن تطبيق أية نظرية يتطلب توفر ادوات واليات معينة وآليات العمل في اقتصاد السوق الاجتماعي تستند على الركائز التالية:-

الأولى- إقامة اقتصاد السوق الحر أي تحرير العملية الاقتصادية باستكمال مؤسسات وآليات عمل اقتصاد السوق والمنافسة، منع الاحتكار، الاستثمار، والنظام المالي والمصرفي، تغيير النظام الضريبي، إدخال ضريبة القيمة المضافة- يتطلب برنامج تنفيذي كامل تستكمل فيه البنية التشريعية والإدارية والتنظيمية والمؤسساتية والكوادر البشرية النازمة لعمل السوق والسياسات والإستراتيجيات.

الثانية - إنشاء مؤسسات الخدمات الاجتماعية ووضع التشريعات اللازمة لها وتحديد البرامج والتخصيصات المالية اللازمة وتهيئة الكوادر والكفاءات ذات الصلة

ثالثا - تحديد الاستراتيجيات بعيدة المدى والخطط المرحلية بالإضافة الى الزمن الملائم لتحقيق ذلك.

رابعا - الاستفادة من تجارب الدول التي سبقت غيرها في تطبيق هذه النظرية والاستفادة من المزايا واليات تحقيقها والسلبيات ومحاولة تجاوزها.

خامسا - نشر الوعي الاجتماعي لدى الافراد والمؤسسات باستخدام القنوات الاعلامية المقروءة والمرئية والمسموعة ، والتوضيح من خلالها الابعاد والاهداف والواجبات المناطة والمكاسب المرجو تحقيقها.

ولان اقتصاد السوق الاجتماعي الذي يتجاوز اقتصاد السوق الحر، ليس هندسة بسيطة ولاتركيبا او دمجا للاجتماعي في الاقتصادي،اي ليس مجرد مساومة نظرية بين العدالة الاجتماعية وديمقراطية السوق ، بل تأسيس على جوهر العملية الاقتصادية بكل مكوناتها (الانتاج والتبادل والاستهلاك) باعتبارها تمثل العناصر المجتمعية الكاملة، في تفاعلها ،تنافرها ،تشظيها او انسجامها المتقن،فأن السياسة الاقتصادية التي تلازمه هنا لا تستقيم بغير الحرية والمبادرة الفردية والمسؤولية والكفاءة والعدالة...كل ذلك قد يرتقي ليصبح مكونات لاقتصاد السوق الاجتماعي^١.

١ - ٢ العولمة ... المفهوم والأنواع...التاريخ والأدوات

١-٢-١ العولمة: المفهوم

اصبح الحديث عن العولمة من مستلزمات العصر او متطلبات الموضة السياسية والاقتصادية وتناول العديد من العلماء والسياسيين والكتاب والباحثين هذا المفهوم كل في مجال تخصصه الدقيق ، ومن زاويته الخاصة لذا نجد" ان حياكة تعريف دقيق

^١ سليمان،عدنان-اعداد وترجمة"اقتصاد السوق الاجتماعي واتجاهات تطوره المستقبلية"ط١ ٢٠٠٥ دار الرضا

للمعلومات-دمشق ص١٨

للعولمة تبدو مسألة في غاية التعقيد"^١، ومع ذلك فقد انتشر مفهوم العولمة أكثر من انتشار أي مفهوم آخر، "واثارت تحليلاته الاقتصادية والسياسية والثقافية جدلاً صاغ الخطاب الفكري في التسعينات وعنون خطاب العبور الى القرن الواحد والعشرين"^٢. وقد صارت العولمة مفهوماً أنيقاً في العلوم الاجتماعية وقولاً جوهرياً في توصيات خبراء الادارة صيغة متكررة لدى الصحفيين والسياسيين من كل لون^٣، ويشير المفكر^٤ Roland Robertson الى العولمة كمفهوم بانها انكماش للعالم، وتكثيف الوعي للعالم بالكامل، وان الأفراد يفكرون على نطاق عالمي وليس محلي، وبالتالي الخروج من الأطر الضيقة وإسقاط الحواجز والحدود، ويعتبر إن العولمة ليست جيدة، وليست سيئة ولا يعني انه ليس هناك نزاع أو تفارقات أو إن هذه الثقافة العالمية متكاملة"^٥ "وظهر الحديث حول مصطلح العولمة في العقدين الاخيرين، وتصادد وبرز الى التداول مع بداية العقد الاخير من القرن العشرين وخصوصاً بعد الانهيارات التي شهدتها دول اوربا الشرقية وخاصة الاتحاد السوفيتي، والعولمة ليست ظاهرة هذا العصر فحسب، بل هي ظاهرة قديمة ومستمرة وارتبطت بتطلعات الانسان خارج حدوده"^٦.

قبل كل شيء علينا ان نفهم "ان العولمة اصطلاحاً هي كلمة مشتقة من مدلول (العالم) ويفضل الانجلو سكسون استخدام Globalization نسبة الى كلمة Globe والتي تعني بالعربية الكرة الارضية، وفي حين يفضل الفرانكفون استخدام عبارة Mondialization نسبة الى الكوكب بالفرنسية Le Monde، ولا يفضل الكثير

^١ طاقه، محمد "العولمة الاقتصادية" مطبعة السطور، بغداد، ط ١، ٢٠٠١، ص ٣٩.

^٢ الجابري، علي حسين؛ وآخرون "العولمة والمستقبل العربي" سلسلة المائدة الحرة، السلسلة ٣٧، بيت الحكمة، بغداد، ١٩٩٩ ص ٣

^٣ هيرست، بول؛ وجراهام تومبسون "مسألة العولمة، الاقتصاد الدولي وامكانات التحكم" ترجمة ابراهيم فتحي، المجلس الاعلى للثقافة، ١٩٩٩ ص ٣.

^٤ هو احد علماء الاجتماع الأول في فحص الظاهرة الاجتماعية في العولمة.

^٥ Robertson Roland 1992. globalization on line (9/6/2003) available .location :http://WWW. Sociology online.co.uk/global Robertson.htm.p1-5

^٦ المخادمه، نزياب "الثقافة العربية والعولمة" عن الدكتور جلال امين "العرب والعولمة" محاضره القاها في مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان ١٩٩٧ م.

من الاقتصاديين والمتخصصين العرب استخدام لفظة "عولمة" لعدم وجود أصل لها في العربية^١، منهم ما عرف العولمة بما بعد الامبريالية (Post Imperialism) أو ما بعد الاستعمار (post colontion) ومنهم من ربطها بالدولة الأمريكية مباشرة وسماها تحديداً المشروع الأمريكي الجديد (New American Political Project)^٢.

إن كلمة عولمة في اللغة الانكليزية في قاموس Webster تعني جعل الشيء عالمياً^٣ كما أن العولمة هي إحدى المفاهيم التي تطلق لوصف عمليات التحول، والتغير في المجالات المختلفة من حيث التعميم والانتشار، وهي عملية مستمرة، ومتحركة يمكن أن تتسع تطوراتها في مختلف الميادين السياسية، والاقتصادية، والثقافية^٤، ويشار أحياناً لنظام العولمة بأنه النظام العالمي الجديد^٥ وقد أصبحت العولمة من أكثر الكلمات استخداماً في الأدبيات المعاصرة حيث تعددت التعاريف لها، وقد تم تعريف العولمة على أنها "أكساب الشيء طابع العالمية وجعل نطاقه وتطبيقه عالمياً"^٦ كما أن العولمة هي "عملية ديناميكية مستمرة تنطوي على ذلك التكامل الصارم في الأسواق وفي الدول والأمم وفي التكنولوجيات إلى درجة لم تحدث من قبل"^٧، كما يتلزم معنى العولمة في مضمار الإنتاج والتبادل المادي والرمزي مع معنى الانتقال من المجال الوطني أو القومي إلى المجال الكوني، أي إن ظاهرة

^١ منظمة العمل العربية "العولمة وأثارها الاجتماعية" الدورة الخامسة والعشرون، تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي، الأقصر، آذار ١٩٩٨ ص ١٧.

^٢ المخادمة، ذياب، عن سيار الجميل "العولمة" مجلة المستقبل العربي، آذار ١٩٩٧ ص ٥٥.

^٣ Webster, third new international dictionary, publishers spring fild, Massachusetts, USA, 1986 P965.

^٤ بو درمانة، مصطفى "تأثير العولمة الصناعية على اقتصاديات الدول النامية-دراسة حالة الجزائر-رسالة لنيل شهادة الدكتوراة في الاقتصاد-الجزائر-جامعة فرحات عباس-٢٠٠٨-٢٠٠٩ ص ٢٢.

^٥ كاظم، حسن، نظام العولمة بين التحليل الاقتصادي واستراتيجية السوق العربية المشتركة، المجلة العلمية للتجارة والتمويل-كلية التجارة-جامعة طنطا، العدد الأول ٢٠٠٣، ص ٣٥٨.

^٦ آدم، محمد "العولمة وأثارها على اقتصاديات الدول الإسلامية" جريدة النبا، العدد ٤٢، شباط ٢٠٠٠.

^٧ فريدمان، توماس "السيارة ليكساس وشجرة الزيتون..محاوله لفهم العولمة" ترجمة ليلى زيدان، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٠ ص ٣٠-٣١.

العولمة التي نشهدها هي بداية عولمة الانتاج والرأسمال الانتاجي وقوى الانتاج الرأسمالية ، وبالتالي علاقات الانتاج الرأسمالية أيضا.

وتعرف العولمة من زاوية اقتصادية اخرى انها تعني بشكل عام " اندماج اسواق العالم في حقول التجارة والاستثمار المباشر وانتقال الاموال والقوى العاملة والثقافات ضمن اطار من رأسمالية حرية الاموال وبالتالي خضوع العالم لقوى السوق العالمية مما يؤدي الى احتراق الحدود القومية والى الانحسار الكبير في سيادة الدول"^١ وعرفها توماس فريدمان على " ان نظام العولمة يعد عملية ديناميكية مستمرة تتطوي على ذلك التكامل الصارم في الاسواق وفي الدول (الامم) ، وفي التكنولوجيا الى درجة لم يحدث من قبل وبطريقة تمكن الافراد والشركات والدول والامم من التجول حول العالم والدخول الى مسافات ابعد وبصورة اسرع واعمق وارخص من أي وقت مضى " ، وفي ادناه عدد من التعاريف والتفسيرات لمفهوم العولمة بأوجهها المتعدده ومن زوايا متنوعة ولكتاب مختلفين المشارب والاتجاهات وهي:

١. هي جعل النشاطات الانسانية في نطاق عالمي^٢.
٢. العولمة تعني الامركة بكل وضوح^٣.
٣. هي وصول الرأسمالية التاريخية الى الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتجارة والسوق والاستخراج الى عالمية دائرة الانتاج وإعادة الانتاج ذاتها^٤.
٤. هي سلسلة من الظواهر الاقتصادية المتصلة في جوهرها وهذه تشمل تحرير الاسواق ورفع القيود عنها وخصخصة الاصول وتراجع وظائف الدولة ولا سيما ما يتعلق منها بالرفاهية الاجتماعية وانتشار التقنية وتوزيع الانتاج التصنيعي غير المحدود والاستثمار الاجنبي المباشر وتكامل اسواق رأس المال وانتشار المبيعات

^١ الاطرش ،محمد"العرب والعولمة"تحرير اسامه الخولي ،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت ،ط١

١٩٩٧ص٣٠.

^٢ عبد الحافظ، د.عبد الرشيد - الاثار السلبية للعولمة على الوطن العربي وسبل مواجهتها — ص٨

^٣ عبد الغني، د.مصطفى -الجاء والتبعية الثقافية -، الهيئة العامة للكتاب القاهرة ، مكتبة الاسرة ١٩٩٩ -

ص٧٢

^٤ العظم د.صادق و د. حسن حنفي -ما العولمة -، دار الفكر دمشق ، ط٢ ٢٠٠٠ - ص١٠٧

ومنشآت الانتاج وعمليات التصنيع على مستوى العالم والتي تعيد تشكيل تقسيم العمل عالمي^١.

٥. هي جعل العالم مجالاً لممارسة النشاطات المتعددة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية. او بمعنى اخر امكانية ممارسة النشاطات المتعددة على مستوى العالم دون اي قيود او حواجز^٢.

٦. إنها تعني بشكل عام اندماج اسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الاموال والقوى العاملة والثقافات والتقنية ضمن اطار من رأسمالية حرية الاسواق وتالياً خضوع العالم لقوى السوق العالمية مما يؤدي الى اختراق الحدود القومية والى الانحسار الكبير في سيادة الدولة وان العنصر الاساسي في هذه الظاهرة هي الشركات الرأسمالية الضخمة متخطية القوميات^٣.

٧. هي عملية تطوير اقتصاد عالمي متكامل لايشكل فيه اقتصاد كل بلد على حدة سوى حلقة واحدة من الكل العالمي الموحد^٤.

٨. هي كثافة انتقال المعلومات وسرعتها الى درجة اصبحنا نشعر اننا نعيش في عالم واحد موحد^٥.

٩. عملية اجتماعية تنحسر فيها قيود الحدود الجغرافية او السياسية في تقرير الترتيبات السياسية والاقتصادية والثقافي^٦.

١٠. العولمة هي ما اعتدنا في العالم الثالث ولعدة قرون ان نطلق عليه الاستعمار^١.

١- هيجوت، د.ريتشارد - العولمة والاقليمية -، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ابو ظبي ١٩٩٨ - ص ٢٨

٢ عبد الحافظ ، د.عبد الرشيد -الاثار السلبية للعولمة على الوطن العربي وسبل مواجهتها - عربية للطباعة والنشر ، مصر ٢٠٠٥

٣- الاطرش ،محمد - العرب والعولمة ما العمل -مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، عدد آذار ١٩٩٨ - ص ١٠١

٤- زوغانوف، غينادي - العولمة والعلاقات الدولية ترجمة عدنان جاموس ، مكتبة ميسلون دمشق ٢٠٠٢ - ص ١٦

٥ - غليون،برهان و د.سمير محمد امين ، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة دار الفكر دمشق ط ٢ ٢٠٠٠ - ص ٢١

٦-عبيد، د.نايف علي ، العولمة مشاهد وتساؤلات مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ابو ظبي ٢٠٠١ - ص ٥

وبعد هذا الاستعراض الموجز لوجهات النظر المختلفة عن مفهوم العولمة نجد ان مفهومها واسع ولا يمكن ان يحدد بتعريف واحد تتفق عليه جميع الاراء والاتجاهات والتخصصات ولكن الذي يهمنا هو ما جاء من تعريف للعولمة باطارها الاقتصادي والذي ركزنا عليه في تحديد مفهوم العولمة آنفاً ذلك لانه يتفق مع اتجاهات ونمط الدراسة ،وفي اطار ما تقدم فان الباحث توصل الى ان العولمة هي " ظاهرة سياسية واقتصادية وثقافية ينتج عنها ومنها منظومة واحدة للعالم تتحرك فيها كل الاشياء كالسلع ورؤوس الاموال والعمالة والخبرة الفنية وان تفتح الاسواق المحلية والعالمية (دون قيود ومعوقات) ويتحقق ذلك خلال السياسات الاقتصادية والعلاقات المالية والتجارية وباستخدام الضغوط بأنواعها لمجموعة من الفاعلين تضم الدول المتقدمة صناعياً وتقنياً ومعلوماتياً واما الشركات فهي الشركات ذات النشاط العالمي واما المؤسسات فهي البنك الدولي للانشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي واخيراً منظمة التجارة العالمية ، وان السبب في بروز هذه الظاهرة يعود الى كثافة الانتاج وضيق الاسواق وكذلك تحقيق اقصى منفعة اقتصادية لمجموعة الدول والشركات دون الاهتمام بالاثار السلبية على الجهات الاخرى في العالم .

ومع كل الشعارات التي يرفعها انصار العولمة وخصوصا ما يسمى بمبدأ الشفافية فان دعاة العولمة الليبرالية الجديدة وضعوا انفسهم في تناقض واضح عندما يتعلق الأمر - بأركانها المؤسسية الأولى الثلاث وهي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أو العالمي ومنظمة التجارة العالمية، فالصندوق والبنك ومعهما لجنة الدول السبع أو الدول الثمانية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى ومنظمة التنمية الاقتصادية والتعاون (OECD) لا تكف عن إعطاء الدروس وتقديم المواعظ للدول النامية كي تأخذ بمبدأ الشفافية وتعتمدها منهجاً في العمل والإدارة، في الاقتصاد أو في السياسة، تدعمها منظمة الشفافية الدولية من مقرها في العاصمة الأسترالية في جنوب الكرة الأرضية، لكن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على السواء "يفاوزان" حكومات الدول

١ - جواد، د.سعد ناجي و د.حسن علي ابراهيم ،العولمة من وجهة نظر عالم ثالثة ، مجلة قضايا استراتيجية ،

النامية على الإصلاح الاقتصادي من التثبيت المالي والنقدي إلى التكيف الهيكلي والخصخصة والانفتاح التجاري والمالي في غرف مغلقة وجو من السرية بعيداً عن القوى المحلية السياسية والنقابية والشعبية والمهنية المتخصصة .

ولذلك فإن مؤسستا "بريتون - وودز" المذكورتان تقوم باعداد برامج الإصلاح الاقتصادي في جو من السرية الشديدة وتطرحه على حكومات الدول النامية في جو من السرية أيضاً، بحيث تنتهي هاتان المؤسستان بإملاء مشاريعهم للإصلاح على الحكومات المذكورة وعلى شعوب هذه البلدان، بينما أحزاب المعارضة ونقابات العمل وأوساط الاقتصاديين وجماهير المنتجين والمستهلكين والرأي العام إجمالاً على جهالة بأمر البرامج المقترحة والمفاوضات المتعلقة بها والنتائج المقررة بشأنها.^١

٢-٢-١ أشكال العولمة وأنواعها

على الرغم من ان عملية الفصل او التقسيم لاشكال و انواع العولمة قد تكون صعبة لانها ظاهرة شمولية لها ابعاد متعددة ومفاصل كثيرة وتترابط كل انواعها مع بعضها البعض الا انه نأمل ان يكون من المفيد ان نحاول مناقشة العولمة من خلال اشكالها وانواعها (اذا جاز التعبير) او ابعادها المختلفة

١-٢-٢-١ عولمة السياسة والعنف والقوة العسكرية:

لاقت الدعوة إلى العولمة والترويج لمبادئ الليبرالية الاقتصادية الجديدة، ممانعة واسعة من الشعوب ومن العديد من الدول الطامحة إلى بناء نموذجها الاقتصادي المستقل ،بينما بدأ دعاة ومروجو العولمة، وخاصة حملة الفكر المحافظ اليميني المتطرف في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ في الولايات المتحدة، في انتهاج سياسة جديدة تقوم على استخدام العنف والقوة العسكرية في فرض النموذج الليبرالي الاقتصادي الجديد عن طريق "عسكرة العولمة" فقسموا دول العالم وشعوبه إلى دول وشعوب منخرطة في العولمة دعوها بـ (النواة) ودول وشعوب ممانعة للعولمة، دعوها بـ (العثرة) وقالوا بأن إزالة العثرة أمر ضروري ،

^١ عصام الزعيم اقتصاد السوق الاجتماعي دراسة في الموقع الالكتروني www.albadil.net على شبكة الانترنت

لاستتباب الأمن والسلام والاستقرار ومكافحة الإرهاب في العالم ، فكانت باكورة هذا الاتجاه الحرب على أفغانستان واحتلاله، ثم شن الحرب على العراق واحتلاله بهدف فرض نموذج ديمقراطي ليبرالي، يمكن تعميمه على دول العالم أجمع.^١ ويبدو إن الغرب أصبح مقتنعاً انه صار يسيطر على العالم بعد ان سقطت من طريقهم اخر العقبات التي كانت تحول دون ذلك وهي عقبة الاتحاد السوفيتي ، فأمریکا مع حليفاتها المنقادة بريطانيا قادرتان على صنع القرارات المتعلقة بالسياسة والامن وامريكا واليابان قادرتان على صنع القرارات المتعلقة بالاقتصاد^٢ .

لقد قامت ومازالت دول التسلط والعنف بدعم ومساندة مايسمى بالاتجاهات التحررية في الاتجاهين السياسي والاقتصادي بهدف اضعاف وتهميش السلطان الوطنية ،واعادة توزيع لقوى التنظيم والسيطرة من الدولة الى قوى المال والاعمال المرتبطة بها،مما "يؤدي الى تقليص حجم الدولة كمفهوم تقليدي في اللغة الاقتصادية ، بل ومحاصرة مفهوم التنمية المستقلة كشعار وكملاذ لدول الجنوب في نضالها التاريخي ضد التحلف والتبعية ، وشن الحرب بقيادة الولايات المتحدة الامريكية هجمة شرسة ضد المفهوم السيادي للدولة في الدول النامية تحت ذرائع مختلفة كعدم الكفاءة الاقتصادية وسوء توزيع الموارد ، وعدم تدوير الدوايب وخنق التنمية ... الخ وكأن مصير التنمية في هذه الدول يرتبط ارتباطاً مصيرياً بأزالة المفهوم السيادي للدولة"^٣،ولم تكتفي بالعمل بالصورة السابقة بل انها استغلت من احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ ذريعة جديدة لاطلاق يدها في شن الحروب والاحتلالات مستنده على ما يسمى بمكافحة الارهاب والذي ادخلت في خانته كفاح الشعوب من اجل التحرر من الاحتلال الاجنبي لتصفية خصومها ، وعلى هذا الأساس فان أمريكا سيدة الامبريالية

^١ الحمش، د.منير القطاع العام واقتصاد السوق الاجتماعي - مصدر سابق ذكره

^٢ سلمان ،جمال داود"انعكاسات العولمة على الاقتصادات النامية"مجلة الاداره والاقتصاد،العدد ٣٥،نيسان ٢٠٠١ص٣-٤

^٣ . الجميلي ،حميد"الاقتصاد العربي وطروحات الاقتصاد السياسي للعولمة" مجلة افاق عربي،العدد ١١-١٢

تقف وتساند الصهاينة في قمعهم للعرب ونفذت كذلك حرباً همجية شرسة على أفغانستان والعراق وتستعد لحروب جديدة على دول جديدة .

١-٢-٢ العولمة الثقافية والإعلامية

تتعدد وتتنوع اشكال العوالم اذا جاز التعبير وان التشابك المتزايد على مستوى العالم كله، بين منظومتي الاقتصاد والاعلام، وقد ادى "هذا التشابك الى ظهور ما يسميه علماء الثقافة وفلاسفة المعرفة الآن بـ (التتميط) uniformistaion او (التوحيد) unifisaion الثقافي للعالم كله (على حد التعبيرات التي استخدمتها لجنة اليونسكو العالمية للاعداد لمؤتمر ((السياسات الثقافية من اجل التنمية)) "١، كما تجسدت العولمة الثقافية من خلال نقل السلوكيات والعادات الغربية من خلال المواد الإعلامية في القنوات الفضائية وشبكة الانترنت ، ومحاولة تطبيع المجتمعات النامية على تلك العادات الغربية .

وتعد مرحلة عولمة الثقافة من اخطر ما يواجه البلدان النامية وعولمة الثقافة الى جانب عولمة الاقتصاد ستعني هوية عالمية في اطار اندماج عالمي اقتصادي- ثقافي يقوم على تعميق او تكييف الاختراق الاقتصادي او الثقافي المتبادل وان هذا النوع من العولمة سينتج عنه ظهور طبقة جديدة تدعي التطوير والتنمية الوطنية بالتوافق والتكيف مع المتغيرات العالمية بانواعها ، الا انه يقاد من قبل المنظمات الدولية ، ويخفي في جعبته برنامجا يعمل من خلاله على "تعميم نمط حضاري يخص بلدا معينا كالولايات المتحدة الامريكية على بلدان العالم اجمع ٢، كما ان اخطر ما أفرزته عولمة الثقافة هو ما تمخض عنها من ترويج للوجبات الفكرية الغربية بغرض طمس ثقافات الشعوب ومن خلال الباس وسائل معينة منه ٣:

١ المخادمة -العولمة-مصدر سابق ذكره ص ٥٦

٢ حرب، علي "حديث النهايات :فتوحات العولمة ومازق الهوية ، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ٢٠٠٠، ص ١٣-١٤

٣ الناصر ،ابراهيم بن ناصر "العولمة مقاومه واستثمار" جريدة البيان، العدد ١٦٧ ، ٢٠٠١ .

١. إصدار الصكوك والاتفاقيات الدولية المصاغة بوجهة نظر غربية والضغط من أجل التوقيع عليها ، مثل (الاعلان العالمي لحقوق الانسان، مكافحة التمييز ضد المرأة ..الح) هذه الاتفاقيات وان كان فيها بعض الحق الا ان فيها الباطل ايضا، ويكفي انها مصاغة بوجهة نظر غربية صرفة .

٢. اصدار القوانين من أجل استخدامها ضد دول العالم الثالث بأسم حماية الاقليات ، مثل قانون التحرر من الاضطهاد الديني الصادر عن الكونكرس الامريكي .

٣. اصدار التقارير الدورية للضغط الاعلامي والسياسي والاقتصادي على المجتمعات الأخرى.

كما ان التغيرات الكبيرة في كافة المجالات ومنها المجال الاعلامي ساهم الى حد كبير في تعميق انماط وواجهه عولمة الثقافة من خلال ما يلي:

١- تطور وسائل الإعلام وانتشار القنوات الفضائية والمحطات الاذاعية وتأثيرها على طبيعة البشر وتطلعاتهم وسلوكهم ، واثّر ذلك على اختلاط الحضارات والثقافات .

٢- تعاظم دور المعلوماتية ، الادارة ، والمراقبة في ادارة نظم المعلومات . ولعل اهم الاشارات الواضحة والتي لا تقبل الشك لانها اصبحت واقع ملمس اشارة بشكل يومي مثل تقلبات الاسعار والتأثر بظاهرة الاستهلاك الترفي وضغوط منافسة المنتج المستورد التي يتعرض لها المنتج المحلي ،وقد نتج ذلك عن طرق ذلك الانتشار والتطور المشار اليه انفا،" وتمارس الشركات المتعددة الجنسية سياسة نشر فكرة وثقافة وأخلاقيات الثقافة الغربية على إنها العولمة الجارية. وهي تثير صراعات حادة في هذا الصدد فتثير حفيظة البلدان والشعوب الأخرى. ويبدو هذا واضحا من أساليب الدعاية التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية في نشر فكرها وثقافتها على إنها فكر وثقافة العولمة. كما يمكن أن يلاحظ الإنسان ذلك في الدعاية المكثفة للمركزية الأوروبية، أو "للثقافة القائدة"، كما يجري التعبير عنه في ألمانيا مثلا،وتسعى العولمة إلى إلغاء التنوع الثقافي وفرض ثقافة بعينها، هي الثقافة الإنجلو-سكسونية أو الأمريكية، باسم العولمة، فهي الملبس الأمريكي، (الجينز

(الأزرق)، باعتباره الزي الموحد للنساء والرجال، والمأكل السريع (الهامبورغر) والمشروب الجاهز البيبسي والكوكاكولا، وسبل قضاء أوقات الفراغ وأنماط الحياة الغربية والموسيقى ونوع القراءة ومواد الدراسة، إنه تجاوز تام على أنماط حياة العرب والمسلمين، وأنها نفي للوطن والأمة والدولة"^١

١-٢-٣ العولمة الاقتصادية

تعتبر العولمة الاقتصادية اهم اشكال العولمة بل هي الهدف والوسيلة والوعاء الذي تتحرك ضمنه كافة الاتجاهات المتعلقة بعولمة السياسة والثقافة والاعلام ... الخ . والعولمة الاقتصادية أخذت أبعادها في المرحلة الراهنة بانتصار القوى الرأسمالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وانهيار الاتحاد السوفيتي والأنظمة الاشتراكية في دول أوروبا الشرقية، فاستعاد النظام الاقتصادي الاجتماعي الرأسمالي هيمنته وانتشاره بدينامكية جديدة مؤسسة على اقتصاد السوق والموجة الثالثة (ثورة المعلوماتية) وإدماج القسم الأعظم من الاقتصاديات الوطنية بالسوق الرأسمالية العالمية، بحيث أصبحت هذه الاقتصاديات أسيرة لمفاهيم السوق والمنافسة الاحتكارية التي تتحكم فيها القمم الاقتصادية العملاقة ، متخطية الحدود والقيود، مستندة إلى قوى السوق وبإشراف مؤسسات العولمة الاقتصادية الثلاث، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، المنظمة العالمية للتجارة خليفة اتفاقيات "ألغات".^٢

"ان عملية التدويل الاقتصادي او ما يطلق عليه عولمة الاقتصاد قد اصبحت واقعا ملموسا"^٣ ، وتبدو ملامح العولمة في الاقتصاد من خلال المظاهر التالية :

١. الاتجاه المتزايد نحو التكتل الاقتصادي للاستفادة من التطورات التقنية الهائلة.
٢. تنامي دور الشركات متعددة الجنسية (غير القومية) وتزايد ارباحها واتساع اسواقها وتعاضم نفوذها في التجارة الدولية.

^١ حبيب،كاظم " العولمة ومخاوف العالم العربي"دراسة منشورة في مجلة عيون في عددها ٢٠٠١/١١

^٢ الكفري،د.مصطفى عبدالله،العولمة الاقتصادية وفرض هيمنة الاقتصاد الرأسمالي ،مجلة الحوار

المتمدن،العدد١١٤-٢٦-٣-٢٠٠٥الموقع Gasomafa@scs-net.org

^٣ الكفري،د.مصطفى عبدالله وآخرون،مصدر سبق ذكره، ص ٣٩

٣. تدويل بعض المشكلات الاقتصادية مثل الفقر ، التنمية المستدامة ، السكان والتنمية ، التنمية البشرية ، التلوث وحماية البيئة .

٤. تعاضد دور الثورة التقنية الثالثة وتأثيرها في الاقتصاد العالمي (التغيرات السريعة في اسلوب الانتاج ونوعية المنتج) .

٥. بروز ظاهرة القرية العالمية ، وتقليص المسافات نتيجة لتطور وسائل النقل والمواصلات وزيادة الاحتكاك بين الشعوب . وقد اشار اليه بصراحة الرئيس الأمريكي السابق بوش، وهو ما يسمى بمشروع الشرق الأوسط الكبير، الذي يتضمن من بين أهدافه نشر الديمقراطية الليبرالية، والإصلاح الاقتصادي الليبرالي وفقاً لوصفه "ووافق واشنطن" الذي يحمل في طياته "النموذج الاقتصادي الليبرالي الجديد" المعبر عن سياسة الانفتاح الاقتصادي والتحرير التجاري إلى جانب باقي شروط وصفة التحول إلى اقتصاد حرية السوق ، بما في ذلك الخصخصة والوصول إلى نموذج "حكومة الحد الأدنى". لقد جاء هذا النموذج، كبديل ، عن السياسة التدخلية التي اعتمدت (النموذج الكينزي) في البلدان الصناعية المتقدمة بعد الحرب العالمية الثانية، وقد ساعد على نجاحها مشروعات إعادة تعمير ما خربته الحرب، وعجز القطاع الخاص والرأسمالية الوطنية في ذلك الوقت عن النهوض باقتصاديات تلك الدول دون تدخل الدولة.^١

في ظل العولمة الاقتصادية فإن "أسواق العالم ستندمج في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والتقانة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق وبالتالي خضوع العالم لقوى السوق العالمية مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية وإلى الانحسار الكبير في سيادة الدولة ، وإن العنصر الأساسي في هذه الظاهرة هي الشركات الضخمة المتخطية القوميات"^٢ بالتالي فإن الغرب يبدو اليوم متمكناً من سيطرته على مفاصل العالم المالية والاقتصادية والسياسية، "فهو يملك ويدير النظام النقدي الدولي ويتحكم ويدير العملات الصعبة ،

^١ الحمش ،د.منير - القطاع العام واقتصاد السوق الاجتماعي،مصدر سابق ذكره

^٢ Reich Robert, the work of nations, new york,1991,p97

وينتج أكثرية البضائع المنتجة ويسيطر على القدرة التدخلية المسلحة ، ويدير معظم مراكز البحوث التقنية المتقدمة ، ويدير التعليم التقني المتطور ، ويتحكم بالمواصلات الدولية السلوكية واللاسلكية ، ويسيطر على الصناعات الحديثة المتقدمة" ، وان الانخراط الكلي في الاقتصاد العالمي قد يكون له كلف اقتصادية واجتماعية كبيرة منها على سبيل المثال :

١. ارتفاع مستوى البطالة .

٢. تحمل أعباء توزيع الدخل لصالح طبقة رجال الأعمال .

"كما ان احد أوجه العولمة الراهنة هو السعي لإقامة مؤسسات دولية ذات سلطة تتعدى تلك المنوطة بالمؤسسات الوطنية في مختلف البلدان بحيث تصبح خاضعة للسلطة الدولية، وان مسيرة العولمة بهذا المعنى ، تعني إخضاع السلطات الوطنية لصالح سلطة المؤسسات الدولية التي تسيطر عليها الدول الكبرى" ^٢ وبرز هنا توجهين وهما:

التوجه الأول : تقوده الدول النامية وتحاول أن تبقى المنظمات الدولية منظمات تتمثل فيها السلطات الوطنية

التوجه الثاني : تقوده الدول الكبرى وهي تعمل على جعل سلطة المؤسسات الدولية أقوى شأنًا من سلطة المؤسسات الوطنية .

ان ابرز مظاهر العولمة الاقتصادية هي ما يمكن تسميته بالعولمة المالية ،حيث زادت رؤوس الأموال الدولية بمعدلات تفوق بكثير نمو التجارة والدخل العالميين،بالاضافة الى ما شهد العالم من الأزمات المالية الخائفة التي تعرضت لها كل من المكسيك ١٩٩٤-١٩٩٥ وأزمة دول جنوب شرق آسيا ١٩٩٧ والتي كانت نموذجاً يحتذى به وأزمة البرازيل ١٩٩٨ وأزمة روسيا ١٩٩٩ فضلاً عن ميلاد العملة الأوروبية (اليورو) والازمة المالية الكبرى التي اجتاحت الولايات المتحدة الامريكية والغرب في عام ٢٠٠٨ وما تلاه وما نتج عن ذلك من تأثيرات على الاقتصاد

^١ يونس ،بدري "مز الق العولمة في النظام العالمي الجديد"دار الفارابي،بيروت- لبنان ط ١ ١٩٩٩ ص٧٦

^٢ المقدسي ،سمير "الاقتصادات العربية في مرحلة السلام .. نحو تكتل اقتصادي عربي منفتح"مجلة اقتصادات

الأردن والشرق الأوسط،العدد ٤،مركز الأردن الجديد للدراسات،كانون الأول،١٩٩٤ ص١٥٣-١٥٤ .

العالمي ادت الى البحث عن من ينتشلها من تلك الازمات وهي "ظاهرة العولمة المالية بما تعكسه من زيادة حركية في تنقل رؤوس الاموال وبدون قيود وشروط قد تحمل معها مخاطر عديدة وهزات مدمرة كما انها قد تجلب فوائد ومزايا ان احسن التصرف فيها كما تقف وراء العولمة المالية بعض العوامل المفسره وهي^١:

١- صعود الرأسمالية المالية ، وتعني به الاهمية المتزايدة لرأس المال التي تتجسدي صناعة الخدمات المالية بمكوناتها المصرفية ، ونتيجة لذلك اصبح الاقتصاد العالمي تحركه مؤشرات ورموز البورصات العالمية (داوجونز، ناسدك ، بيكاسي ، داكس ، كيك ٤٠) والتي تؤدي الى نقل الثروة العينية من يد مستثمر الى اخر دون أي عوائق سواء داخل البلد او عبر الحدود الجغرافية .

٢- بروز فوائض نسبية كبيرة لرؤوس الاموال .وبذلك أصبح من الضروري البحث عن منافذ لاستثمارها على الصعيد الدولي لتدر مردوداً افضل.

٣- ظهور الأدوات المالية الجديدة التي كرسست العولمة المالية وبنمو الادوات المالية الجديدة التي استقطبت المستثمرين مثل المبادلات (swaps) والخيارات (options) والمستقبلات (Future) مع الادوات التقليدية وهي الاسهم والسندات.

٤- التقدم التكنولوجي ويتكامل هذا العامل مع سابقه في الدور الذي تلعبه شبكات الاتصال ونقل المعلومات التي ينسجها التقدم التقني الهائل الذي نشهده اليوم ، في ربط الاسواق المالية العالمية مما يسمح للمستثمرين بالفعل ورد الفعل على التطورات التي تحدث في هذه الاسواق بصفة أنية وفورية .

٥- أثر سياسات الانفتاح المالي

كما ان هناك عوامل داخلية تعمق او تفتح الباب الى عولمة المال اهمها "محدودية مصادر التمويل المتاحة لتمويل عمليات التنمية في الدول النامية تجعل خيارا الدور

^١ زكي ،رمزي"العولمة المالية..الاقتصاد السياسي للراسمال الدولي"دار المستقبل العربي، ط١، ١٩٩٩ ص٨٥

الحكومي في الشراكة محدودة وتستجيب إلى حد كبير للمتغيرات الدولية ومتطلبات النظام الاقتصادي الدولي الجديد أكثر من متطلبات التنمية المحلية^١، وقد ازدادت تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود وسرعة انسيابها بين سوق وآخر بشكل وثيق مع سياسات التحرر المالي الداخلي والخارجي. كما إن الأولوية الاقتصادية في ظل العولمة هي لحركة رأس المال والاستثمارات والموارد والسياسات القرارات على الصعيد العالمي...، وأن الهدف منها هو سلعة العالم وتحويل أفرادها إلى مجرد مستهلكين للسلع والخدمات التي تروح على النطاق العالمي^٢، من خلال الانتقال من توظيف رؤوس الأموال في الصناعة والانتاج إلى التفكير في كيفية تسويق منتجات هذه الصناعات من خلال الأسواق العالمية..، وبالتالي فإننا نستطيع أن نطلق على ذلك بالعولمة الصناعية. وقد لاحظنا أن "هناك تركيزاً واضحاً على البعد الاقتصادي للعولمة لأن مفهوم العولمة له علاقة وطيدة بالاقتصاد الرأسمالي^٣، وطبقاً لشروط العولمة يتم اندماج كل من العالم الثالث المصنع والعالم الرابع غير المصنع بالسوق العالمية الموحدة، وضمن عمليات الاندماج والتقسيم التكنولوجي للعمل لمجتمعات أطراف الرأسمالية يلاحظ ما يلي:^٤

١. تتخصص دول العالم الثالث المصنع بقطاعات الانتاج التصنيعي الحديث القادر على المنافسة عالمياً، وتربط هذه الدول بالرأسمالية المعولمة عبر هذه القطاعات.
٢. الإبقاء على دول العالم الرابع غير المصنع في إطار تقسيم العمل العالمي القديم، التخصص في قطاعات الانتاج الزراعية والمعدنية وترتبط هذه الدول بالرأسمالية المعولمة عبر هذه القطاعات.

١ حمزة، جهاد عبدالله "السياسات الاقتصادية لتمويل تنمية اقتصاد حديث في اليمن" مجلة دراسات اقتصادية العدد الثاني عشر، ص ٥١ صنعاء-اليمن

٢ عبدالله، عبد الخالق "عولمة السياسة والعولمة السياسية" مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٧٨، بيروت، إبريل ص ٢٧-٢٨

٣ اسماعيل، عبد سعيد عبد-العولمة والعالم الاسلامي: أرقام وحقائق، دار الاندلس الخضراء، ط ١، ٢٠٠١، في

موقع الانترنت [Http://WWW.thamarat.com](http://WWW.thamarat.com)

٤ الجميلي، د. حميد "الاقتصاد العربي.. مصدر سابق ذكره، ص ١٣

كما يؤكد دعاة العولمة بأن المنهج الذي يسعى لبناء مستقبل يقوم على الصناعة لم يعد منهجاً صحيحاً في الوقت الحاضر ولم يعد طريقاً للتنمية ما دامت الدول النامية تستطيع الحصول على سلع عالية الجودة رخيصة الكلفة حديثة الصنع بأسعار أقل بكثير مما لو انتجت في هذه الدول كما يؤكد هؤلاء على ضرورة تخليها عن برامج التصنيع ، لأن التصنيع يؤدي الى انشاء مجموعة كبيرة من الهياكل الاقتصادية التي تدعم المركزية في السلطة في اتخاذ القرارات كما ان التصنيع هو نقيض التيار الاخذ في التعاطم حالياً والذي يدور حول اقتصاد المعلومات والخدمات وما بعد الصناعة وهو اقتصاد يحل فيه قطاع الخدمات والمعلومات محل قطاع الصناعة التحويلية في توليد القيمة المضافة^١، ومن خلال ما تقدم يمكن إن نحدد أهم سمات وخصائص هذه العولمة^٢ بما يلي:

١. السيطرة على أنماط التصنيع والتكنولوجيا في الجنوب المصنع عن طريق تعميق اندماجها بالسوق العالمية .
٢. السيطرة على موارد الكوكب في العالم الرابع غير المصنع عبر التخصص في القطاعات التقليدية الزراعية والمعدنية (التعدينية).
٣. تهيئة الجنوب ليتبنى مشروع اقتصادي صناعي كوني .
٤. سيطرة مجتمعات مراكز الرأسمالية على أنماط التصنيع في الأطراف عبر الاحتكار المالي والاحتكار التكنولوجي والصناعي والسيطرة على المعلومات وهندسة التصميم والاتصالات والسيطرة على الموارد.
٥. السيطرة على شبكات الإنتاج والتوزيع الخاصة بالإنتاج الصناعي والزراعي.
٦. خضوع الصناعة للرأس المال الصناعي المعولم.

^١ لمزيد من المعلومات انظر:

١- حميد الجميلي "الصناعة التحويلية العربية الاشكاليات وتحديات المستقبل" مصدر سابق، ص ١٥٤
٢- وليد عوده "واقع القطاع الصناعي في الدول العربية وفاق تطويره في ظل الخصخصة" مجلة العمران العربي، العدد ٣٣ ايار-تموز، ١٩٩٨م ص ص ٦١-٦٢.
٣- ابراهيم العيسوي "التصنيع طريق النماء ام طريق الشقاء" الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، الرباط، العدد ١٢، حزيران ١٩٩٨م ص ص ١-٤.
٢. امين، سمير "ملاحظات حول العولمة" مجلة الفكر العربي، معهد الانماء العربي، العدد ٦٦، ١٩٩١ ص ٤٢.

وان ابرز ما ذهب اليه الكتاب في تحليل العولمة الصناعية هو " ان تصنيع دول الجنوب يأتي استجابة لنمط تصنيع المنظومة الرأسمالية العالمية ، وتنفيذاً لمتطلبات التوسع الرأسمالي العالمي في الصناعة " ^١

١-٢-٤ تاريخ نشوء العولمة الاقتصادية .

ان عملية تحديد المفهوم والماهية والاشكال لاي ظاهرة او مصطلح تعد مسألة مهمة وضرورية كما انها مفتاح الدخول الى تاريخ نشوء تلك الظاهرة وعليه فبعد ان تم الفراغ من تحديد مفهوم العولمة بشكل عام والتوصل ضمن حدود معينه يفرضها خط الدراسة وينحاز لها لماهية او اشكال وانواع العولمة وفق الضرورة التي يفرضها موضوع رسالتنا نجد من الضروري ان نستعرض تاريخ نشوء العولمة الاقتصادية والتي تحتل المظهر الرئيسي للعولمة والذي تمحور حول بقية اشكال او اتجاهات العولمة .

فالعولمة الاقتصادية تشكلت من رحم الاقطاعية في اوربا في بداية القرن السادس عشر وتتسم بنمط انتاجي هو نمط الانتاج الرأسمالي الذي اخذ يمتد ويتوسع ويسود حتى اصبح لا مجرد حضارة غربية كما يقال بل حضارة عصرنا الراهن وان اختلف مستوياتها من مجتمع الى اخر ، انها اليوم حضارة رأسمالية عالمية تعد امتداداً تاريخياً متطوراً متجاوزاً لمختلف الحضارات الانسانية السابقة ، والتي لا تزال معالمها وآثارها باقية حية داخل نمطها الانتاجي الرأسمالي الجديد .أي ان العولمة الاقتصادية ظهرت منذ القدم منذ ظهور الاقطاعية في اوربا وانها اتخذت نمط الانتاج الرأسمالي كأساس لها ^٢.

ومن المعروف أن الرأسمالية منذ نشأتها الأولى في القرن السادس عشر ، ومن ثم في سياق تطورها اللاحق ، لم تكن في صيرورة فعلها حركة محدودة بإطار وطني أو قومي معين ضمن بعد جغرافي يحتوي ذلك الوطن أو يعبر عن تلك القومية ،

^١ الجميلي ,حميد "البعد الايدولوجي للعولمة الاقتصادية وانعكاساتها على مستقبل الاقتصاد العربي "سلسله ٣٧ ,

بيت الحكمة ,بغداد ١٩٩٩ ص ٣٧

^٢ امين ,محمود"العولمة وتأثيرها على العالم العربي"جريدة البيان عدد يوم ١٣-١٠-٢٠٠٠م الموقع

WWW.albain.com

فالإنتاج السلعي وفائض القيمة وتراكم رأس المال لدى البورجوازية الصاعدة منذ القرن الخامس عشر التي استطاعت تحطيم إمارات وممالك النظام الإقطاعي القديم في أوروبا، وتوحيدها في أطر قومية حديثة في فرنسا وبريطانيا وألمانيا والولايات المتحدة وغيرها ، لم تكن هذه الدول القومية الحديثة والمعاصرة سوى محطة لتمرکز الإنتاج الصناعي ورأس المال على قاعدة المنافسة وحرية السوق، للانطلاق نحو التوسع العالمي اللا محدود.^١

لقد جرى فرض مبدأ حرية التجارة وهو احد مبادئ واهداف العولمة الاقتصادية بشكل واضح منذ القرن السابع عشر ضمن الامبراطورية البريطانية فدمرت هذه الحرية صناعات حرفية قديمة وعرقلت نمو الصناعات التي كان بإمكانها المنافسة للصناعة الانكليزية وقد ادركت الامم المستقلة آنذاك وعلى الاخص المانيا والولايات المتحدة الامريكية ، بأن الحماية من منافسة الواردات الارخص والارقي ستسمح بنمو الصناعات المحلية ومراكمة رأس المال وبناء القوى العاملة والحصول على معرفه فنية تؤهلها الى ان تصبح امم راقية.^٢

وكاتب آخر^٣ يرى ان بداية العولمة الاقتصادية كانت من خلال مدرسة التجاريين مروراً بالمذهب الطبيعي حتى تصل الى المدرسة الكلاسيكية أي بمعنى اخر من الرأسمالية التجارية الى الرأسمالية الصناعية ثم الى الكنزيه ، ومع حدوث الثورة الصناعية الاولى وتطور نظريات الاقتصاد على ايدي ادم سميث وديفيد ريكاردو ومالتوس وجون ستيوارت مل وآخرين ، كما جاء لكاتب اخر ان العولمة "تعتبر من الناحية الموضوعية مرحلة متقدمة ومتميزة من مراحل تطور الرأسمالية على الصعيد العالمي، إذ أن لها امتداد في تاريخ الرأسمالية منذ نشوئها وتطورها والتحويلات التي شهدتها في القرن التاسع عشر وبخاصة في النصف الثاني منه وأوائل القرن العشرين. وهي نتاج الثورات الصناعية المتتالية والتحويلات البنوية العميقة التي كانت

^١ الصوراني غازي "العولمة والعلاقات الدولية الراهنة" ص ٦، بحث منشور على الموقع الالكتروني cdideology@yahoo.com

^٢ روبنسون، جوان؛ وجون ايتويل "مقدمه في علم الاقتصاد الحديث" ترجمة فاضل عباس مهدي، دار

الطليعه، بيروت، ١٩٨٨ ص ٣٢٧

^٣ طاقه، محمد "العولمة الاقتصادية" مصدر سابق ذكره ص ١٢

تجري في رحم الرأسمالية الإمبريالية، منذ نهاية القرن التاسع عشر حتى بداية العقد السابع من القرن العشرين، والتي اتخذت مسارا أكثر وضوحا وتميزا مع انهيار نظام الحكم الاستعماري والبدء بممارسة أشكال جديدة للهيمنة والاستغلال الرأسماليين على اقتصاديات وشعوب بلدان القارات الثلاث، آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وبعض أجزاء من أوروبا. ثم تسارعت هذه العملية في أعقاب انهيار بلدان "المنظومة الاشتراكية" وتفكك الاتحاد السوفييتي وغياب مجلس التعاضد الاقتصادي. وعملية العولمة مستمرة، إذ ما تزال في بداية الطريق. وتشمل العولمة جميع مراحل عملية إعادة الإنتاج أو العملية الاقتصادية بمجملها، كما أنها لصيقة بالمجتمعات الرأسمالية والمدنية المتقدمة، ولكن وقائع دورها وفعلها وتأثيرها ونتائجها أو عواقبها لا تقتصر على تلك المجتمعات فحسب، بل تمتد، سلبا أو إيجابا، إلى بقية بلدان وشعوب العالم.^١

ويدلنا مفهوم العولمة الاقتصادية الى انه " حديث اصطلاحاً ولكنه قديم قدم الشروط والظروف المهيأة عبر الحقب والازمان السابقة فاذا افترض ان من اهم حقائق العولمة او اهدافها هي انفتاح الاسواق وتحريرها بوجه السلع الاجنبية ، وتشجيع هجرة الكفاءات من الدول الفقيرة الى الغنية ، وحرية حركة رأس المال حيث المواد الأولية ، وتقييد لقدرة وقابلية الحكومات في السيطرة على اقتصاداتها وحاجة الحقيقة لاسواق جديدة لاستيعاب الناتج بعد ان فاض ووصلت الاقتصادات الى ما يسمى بالطاقة الاستيعابية القصوى over Heating ، اذا كانت تلك هي الخصائص والاهداف اذا" العولمة الاقتصادية قد مرت كثيراً عبر التاريخ وقد تكون بأسماء مختلفة^٢.

وكتب ايضا ان "العولمة بدأت منذ القرن الخامس عشر حيث شهدت هذه المرحلة نمو المجتمعات القومية، وانفتاح الاطار الجغرافي للعالم بفضل الرحلات المكوكية

^١ حبيب، كاظم " العولمة ومخاوف العالم العربي" مصدر سابق ذكره

^٢ المسافر، محمود خالد "العولمة الاقتصادية.. هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب" بيت الحكمة، ط١

بغداد، ٢٠٠٢ ص ١٧

واكتشاف العالم الجديد " ويوغل كاتب آخر^٢ في القدم حول تاريخ العولمة فيقول " اذا نحن فهمنا العولمة بمعنى التضاؤل السريع في المسافات الفاصلة بين المجتمعات الانسانية سواءً بما يتعلق بانتقال السلع او الاشخاص او رؤوس الاموال او المعلومات او الاحتكار ، فأن العولمة تبدو لنا وكأنها تعادل في القدم نشأة الحضارة الانسانية " ، ومن هنا فأن العولمة تاريخياً تعد ظاهرة فهي ليس نتاج العقود الماضية التي ازدهر فيها مفهومها او انتشر واصبح احد المفاهيم الرئيسية لتحليل الظواهر المتعددة التي تتطوي عليها العولمة في السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة بل هي ظاهرة قديمة ولدت مع ولادة النظام الرأسمالي.

من خلال ما تقدم يمكن القول ان الجديد في العولمة الاقتصادية هو اسمها او مصطلحها وآلياتها او وسائل تحقيق اهدافها ، اما فيما يتعلق بمكونات مفهومها واهدافها واثارها فهي قديمة وتعود الى ثلاثة قرون قد خلت ذلك لانها أي العولمة الاقتصادية هي عبارة عن نتاج التطور التاريخي الذي حدث في قلب النظام الرأسمالي وهي ولادة طبيعية لهذا النظام وهي وسيلة لتصدير ازماته الخانقة^٣ اما العولمة المعاصرة فانها تكتسب خصائص جعلتها تختلف عما سبقها من الأشكال الأخرى للعولمة من حيث ارتباطها بتقنيات الاتصال، والتجارة^٤ ، وكذلك التغيير الجوهري الذي طرأ على العلاقات الدولية في تسعينات القرن الماضي بعد سقوط الاتحاد السوفيتي ، والتحول الى الاحادية القطبية ، اضافة التطور التاريخي الذي مهد الى بروزها، فلقد تراجع مبدأ السيادة الوطنية لدول ، وتم الانتقال الى نظام الرقابة والاشراف الدولي التي تقوم بمهام التحقق، والتفتيش وهو ما نلاحظه في مجالات

١ السيد ياسين "العرب والعولمة" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٨ ص ٣٠-٣١

، الخويلدي، زهير "مفارقات العولمة" مجلة الفكر العربي المعاصر، مركز الانماء القومي، بيروت / باريس، العدد ١٢٤ - ١٢٥ - ٢٠٠٢ ص ٥٤

٢ امين، جلال "العولمة والتتميه العربية.. من حملة نابليون الى جولة اورغواي ١٧٩٨-١٩٩٨م" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١ ص ٧

٣ طاقه، محمد "العولمة الاقتصادية"، مصدر سابق ذكره ص ٢٢

٤ امين، جلال "العولمة والدولة" مجلة المستقبل العربي، مركز الوحدة العربية ،

العدد ٢٢٨، بيروت، شباط ١٩٩٨، ص ٢٣

اتفاقيات حقوق الانسان ،والتسلح النووي ،واتفاقيات العمل الدولية على سبيل المثال
١".

^١ ممدوح،محمود منصور"العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والابعاد ،دار الجامعة
الجديدة،القاهرة،٢٠٠٣،ص٤٥

٣-١ آليات العولمة الاقتصادية

استخدمت الرأسمالية آليات مختلفة في دفع عجلة العولمة وإنفاذها وتطبيقها وفق مقتضياتها وأهدافها من خلال مؤسساتها أو عن طريقها ولعل من أهم هذه الآليات هي :

١-٣-١ آلية التكيف الاقتصادي

وتعد هذه الآلية من أهم الآليات التي استخدمت في إنفاذ العولمة وكان المسئول عن تطبيق هذه الآلية طرفان وهما :

- صندوق النقد الدولي International Monetary Found

- البنك الدولي World Bank

وعملياً يقوم صندوق النقد الدولي بالسيطرة على إحكام السياسات التي تخص منح القروض وتطبيق شروطها ويمارس دور الحفاظ على نظام مدفوعات دولي مستقر من خلال التحكم بالائتمان النقدي وبأسعار الصرف العالمية وتأمين استقرارها، ومساعدة الدول في تعديل موازين مدفوعاتها وأما فيما يخص البنك الدولي فكان الهدف من وجوده هو إعادة أعمار ما خربته الحرب العالمية الثانية أي القيام بمهمة الإنشاء والتعمير ، " وتاريخياً أنشأ الطرفان في تموز ١٩٤٤ من خلال مؤتمر برلين وودز وكان الهدف الرئيسي المشترك والمعلن لإنشائهما هو المساعدة على زيادة الارتباط بين دول العالم الرأسمالي .

وقد تبنى الصندوق وظيفة مهمة أخرى له تبرر بقاءه ألا وهي إدارة التكيف الهيكلي الاقتصادي الخاص ببلدان الجنوب بالإضافة إلى وظيفة إعادة إدماج بلدان الشرق الاشتراكي إلى منظومة الرأسمالية العالمية ، ويضم برنامج التكيف الاقتصادي مرحلتين وهما: "١

الأولى: تخص الموازنة الاقتصادية الكلية (على المدى القصير) بحيث تتطلب تخفيض قيمة العملة وتحرير الأسعار والتكشف في الميزانية .

^١ امين ،سمير "مؤسسات برلين وودز،خمسون عاما بعد انشائها"،الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية،مجلة

بحوث اقتصادية عربية،العدد الرابع،القاهرة ١٩٩٥ ص١٤

أثانية : تطبيق مختلف الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية الأساسية والمرتبطة بعملية منح القروض والمساعدات لدول الجنوب واهم تلك الإصلاحات الواجب تنفيذها هي :
- زيادة دور ومكانة القطاع الخاص على حساب القطاع العام وبالتالي تهميش دور الدولة .

- رفع الدعم عن السلع الأساسية ورفع أسعارها بحجة توفير مبالغ خدمة الدين .
وقد كبلت هذه الشروط والوصفات الصندوقية عائدة وطبيعية اقتصاديات وسيادة بلدان الجنوب المستفيدة من منح ومساعدات وقروض الصندوق " وقد شملت هذه الوصفات أكثر من مائة بلد نام تعرضاً بموجبها إلى فقدان السيادة الاقتصادية والسياسية وإيجاد حكومات موازية تمرر مشاريع ديمقراطية كاذبة وتؤدي إلى الجوع والفقر^١

ومن خلال ما جاء من شروط لمنح القروض وعملية الإصلاحات الهيكلية نجد إنها تلتقي مع المبادئ الرئيسية للعولمة الاقتصادية وتساعد على نفاذها وبذلك تكون أداة أو مؤسسة مهمة تعطي لها (أي للعولمة) وجوداً مشروعاً ومنظماً ومستنداً إلى أسس قائمة وواجبة التنفيذ .

وفيما يتعلق بوظائف البنك الدولي والتي أوجدت مبررات إنشائه يمكن تلخيصها بالاتي^٢:

- ١-المساهمة في تنمية وتعمير الدول الاعضاء .
 - ٢- تقديم قروض خاصة في حالة عدم كفاية راس المال الخاص .
 - ٣- تقديم المساعدات الفنية لإعداد وتنفيذ برامج القروض .
 - ٤- يسعى الى المحافظة على موازين المدفوعات للدول الاعضاء .
 - ٥- يهدف الى تنمية التجارة الدولية نمو متوازنا بين الدول الاعضاء .
- وعلى الرغم من ان الاتفاقية قد حددت نطاق عمله في هذه الصورة الصورة الا ان البنك ظل لفترة طويلة وهو يعمل على اعادة اعمار ما دمرته الحرب في الدول

^١ ابوحسنه ،نافذ"العولمة المتوحشه..سياسات الافقار والتجوع"الموقع WWW.googl.com ص٣

^٢ الحريري ،محمد خالد"العلاقات الاقتصادية الدولية"منشورات جامعة دمشق،٢٠٠٣،ط١١،ص٢٤٨

الاوربية ، ولم تدخل الدول النامية في حساباته الا بعد ان وقفت الدول الاوربية على قدميها وحقت تنمية في بلدانها.

إلا إن البنك الدولي يشترط إجراء إصلاحات جوهرية اقلها الالتزام الجدي بالإصلاح الاقتصادي وذلك بتقديم " خطاب النوايا " الذي يحدد فيه اتجاهات الحكومة الرئيسية في سياسة الاقتصاد الكلي وإدارة الدين وتجري هذه العملية في إطار ما يسمى (برنامج الظل لصندوق النقد الدولي) المتضمن التوجيهات السياسية والمشورة الفنية للحكومة على أن تلتزم الحكومة بتحديد أولوياتها فيما يسمى " بورقة الإطار السياسي " التي تسمح للبنك والصندوق الدوليين بالمراقبة والاشتراك في عملية الصرف والإصلاح ^١.

ومن خلال ما تقدم نجد إن أهداف ووظائف وشروط ووصفات وبرامج المؤسسات الدوليتين المذكورتين آنفاً ما هي إلا وسائل ناجحة لنفاذ العولمة على اقتصاديات البلدان النامية خصوصاً من خلال ما يلي :

١. ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي عن طريق ما يسمى بالتخصيصية .
 ٢. فقدان الاستقلالية في القرار السياسي والسيادة الوطنية تأسيساً على وصفات التصحيح الهيكلي.
 ٣. إعطاء حرية أكبر لرأس المال الأجنبي والشركات الأجنبية للنفاذ إلى أسواق البلدان النامية مما يؤدي إلى تعطيل الصناعات المحلية بسبب ضعف قدرتها التنافسية.
- تلكم أهم النتائج ونقاط الالتقاء بين العولمة بمبادئها وأهدافها كظاهرة وبين أهداف ووظائف صندوق النقد والبنك الدوليين وعلى قدر تعلق الأمر بموضوع دراستنا بصورة مباشرة أو شبه مباشرة .

^١ ابو حسنة "العولمة المتوحشة"مصدر سابق ذكره ،ص٣

تقود الشركات المتعددة الجنسية عملية الاستثمار العالمي (المباشر وغير المباشر) سعياً وراء تحقيق مكاسب اقتصادية، "فسياسات العولمة الجارية تدعو بصرامة إلى: ممارسة التدخل الفظ لفرض "الحرية التامة"، وهي من جانب واحد، أمام انتقال رؤوس الأموال والتبادل التجاري وإلغاء القيود الجمركية وتحقيق الإصلاح والتكيف في اقتصاديات البلدان المختلفة مع بنية واقتصاديات الشركات الرأسمالية المتعددة الجنسية على بقية بلدان العالم دون الأخذ بالاعتبار ظروف تلك البلدان ومشكلاتها. ولكنها تقف في الوقت نفسه ضد انتقال وهجرة الأيدي العاملة (عدا هجرة الأدمغة التي تشجعها) وتقيم الحواجز إزاء العالم النامي لهذا الغرض. وهي تسعى إلى تغيير وظيفة الدولة وجعله مجرد جهاز إداري مهمته تنظيم وجبي الضرائب وتأمين توزيعها لصالح تنمية مشاريع القطاع الخاص وتأمين مستلزمات نشاط هذا القطاع وضمان أرباحه"^١. كما ان الشركات المتعددة الجنسية تقفز اليوم فوق الأطر القومية محاولة بذلك إيجاد نظام رأسمالي عالمي موحد قادر على مواجهة أزمات الرأسمالية ومن المتوقع أن تمثل الشركات متعددة الجنسيات نحو الثلث - على الأقل - من التجارة العالمية وان يتم الجانب الأكبر من هذه التجارة فيما بين الشركات التابعة للشركات الأم متعددة الجنسيات، كما تشير الظواهر السائدة من وجود تكامل قوي بين التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، وفي عالم اليوم تعرف الشركة العالمية بأنها الشركة التي تعمل في مجال التجارة الدولية والاستثمار الدولي على نطاق عالمي وبالتالي التكامل بين أهداف منظمة التجارة العالمية وأهداف الشركات المشار إليها، وقد كانت هناك عوامل ساعدت على ظهور الشركات المتعددة الجنسية أهمها الاتي :

١. كانت البلدان الأوروبية كافة قد تهدمت بعد الحرب العالمية الثانية حيث كانت بحاجة إلى الكثير من طاقات الولايات المتحدة لإعادة بناء ما خربته الحرب ، لهذا فقد وجدت رؤوس الأموال الأمريكية فرصة لها للخروج إلى خارج حدودها .

^١ حبيب، كاظم "العولمة ومخاوف.. مصدر سابق ذكره

٢. زوال الحماية الكمر كية بين الدول الأوروبية الذي ابتدأ تطبيقه منذ عام ١٩٥٨ بعد معاهدة روما التي أخذت ضرورة فتح الحدود .
٣. تخفيض الكلف من خلال أطراف عديدة والحصول على جنسيات متعددة وعلى المزايا المتوفرة في بلدان تلك الجنسيات كانخفاض الأجور مثلاً.^١
- ومن هنا فقد التقت مساعي الشركات والمنظمة وأهدافهما مع الظروف الناشئة عن العولمة الاقتصادية وقد ساعدتها في ذلك المؤسسات الرأسمالية وأهمها منظمة التجارة العالمية التي تروج للحررية والتخصيصية ورفع القيود والتي مهدت لتلك الشركات للاستفادة من الأسواق الجديدة من خلال ما يلي:^٢
- ١ - الاستفادة من الموارد الرخيصة من خلال رفع القيود والانفتاح عبر الدول .
 - ٢ - الاستفادة من الأسواق الجديدة للترويج لسلعها الجديدة .
 - ٣ - الاستفادة من العمالة الرخيصة المؤجرة من بلدان الجنوب .
 - ٤ - نقل رؤوس أموالها من البلدان الرأسمالية الأم إلى الأسواق الجديدة للاستفادة من معدلات الأرباح العالية هناك من خلال التهرب من الضرائب العالية في البلدان الأصلية للشركات .
- كما تتميز تلك الشركات بالميزات التالية :
- ١- دورها الواسع والسريع والتي يمتد نشاطها كافة القطاعات ويغطي القارات الخمسة .
 - ٢- دورها في التدويل والاستثمار والإنتاج والخدمات والتجارة أدى إلى سيادة أنماط عالمية في الإنتاج من حيث علاقات الإنتاج وشكل ملكية وسائل الإنتاج والتسويق والاستهلاك والاستثمار والإعلان والدعاية .

١ . الشماع ،همام "مفهوم الامم الكادحه والشركات متعددة الجنسيه"مجلة الاقتصادي ،العدد ٤،السنة ٢٠٠١،ك١

١٩٧٩ص٧-٨

٢ المسافر،محمود خالد" العولمه الاقتصادية..هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب"ص١٠٥ مصدر سابق ذكره

الفصل الثاني
التبادل التجاري المعولم

- ١-٢ مفهوم الإنتاج والتوزيع والتبادل في النظرية الاقتصادية
- ١-١-٢ الإنتاج
- ٢-١-٢ التوزيع
- ٣-١-٢ التبادل
- ٢-٢ التبادل التجاري المعولم..المفهوم..الاهمية
- ٣-٢ عوامل ومحددات نمو الإنتاج والناتج المحلي الإجمالي
- ١-٣-٢ تغيرات الأسعار
- ٢-٣-٢ العامل السياسي والأمني
- ٣-٣-٢ النظام الاقتصادي
- ٤-٢ واقع الاقتصاد السوري ومؤشرات الإنتاج والناتج المحلي الإجمالي
- ١-٤-٢ واقع ومؤشرات الاقتصاد السوري.
- ٢-٤-٢ اتجاهات تغير أهم المؤشرات الاقتصادية في سورية خلال المدة من ١٩٩٥ - ٢٠٠٦
- ١-٢-٤-٢ - اتجاهات تغير قيمة الإنتاج من السلع والخدمات خلال الفترة من ١٩٩٥ - ٢٠٠٦ (بالأسعار الجارية) .
- ٢-٢-٤-٢ - اتجاهات تغير قيمة الإنتاج من السلع والخدمات خلال الفترة من ١٩٩٥ - ٢٠٠٦ (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠) .
- ٣-٢-٤-٢ - اتجاهات تغير قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من ١٩٩٥ - ٢٠٠٦ (بالأسعار الجارية) .
- ٤-٢-٤-٢ - اتجاهات تغير قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من ١٩٩٥ - ٢٠٠٦ (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠) .
- ٥-٢-٤-٢ مقارنة بين قيم الناتج المحلي الإجمالي والإنتاج الإجمالي من السلع والخدمات بالأسعار الجارية وقيمتها بالأسعار الثابتة
- ٦-٢-٤-٢ أهمية الناتج المحلي الإجمالي السوري بالنسبة للناتج الإجمالي العربي وحصّة الفرد السوري من الناتج المحلي خلال الفترة من ٢٠٠٠ - ٢٠٠٦

مدخل

إلى

الفصل

الثاني

تضمن الفصل الأول توضيح وتحليل للشق الأول من البحث، أما في الفصل الثاني سيتم توضيح الشق الثاني مبتدئين بشرح ماهية الإنتاج والتوزيع والتبادل في النظرية الاقتصادية وقد خصصنا لذلك المبحث الأول أما في المبحث الثاني سوف يتم التركيز على موضوع التبادل التجاري في ظل العولمة وتحت ضغوط مؤسساتها وفي إطار آليات ووصفات ما يسمى بالإصلاحات الهيكلية ، أما المبحث الثالث فقد تضمن عوامل ومحددات نمو الإنتاج والنتائج المحلي الإجمالي ومن ثم تم في المبحث الرابع بيان واقع الاقتصاد السوري مع بيان اتجاهات تغير قيم الإنتاج من السلع والخدمات وقيم الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦ وقد تم اعتماد قيم المتغيرات وفقاً للأسعار الجارية لما " لهذه العملية من فائدة كبيرة وهي إن جميع التكاليف والعوائد سوف تقدر بالسعر الحقيقي الذي سيكون عليه ، وبالتالي فأن العملية الإجرائية ستكون سهلة للمسؤولين الماليين والمخططين في تقدير الاحتياجات المالية الفعلية على الرغم من إنها تتطلب التنبؤ بنسب التضخم لكل الفقرات التي ستستورد "١. بالإضافة إلى إن الاقتصاد السوري يتعرض حالياً إلى تغيرات في مستويات الأسعار نحو الصعود نتيجة لبدایات ظهور أعراض الانفتاح على العالم الخارجي، كما تم بيان المؤشرات بالأسعار الثابتة للتخلص من اثر التضخم ومحاولة بناء نموذج معلوماتي مستقر مفترضاً استقرار الأوضاع الاقتصادية في ظل توفر حالة من الوعي لما يدور من متغيرات خارجية تنعكس آثارها على الداخل السوري وفي إطار حالة منظمة من ما يمكن إن نطلق عليه (الانفتاح السلمي) على العالم الخارجي.

^١ مصطفى ، عبد العزيز؛ كداوي ،طلال "تقييم المشاريع الاقتصادية ،دراسة في تحليل الجدوى الاقتصادية وكفاءة الأداء" مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ط١، ١٩٨٦ص١٦٠-١٦١

يعد الإنتاج المكون الرئيسي والأول للنشاط الاقتصادي في كل البلدان مهما صغر حجمها أو كبر ويعكس قدرتها على النمو الاقتصادي والاجتماعي ، ولا تختلف أهميته في الاقتصاد الكلي عنه في المنظمات الاقتصادية ، كما لا تختلف أهميته مهما اختلفت القطاعات الإنتاجية (الزراعية والصناعية والخدمية) إلا بنسب بسيطة ، ففي القطاع الصناعي ترتفع أهمية الإنتاج أكثر من القطاعات الأخرى ، وقد دلت الدراسات المختلفة على إن النشاط الإنتاجي في المنشآت الصناعية يتميز بالخصائص أو الظواهر التالية:^١

- ١ - ارتفاع رأس المال اللازم لتشغيل العامل الواحد .
- ٢ - ارتفاع درجة التخصص المطلوب لأداء العمليات الصناعية.
- ٣ - الكثافة الآلية العالية .
- ٤ - ازدياد عدد وسائل التحكم والرقابة الآلية على العمليات الإنتاجية .
- ٥ - التغير المستمر في مدخلات الإنتاج وخاصة المواد الأولية المستخدمة وظهور البدائل لها بشكل دائم .
- ٦ - التعرض إلى متغيرات بيئية اقتصادية واجتماعية وفنية وعمالية بشكل مستمر .

الإنتاج في إطاره التقني هو الأداة والوسيلة والآلية التي يمكن من خلالها توليف عناصره الأساسية (الأرض ، العمل ، رأس المال، التنظيم ، والتكنولوجيا) مع بعضها البعض باستخدام تقنيات علمية ووفق تخطيط معين وإدارة مادية وبشرية للوصول

^١ المغربي ، د.د كامل محمد -إدارة الانتاج والتنظيم الصناعي -جامعة مؤتة-دار الفكر للنشر والتوزيع -عمان-

إلى وحدة منتجة قابلة للاستخدام المباشر (استهلاك مباشر) أو استخدام غير نهائي
سلعة إنتاجية أو وسيلة إنتاج (آلات وأجهزة ومعدات ووسائل نقل وانتقال) تستخدم
لاحقا في إنتاج سلع معينة أو تقديم خدمة ما .

والإنتاج أو النشاط الإنتاجي هو جميع الجهود التي تبذل من اجل مزج عوامل
الإنتاج البشرية وغير البشرية بطريقة اقتصادية تؤدي إلى خلق سلعة أو خدمة نافعة
من حيث الشكل والمكان والزمان^١، كما عرف النشاط الإنتاجي على انه العملية التي
يتم بمقتضاها تحويل نسبة معينة من المدخلات إلى نسبة محددة من
المخرجات (James bates 11) ، وأما نظريا أي وفق نظرية الاقتصاد الكلي فان
الإنتاج (سلع وخدمات) هو مكون رئيسي من مكونات الناتج القومي الإجمالي والذي
يعرف على انه (مجموع القيم النقدية كوحدة قياس مشتركة لكافة السلع النهائية
والخدمات التي تنتجها قطاعات الاقتصاد المختلفة خلال فترة زمنية معينة) (عادة
سنة) (مفترضا هنا أن السلع الوسيطة المخزونة هي سلع نهائية في نهاية الفترة
الزمنية المشار إليها ويشمل هذا الناتج إنتاج العاملين خارج البلد المتجسد كتحويلات
نقدية ولا يشمل الإنتاج المتحقق من قبل المقيمين الأجانب داخل البلاد ويتكون
الإنتاج من تشكيله كبيرة من السلع والخدمات لذلك كانت الوسيلة الوحيدة لجمعها
هي قيمتها النقدية، ولا يشمل الناتج القومي الإجمالي قيم مبيعات السلع المستعملة
لسببين هما:

١- إن السلع المستعملة قد لا تكون منتجة خلال نفس الفترة الزمنية المحتسب فيها
الإنتاج.

٢- ولتلافي الازدواجية في الاحتساب.

كما إن الناتج القومي الإجمالي لا يشمل تحويلات الحكومة مثل (الضمان
الاجتماعي ومصاريف الإغاثة والطوارئ وتحويلات القطاع الخاص وكذلك بيع
وشراء الأوراق المالية) والسبب في ذلك يعود إلى أن هذه الدفعات لا تدخل في
الإنتاج الحالي بل يحتفظ بها على الأغلب مستلميها لسنوات قادمة، ويعتبر الناتج

^١ المغربي، مصدر سابق ذكره ص ٩٩

القومي الإجمالي من المؤشرات المهمة التي تبين النشاط الاقتصادي للبلد الواحد خلال العام ، وبيان معدل النمو فيه من سنة إلى أخرى، كما انه مقياس مهم لبيان رفاهية المجتمع من خلال مستويات الدخل و الإنفاق الذي يعتمد تطوره على تغيرات ذلك النشاط ،وهناك مؤشر آخر يقرأ مستويات النشاط من زاوية أخرى ألا وهو الناتج المحلي الإجمالي وهو (مجموع القيم النقدية لكافة السلع النهائية والخدمات التي تنتج داخل حدود الدولة الجغرافية خلال فترة زمنية محددة سواء كان المنتجون محليون أو أجانب ولا يشمل هذا المؤشر تحويلات الأفراد المقيمين خارج البلد أي خارج الحدود الجغرافية).

وبذلك يكون احتساب الناتج القومي الإجمالي على وفق ذلك ما يلي:
الناتج القومي الإجمالي هو (الناتج المحلي الإجمالي مضافا إليه تحويلات المواطنين المقيمين في الخارج مطروحا منه تحويلات الأجانب المقيمين في البلاد).

٢-١-٢ التوزيع :

التوزيع هو تحديد حصة وحجم المنتج الذي يصل للمشاركين في العملية الإنتاجية وغيرهم ، ودور التوزيع مهم وواضح في المجتمع، ذلك إن التوزيع غير العادل للخيرات يعتبر، في الغالب سبب التوتر الاجتماعي في المجتمع، ويمكن أن ينسف الحوافز للنشاط الإنتاجي، لذلك كانت مشاكل التوزيع في دائرة اهتمام علم الاقتصاد على الدوام،وينبغي التمييز بين التوزيع بالمعنى الضيق للكلمة (توزيع المنتج) والتوزيع بالمعنى الواسع (شروط وعوامل الإنتاج) يتعلق توزيع المنتج بكيفية توزيع عوامل الإنتاج بين عملاء الإنتاج أي بشكل الملكية لهذه العوامل. كما يمكن تمييز عادة بين التوزيع الأولي والتوزيع من الدرجة الأعلى. فالمنتج والدخل يعاد توزيعه بين عملاء العملية الإنتاجية: المشاريع والدولة، العمال وأرباب العمل، الدولة والمناطق.

ويمكن أن نستنتج بأن التوزيع يأخذ ثلاث اتجاهات :

الأول - توزيع المداخل داخل المجتمع: وأهمها الأجور والأرباح والريع والفائدة ، والتي تأخذ شكل (عوائد عوامل الإنتاج) وإن هذه العوائد يختلف وزنها أو حجمها بين دولة وأخرى ، حسب الحجم الكلي للاقتصاد أما اتجاه ذهابها فإنه مرتبط بالملكية لوسائل الإنتاج ، الدولة ومؤسساتها أم الأفراد و القطاع الخاص وكذلك بالفلسفة الاقتصادية المعتمدة والنظام الاقتصادي المعمول فيه في الدولة ، فإذا كانت الملكية للدولة فإن المداخل تكون بيدها إلى حد كبير ويكون التوزيع على الأغلب لصالح الأجور وأما إذا كانت الملكية للأفراد فإن الغلبة تكون للأرباح ومستلمي الأرباح أي الأفراد المالكين .

"وكانت نظرية توزيع المداخل من النقاط الأساسية التي وجه الاقتصاديون اهتمامهم في إطار تحليلهم لنظرية الإنتاج ووسائل التنمية الاقتصادية، وكانت الآراء التي طرحها الاقتصاديون فيما يتعلق بتوزيع المداخل تعبر بصفة عامة عن اتجاهاتهم الفكرية ، ذلك إن نظرية توزيع المداخل كانت ولا تزال جزء لا يتجزأ من النظرية الاقتصادية ولا تزال محورا مهما للمعرفة الاقتصادية ولمناهج السياسة الاقتصادية . لقد أصبحت نظرية توزيع المداخل مع نظرية تداخل عوامل الإنتاج من الأسس المهمة التي تكون النماذج الاقتصادية عبر مختلف الاتجاهات ومختلف المؤلفين ، إذ جعلها الليبراليون من كلاسيكيين وكلاسيكيين محدثين (الحديثين) أرضية لتحليلاتهم لظاهرة الإنتاج ، واستعملها الماركسيون أداة لإظهار مصدر المتناقضات الاجتماعية في الأنظمة الاقتصادية وخاصة منها النظام الرأسمالي ، وجاء الاتجاه ألكنزي ليؤكد على عبث التفسير الجزئي للتصرفات الاقتصادية وليضع التحليل الاقتصادي على مستوى شمولي مع إظهار مدى تأثير السياسة الاقتصادية الشمولية والعامة على طريقة توزيع المداخل بين الفئات الاجتماعية ومدى تأثير هذا التوزيع على نمو الدخل الوطني " .^١

إن حجم المداخل وثقلها مرتبط بأسعار عوامل الإنتاج والذي يحدده حجم المعروض منها والطلب المقابل عليها ، والطلب على عوامل الإنتاج هو طلب مشتق من

^١ لعلو، فتح الله "الاقتصاد السياسي/توزيع المداخل" دار الحداثة -لبنان -بيروت ١٩٨١ ص ١٠، ٩، ٧

الطلب على السلع و الخدمات التي تقوم هذه العوامل بإنتاجها والعلاقة طردية بينهما، بالإضافة إلى ترابط الطلب على عوامل الإنتاج مع بعضها البعض ، فمثلا نشوء طلب على عامل إنتاج معين ينتج عنه طلب جديد على عامل إنتاج آخر، وتبنى أسعار السلع المنتجة من خلال احتساب تكاليف إنتاجها المبنية على أساس كلف شراء عوامل الإنتاج .

إن عرض عوامل الإنتاج مرتبط بنوع الملكية لتلك العوامل ، ويختلف عرض عامل إنتاج معين عن عرض عامل آخر وحسب نوعه فمثلا عرض العمل مرتبط بالدرجة الأساسية بعدد السكان ونوعهم من حيث الكفاءة والقدرة، وأما عرض الأرض وكذلك الموارد الطبيعية فانه عديم المرونة ، في حين يرتبط عرض رأس المال بمدى قدرة المجتمع على اقتطاع جزء من دخله أو التضحية بجزء من استهلاكه لصالح تنمية المدخرات التي يتم من خلالها تكوين رؤوس الأموال .

"إن النظرية الليبرالية لتوزيع المداخل تظهر إذن كامتداد لنظرية تحديد الأسعار ، وهي وان كانت تتفق مع النظرية الماركسية في بعض النقاط الهامشية بسبب الظروف التاريخية التي ولد فيها الاتجاهان ، فهي تختلف عنها في العمق".^١ وإن تحليل المداخل أو العوائد (الأجور - الريع - الفائدة - الريح) من الأمور المهمة التي تساعد الباحث على ربط حلقات الموضوع ، ربطا منطقيا ووفق منطق النظرية الاقتصادية، وهنا لابد من الإشارة إلى إن هناك اختلافات بين الأنظمة الاقتصادية في آلية تحديد وتكون وتوزيع تلك العوائد ولكن الذي سيعيننا هو ما يتعلق بموضوع البحث ، أي (التفسير الاقتصادي الحديث) المبني على واقع التغيرات والظروف الاقتصادية والسياسية التي تسير عليها أو وفقها أو في طريقها اغلب دول العالم .

ولا يفوتنا أن نؤكد إن العوائد باستثناء الأجور المشار إليها أعلاه والموضحة أدناه ترتبط بالملكية لان مستلمها هم مالكي وسائل الإنتاج وبالتالي فان التغيير في شكل أو حجم أو نوع الملكية لوسائل الإنتاج سيكون له أثرا كبيرا على تلك العوائد وجهة ذهابها ودرجة الاستفادة منها بالإضافة إلى الدور الذي ستلعبه وفقا لطبيعة الملكية.

^١ لعلو، مصدر سابق ذكره، ص ٢٠

إن طبيعة تدخل الدولة وكيفيته ينعكس على أسلوب التوزيع للدخل الخاص بعوامل الإنتاج ، وتستخدم الدولة وسائل وأدوات متنوعة في التأثير على حجم واتجاه ذلك التوزيع ، وأهم تلك الوسائل والأدوات هي :

١ - الضرائب المباشرة وغير المباشرة ويتم من خلالها تستطيع الدولة من استقطاع نسبة معينة من دخول عوامل الإنتاج ، لتمويل احتياجات الطبقات المجتمعية الأخرى من غير المالكين لعوامل الإنتاج وأهم هذه الضرائب هي (ضريبة الأرباح وضريبة الفوائد وضريبة الدخل) بالإضافة إلى إيجاد تقارب أو توازن في مستويات الدخل بين طبقات المجتمع .

٢ - التدخل الجزئي وتستخدمه الدولة في التأثير المباشر على المداخل (كتحديد الأجور والفوائد)

٣ - الإعانات وهي الوجه الآخر لتدخل الدولة حيث تستخدمها في التأثير الإيجابي على نشاط معين بغية تطوير إنتاجه كما ونوعا وتكون الإعانات أما مادية أو عينية أو خدمية

٤ - التأثير غير المباشر من خلال زيادة النفقات على المجتمع ككل أو في منطقة معينة ، حيث سينعكس ذلك الإنفاق على حجم المداخل التي ستذهب إلى مالكي عوامل الإنتاج .

وبالتالي فإن توضيح مفاهيم المداخل الخاصة بعوامل الإنتاج له ضرورة وأهمية في إطار هذا البحث :

أولا - الأجور :

تعد الأجور ثمن أو سعر مثل باقي الأسعار يتحدد بسوق العمل حسب آلية أو نظرية الأسعار ، ويمكن ربط أشكال تحديده بثلاث مستويات وهي :^١
المستوى الأول - المزاحمة :

للمزاحمة شروط أهمها (سعة السوق ، سيوبته أو المنافسة الكاملة) (لا نقابات ولا تنظيمات) ، حرية الدخول إليه والخروج منه ، علانيته ، التجانس) ، وهنا يتحدد

^١ لعلو، مصدر سابق ذكره، ص ٨٦-٨٧ بتصرف

السعر أو الأجر على أساس حجم الطلب وحجم العرض وهذا المستوى يشبه سوق العمل بالبلاد الرأسمالية قبل القرن العشرين وسوق العمل اليوم في بعض قطاعات البلاد المتخلفة.

المستوى الثاني - الصراع :

المقصود هنا بالصراع هو النقاشات والمفاوضات التي تصل إلى مستوى الصراع بين النقابات العمالية وأرباب المؤسسات ، من أجل الوصول إلى سعر أو أجر مناسب .
المستوى الثالث - تدخل الدولة :

أي تتدخل الدولة في حل الصراعات الاجتماعية عن طريق تقنين نقاط الالتقاء بين الجهات المتصارعة وبالتالي تحديد الأجر وفقا لذلك التقنين (وضع قوانين).

ثانيا - الربح :

الربح هو سعر الأرض أو سعر استخدامها وإن الأرض عامل إنتاج يحدد سعرها الطلب ، لأن عرض الأرض غير مرن حيث لا يمكن أن يزيد عرض الأرض إذا زاد سعرها ، وهكذا نصل إلى التفسير الاقتصادي لظاهرة الربح ، المرتبط بندرة الأرض كعامل إنتاج .

ثالثا - الفائدة :

ترتبط الفائدة برأس المال بشكل كامل فهي عائد استخدام أو اقتراض رأس المال من أية جهة كانت وتحت أي نظام اقتصادي ، يدفع الفائدة الطرف المقرض إلى الطرف المقرض .

وتختلف نسب الفائدة حسب المبالغ المعروضة للائتمان وحسب مدة الائتمان وتكون الفائدة على شكل نسبة مئوية تضاف على المبلغ المقرض تسدد بالإضافة إليه عند الدخول في وقت التسديد ، كما تستخدم الفائدة باعتبارها إحدى وسائل السياسة النقدية في التأثير على السيولة تستخدمها البنوك المركزية عادة لامتناع سيولة زائدة سببت حالة من التضخم أو العكس كوسيلة لإنعاش السيولة أو الاستثمار من خلال طرح الائتمان بأسعار فائدة مخفضة أو كوسيلة تشجيع الادخار، أي إن الفائدة تربط بين الادخار والاستثمار .

رابعا - الربح:

رياضيا يمثل الربح الفرق بين المداخل والنفقات في المنظمة الاقتصادية^١ والبحث بسرعة في تفسير الربح يجعلنا نربطه بوجود النظام الرأسمالي باعتباره الجسم الأساسي لحركة هذا النظام ، ولكن التطورات الاقتصادية بالبلاد الرأسمالية وانتقالها من مرحلة المزامنة إلى مرحلة هيمنة الاحتكارات وكذلك ظهور عدة نظريات متعلقة بالربح جعل مفهومه يأخذ طابعا معقدا لحد انه ليس من السهل استنباط محتواه . وهكذا اختلف الاقتصاديون في تحديد ماهية وأسس الربح ، ودار الاختلاف أول الأمر حول مدى استقلاله عن المداخل الأخرى وحول علاقته بعوامل الإنتاج ، كما دار الاختلاف حول الأسس الموضوعية والأسس الذاتية الذي يعتمد عليها وجود الربح ، وما تزال نظريات الربح تتجدد بسرعة مع ملاحظة إن تجددتها لا يزيد مشكلة تحديد هذا المفهوم إلا تعقيدا .^١ ومع كل ذلك فإن جميع النظريات لم تختلف في إن الربح هو هدف مهم ورئيسي للنشاط الاقتصادي في كل الأنظمة الاقتصادية المتعاقبة مهما اختلفت تفسيراتها وتحليلاتها ، كما إن مقدار الربح ووجوده يظهر مدى نجاح المنظمة الاقتصادية في الاستغلال الأمثل لعوامل الإنتاج وإيجاد التركيبة أو الخلطة الملائمة إن صح التعبير، أي انه مرآة عاكسة لقدرة إدارة المؤسسة أو المؤسسات بأنواعها الزراعية أو الصناعية أو الخدمية على تحقيق الأهداف المقام من اجلها ذلك النشاط .

ولا يفوتنا أن نذكر بان هناك نوعين رئيسين للربح هما:

أولا _ الربح المادي حسب المفهوم الرأسمالي .

ثانيا _ الربح الاجتماعي حسب المفهوم الاشتراكي .

على الرغم من إن كلا النظامين ويتطوران والدراسات وندرة الموارد وتعدد الحاجات احتوت كلا النوعين ، ولكن بنسب أهمية مختلفة ترتبط بالظرف والفلسفة الاقتصادية القائمة بالإضافة إلى قدرة الاقتصاد الوطني .

الثاني - يتعلق بتوزيع الإنتاج: مهما كان نوعه صناعيا أو زراعيا أو خدميا والذي دائما ما يكون المصدر الرئيسي لتكون المداخل ، وبهذا الاتجاه نكون قد دخلنا في

^١ لعلو، مصدر سابق ذكره، ص ١٢٩

سوق الطلب على الإنتاج المحلي، والتوزيع هنا هو الكيفية التسويقية التي يمكن من خلالها المحافظة على أسواق الإنتاج المحلي والسعي إلى اكتشاف أو الدخول إلى أسواق جديدة وهذا بدوره يعتمد على القدرة الإنتاجية لمؤسسات الإنتاج كما ونوعا وكذلك على حجم الطلب على ذلك الإنتاج ، ووفق النظرية الاقتصادية فان للطلب محددات على المستوى الكلي أبرزها :

١- مستويات الدخول والقدرة الشرائية والتي ترتبط بطبيعة النظام الاقتصادي وفلسفته التي تنعكس على طريقة توزيع المداخل بأشكالها المختلفة.

٢- الإنتاج المنافس للإنتاج المحلي ومدى قدرة الدولة على توفير الحماية للإنتاج المحلي ويرتبط ذلك أيضا بطبيعة النظام الاقتصادي .

و يتضح مما تقدم إن هناك علاقة كبيرة بين توزيع المداخل وتوزيع الإنتاج من خلال الطلب ، فإذا كانت المداخل تميل لصالح مستلمي الأجور فان حجم الطلب على الإنتاج يختلف من حيث الكم والنوع عنه عندما يكون توزيع المداخل يميل باتجاه الأرباح ، ذلك لان حاجة مستلمي الأجور من السلع والخدمات تسير باتجاه السلع ذات الاستهلاك المباشر لان وسائل الإنتاج مملوكة لمؤسسات الدولة ، أما مستلمي الأرباح فان اتجاههم يسير صوب سلع الاستثمار أو نحو مجالات الاستثمار التي تنمي أرباحهم وتقوي موقعهم في الأسواق.

إن دراسة هذا النوع من التوزيع يقودنا إلى استكشاف أهميته ، بالنسبة للإنتاج المحلي في ظل ظروف العالم الجديد القائم على وفرة الإنتاج السلعي وازدياد معدلات نموه يقابله محدودية في الأسواق المحلية ، تنشأ معها التسابق على الأسواق خارج الحدود الإقليمية ، وفي هذا الجزء من التوزيع يكون من المهم الدخول إلى زاوية في علم التسويق وما جاء به علماء التسويق في هذا الشأن المتعلق بالتوزيع ، وعلماء التسويق يقولون "عند اتخاذ القرارات الخاصة بمسالك التوزيع يجب القيام بدراسات تحليلية للسوق والسلع والمشروع نفسه وللوسطاء .

أولاً- الاعتبارات الخاصة بالسوق

١- نوع السوق ، أي أن يتم ربط الإنتاج بحاجة السوق من السلع الاستهلاكية أو الصناعية ويكون طريقة التوزيع وفقا لذلك .

- ٢- حجم السوق ، أن يكون اختيار مسلك التوزيع قائم على أساس حجم السوق فإذا كان كبيرا فان طريقة التوزيع تتطلب وسطاء عديدين أما إذا كان العكس فان البيع المباشر قد يكون كافيا.
- ٣- التركيز الجغرافي للسوق وهنا يكون نوع التوزيع مرتبط بموقع استهلاك أو استخدام السلع المنتجة .
- ٤- حجم الطلبات ويكون التوزيع حسب حجم الطلب الكلي (جملة أو تجزئة)
- ٥- عادات ورغبات المستهلكين تنعكس أيضا على طبيعة وشكل الإنتاج والتوزيع.

ثانيا - الاعتبارات الخاصة بالسلعة

- ١- قيمة الوحدة من السلعة تحدد نوع التوزيع
- ٢- الحجم والوزن يؤثر على طريقة التوزيع
- ٣- القابلية للتلف والطبيعة الفنية شيء مهم في اختيار التوزيع المناسب

ثالثا - الاعتبارات الخاصة بالمشروع

هناك أمور مهمة أيضا تؤثر على حجم وطريقة التوزيع للسلع تتعلق بالمشاريع وأهمها:

- ١- حجم المشروع كلما كان كبيرا كلما تمتع بقدرة كبيرة في اختيار أسلوب التوزيع الذي يريده
- ٢- الشهرة للمشروع عامل مهم أيضا في فرض أو اختيار التوزيع المناسب
- ٣- القدرة المالية تساعد على إعطاء مرونة في توفير أسلوب أو متطلبات التوزيع
- ٤- القدرة والخبرة الإدارية تساعد أيضا في توفير حالة من الاكتفاء الذاتي في التوزيع واختيار الأنسب منها.^١

الثالث_ أما النوع الآخر للتوزيع فانه يتعلق بتوزيع الثروة التي تتكون من:

^١ الشنواني ،صلاح"الإدارة التسويقية الحديثة /المفهوم الاستراتيجية- كلية التجارة - جامعة أسيوط- مؤسسة شباب الجامعة ١٩٩٦ص ٢٩٢-٢٩٧

- ١- العقارات القائمة في الدولة مهما اختلفت ملكيتها باختلاف النظام الاقتصادي.
- ٢- الأسهم والسندات ودرجة فعاليتها المرتبطة بحجم أسواق المال والاستثمارات ودرجة الانفتاح الاقتصادي والاجتماعي .
- ٣- دفاتر الادخار المرتبطة بمدى ثقافة وقدرة المجتمعات على تنشيط هذا الجانب من مكونات النشاط الاقتصادي .
- ٤- عقود التأمين على الحياة والقائمة أساسا على حاجة المجتمع لها ، بحسب الوعي وتوفر المؤسسات المتخصصة بذلك النشاط.
- ٥- الحسابات الجارية المرتبطة أساسا بحجم النشاطات الاقتصادية وخصوصا (الإنتاج والاستثمار والادخار)

٣-١-٢ التبادل:

يعتبر التبادل من أهم مكونات النشاط الاقتصادي وهو المكون الثالث حسب تسلسل العمل بعد الإنتاج والتوزيع ، ولا يوجد اقتصاد دولة في العالم بدون تبادل للسلع والخدمات ، والتبادل قديما يعني تبادل سلعة أو خدمة بدل سلعة أو خدمة أخرى وهذا ما يطلق عليه بالمقايضة، وبمرور الوقت ظهرت الحاجة إلى استخدام وسيلة تبادل تحل محل التبادل السلعي حسب نظام المقايضة، وكانت تلك الوسيلة هي النقود بأشكالها وأنواعها المختلفة وبذلك أصبح التبادل شاملا أو عاكسا لكل عمليات البيع والشراء للسلع والخدمات ، وتطورت تدريجيا أنظمة واليات التبادل بالتزامن مع تطور التعاملات والوسائل المالية والنقدية وانتشار المصارف وأسواق المال ، وينقسم التبادل إلى نوعين رئيسيين :

- ١- تبادل داخلي (تجارة داخلية) يحصل داخل الحدود الجغرافية للدولة الواحدة.

٢- تبادل خارجي (تجارة خارجية(دولية)) ويتم ذلك بين الدول بموجب آليات التجارة الدولية وشروطها واتفاقياتها المبرمة بين الدول .

ونورد فيما يلي مراحل تطور عمليات التبادل عبر الزمن بشي من الاختصار:^١

أولاً- مرحلة التبادل الخارجي في عهد الاقتصاد القديم:

طبيعة النظام المغلق لا تساعد على قيام عمليات التبادل بالمعنى المطلق إذ عادة ما غلب على تلك الفترة التبادل البدائي على أساس المقايضة والمبادلة السلعية ولم تستخدم النقود إلا نادرا وعلى مقياس ضيق، وقد استغرقت هذه المرحلة عدة قرون وكانت قواعد المبادلة تقوم على أساس الأعراف والتقاليد السائدة آنذاك.

ثانيا - مرحلة التبادل الخارجي في عهد الإقطاع :

تتخصر الفترة الزمنية لهذه المرحلة بين نهاية القرون الوسطى وبين بداية ظهور الرأسمالية ، وتتميز العلاقات التجارية الخارجية في هذه المرحلة في إنها كانت تجري على نطاق ضيق ومبنية على دوافع تسوغها متطلبات الإنفاق وحاجات الإقطاعيين، بالإضافة إلى الأسباب التالية :

١ - صعوبة اتصال المقاطعات مع بعضها نتيجة رداءة المواصلات البرية والبحرية وتأخر وسائل النقل وقلتها فضلا عن افتقاد الأمن والنظام .

٢ - كثرة القيود المفروضة على تصدير البضائع وتوريدها وفداحة الضرائب المفروضة عليها .

٣ - عدم توفر آليات تسوية الديون وقلة استخدام النقود بين الإقطاعيات أوجد صعوبة كبيرة في تسوية التعاملات المالية وخصوصا البيع بالآجل.

ثالثا - مرحلة التبادل الخارجي في عهد الرأسمالية :

تتميز هذه المرحلة بسعة التبادل وكثرة ارتباط البلدان مع بعضها البعض بعلاقات تجارية ، وقد ازدادت أهمية التجارة في هذه المرحلة بصورة كبيرة للأسباب التالية:

١- اتساع حجم التمويل نتيجة لازدياد عدد الممولين بعد أن كانت قاصرة على الإقطاعيين وفئة قليلة من التجار في المرحلة السابقة.

^١ كنونة, امين رشيد "الاقتصاد الدولي" مطبعة الجامعة -بغداد ١٩٨٠ ص١٦-٢٥ بتصرف

- ٢- انتهاء نظرة الاحتقار للتجارة والعاملين فيها .
- ٣- ظهور الحركات والنهضات في أوروبا التي وسعت من نطاق التبادل وساعدت على ظهور الرأسمالية بمختلف أشكالها.
- وقد أدى ذلك إلى توسع العلاقات التجارية وظهور الرأسمالية التجارية والذي ساعد على ظهورها وتوسعها المتغيرات أدناه بالإضافة إلى ما ذكر سابقا :
- ١- اكتشاف طرق بحرية جديدة تربط بين القارات والبلدان ، كانت سببا في نقل الثروات والأموال والسلع والأشخاص .
- ٢- ظهور شركات النقل البحري والتجارة في الشرق والغرب بين أوروبا وأفريقيا من جهة وبين أوروبا وأمريكا من جهة أخرى .
- ٣- ظهور الأسواق ومنظمات الائتمان والصيرفة وانتشار المؤسسات المصرفية في كافة أسواق التجارة الكبرى ، وفي بداية القرن الخامس عشر أنشأ مصرف برشلونة ثم انتشرت حركة مصرفية لتمويل التجارة في أوروبا الغربية والوسطى فظهرت مصارف في أمستردام عام ١٦٠٩ ولندن ١٦٩٤ وباريس ١٨٠٠ وغيرها من المراكز المالية .

٤ - مرحلة التبادل في عهد التنافس الاستعماري

شجع ثراء كثير من الدول الأوروبية على المقامرة والفتح والاستيلاء والاستعمار ، وبدأ التنافس يشتد فيما بين الدول التجارية الكبرى (أقطاب الرأسمالية التجارية) فرنسا وإنكلترا والبرتغال وإسبانيا ثم بلجيكا وهولندا وألمانيا وإيطاليا ، حتى وقع النزاع بينها إلا إن هذا النزاع لم يقلل من الاهتمام بالتجارة والعلاقات الاقتصادية الدولية ومع ذلك فقد ازداد التنافس بين الأسواق ومحاولة التعويض عن طريق الغزو والاستعمار بمختلف صورته، وأما أهم خصائص هذه المرحلة فهي^١ :

- ١ - زيادة رؤوس الأموال ،ومن ثم تعدد أساليب استثمارها فاتساع نطاق التبادل ، فزيادة العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية .
- ٢ - زيادة وتنوع المنتجات مما أدى إلى ظهور الحاجة إلى التصدير والبحث عن الأسواق الخارجية.

١ الجاسم، محمد علي "القواعد الأساسية (الاقتصاد الدولي) الكتاب الاول (التبادل)، مطبعة دار الجاحظ، بغداد ١٩٨٦ -

٣ - انتشار وتزايد مبدأ التخصص الدولي نتيجة لتوسع الدول في مبدأ تقسيم العمل في الإنتاج .

٤ - قيام وتطور الأسواق الدولية شجعت على التبادل السلعي والعمل على إزالة الحواجز الكمركية وإزاحة الكثير من العواقب التي كانت تقف في طريق التجارة. "ويرجع الاقتصاديون أول محاولة لتفسير التجارة الدولية والتخصص تفسيراً علمياً إلى (ادم سميث) الذي نوه في كتابه ثروة الأمم عام ١٧٧٦ بمزايا تقسيم العمل والتخصص سواء في نطاق المشروع الواحد أو المحيط الدولي، وفي رأيه إن تقسيم العمل الدولي يجبر الدولة على أن تتخصص في إنتاج السلع التي تمكنها ظروفها الطبيعية من أن يكون لها ميزة مطلقة في إنتاجها (أي تكون تكلفتها المطلقة أقل بالنسبة لغيرها من الدول) ثم تبادل ما يفيض عن حاجتها من هذه السلع بما يفيض عن حاجة الدول الأخرى من سلع تتمتع في إنتاجها أيضاً بمميزات مطلقة.

لقد أثرت كثير من التساؤلات حول هذه النظرية التي لم يجب عنها تحليل سميث ، إلى أن أجاب عنها ريكاردو في نظريته عن التجارة الخارجية والتي عرفت باسم نظرية التكاليف النسبية ، وتتلخص هذه النظرية في أنه إذا سادت حرية التجارة ، فإن كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تستطيع إنتاجها بتكلفة منخفضة نسبياً عن غيرها من الدول الأخرى وتستورد السلع التي ينتجها الخارج بتكلفة منخفضة نسبياً أي يتمتع في إنتاجها بميزة نسبية .

وقدم جون ستيوارت ميل نظرية القيم الدولية الذي وجه اهتمامه لبيان القوى التي تحكم معدل التبادل الدولي التي لم يبينها ريكاردو ، إذ بين ميل إن القيمة الدولية للسلعة لا تحدد على أساس نفقة إنتاجها ، وإنما تحدد عند ذلك المستوى الذي يحقق التعادل بين طلب كل من البلدين على السلع الأخرى، وكانت نظرية ميل أساساً لتحليلات قام بإجرائها كثيرون مثل مارشال وادجورت وباستابل وهابلر وغيرهم ، وفي مرحله لاحقة ظهر تيار فكري آخر كرد فعل للتفكير الكلاسيكي ممثلاً بأعمال اثنين من الاقتصاديين السويدي هما هكشر وأولين من رواد النظرية الحديثة في التجارة الدولية إذ ربط الأخير في مؤلفه (التجارة الدولية و الإقليمية) نظرية التجارة الدولية بالنظرية العامة لأسعار السلع وعوامل الإنتاج ، وبعد أولين استطاع عدد من

الاقتصاديين مثل -ليندروفرنون وجونسون- إدخال نوع من التحليل الديناميكي عند تفسير التجارة الدولية ولم يكتف عدد منهم مقارنة وضع ما قبل التجارة بوضع ما بعد التجارة كما في التحليل الكلاسيكي ونظرية هكشر/أولين فحسب بل ركزوا على مسار الاقتصاد القومي من هذا الوضع إلى ذاك^١ ونستطيع أن نستخلص أو نتصور بأن عمليات التبادل والتجارة الدولية نشأت للأسباب التالية :

- ١- تعدد الحاجات من السلع والخدمات للمجتمعات .
- ٢- عدم توفر مستلزمات إنتاج جميع السلع والخدمات كميًا ونوعيًا في الاقتصاد الواحد.
- ٣- اختلاف الأذواق والرغبات والحاجات بين المجتمعات .
- ٤- تباين القدرة الاقتصادية للشراء بين الدول وبالتالي انعكاس ذلك على حجم السلع والخدمات التي يحتاجها وتسلسل أهميتها وضرورتها .
- ٥- التباين بين الدول من حيث امتلاكها للموارد والثروات يجعلها تبحث عن إكمال ما ينقصها من الدول الأخرى وفق آليات التبادل التجاري الدولي .
- ٦- اختلاف المناخ بين الدول يجعل من الصعوبة بمكان أن يتحقق الاكتفاء من كل السلع وخصوصًا الزراعية .
- ٧- اختلاف درجات الكفاءة والقدرة العلمية للكوادر بين البلدان يؤدي إلى توفر شرط مهم من شروط القدرة الإنتاجية والكفاءة الإنتاجية .

^١ لمزيد من المعلومات انظر

- ١- الطائي، غازي "الاقتصاد الدولي" دار الكتب للطباعة والنشر -جامعة الموصل -١٩٩٩-ص ٦٤-ص ١٠٢
- ٢- النجار اسكندر مصطفى "مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية" وكالة المطبوعات -الكويت ١٩٧٦-ص ٢١
- 3- Bulchandani ,B "International Economic ,First EEd,Bomby,1980,p9
- ٤- البلاوي، حازم "نظرية التجارة الدولية" منشأة المعارف بالإسكندرية ١٩٦٨-ص ٧
- ٥- ألحساوي، كريم مهدي "المدخل إلى الاقتصاد الدولي" مطبعة التعليم العالي -بغداد- ١٩٨٠-ص ٥٣
- ٦- يونس، محمود "مقدمة في نظرية التجارة الخارجية الدولية-الدار الجامعية للطباعة والنشر -بيروت- ١٩٨٦-ص ٢٤
- ٧- يسري، عبد الرحمن "مقدمة في الاقتصاد الدولي" دار الجامعات المصرية-الإسكندرية-١٩٨٣-ص ٢٧

٨- اختلاف كلف إنتاج السلع بين اقتصاد دولة وأخرى وبالتالي اختلاف أسعارها تبعاً لذلك ، وحسب ما لديها من مستلزمات مادية وبشرية ، يؤدي كذلك إلى التخصيص في إنتاج سلعة ذات كلفة أقل والاستغناء عن إنتاج السلعة ذات الكلفة الأعلى والمتوفرة في بلد آخر .

وكان قد ظهر منذ خمسينات القرن الماضي كتاب النظرية الحديثة مثل (سنجر،ميردال،بيرش،وغيرهم) هؤلاء الكتاب قالوا بأن الدول النامية تمثل الطرف الأضعف في عمليات التبادل (تبادل غير متكافئ) على وفق النظريات الكلاسيكية المبنية على التبادل بين الدول المتقدمة .وقد أوضح أمانويل ارجيري في مؤلف نشره عام ١٩٦٩ تحت عنوان (التبادل اللامتناهي) إن طبيعة علاقات التبادل بين الدول المتقدمة والمتخلفة (النامية) تتميز بعدم المساواة أي تبادل لا متكافئ نتيجة تواطؤ اجتماعي عام في الدول الغنية يحمل سكان هذه الدول على استغلال الدول الفقيرة ،حيث فسر ذلك بما يلي:

عندما يكون التركيب العضوي لرأس المال مختلفاً بين الدولتين (التكنولوجيا)ولكن الأجور ومعدلات فائض القيمة متساوية ، فإن أسعار الإنتاج هي التي تتضمن مساواة معدل الربح ،ولكي يكون التبادل التجاري ناجحاً ويحقق الغاية من وجوده لابد من توفر ثلاث مبادئ أساسية هي :^١

أولاً - عن طريق التبادل التجاري يتم امتلاك السلع والخدمات من قبل الأطراف ،التي هي في أمس الحاجة إليها.

ثانياً - تسمح عملية التبادل للأطراف المتقابلة أو المساهمة في التجارة من الاستفادة من مفهوم التخصيص في إنتاج سلع وخدمات لا تستطيع أطراف أخرى تحقيقها.

ثالثاً- يسمح التبادل الحر بقطف فوائد قسمة العمل في المجتمع والإنتاج الموسع.

^١ البني، حازم ص ١٤-١٥مصدر سابق ذكره

٢-٢ التبادل التجاري المعولم...المفهوم...الأهمية

بعد أن انتهينا في الفصل الأول من توضيح مفصل لاقتصاد السوق والعولمة لما لها من علاقة كبيرة بموضوع البحث وسوف نقوم هنا في هذا المبحث بتوضيح التبادل التجاري أو الحرية التجارية المعولمة وتحديد منافذ أو آليات دخولها أو تطبيقها بعد أن تم إيضاح ماهية التبادل وأنواعه ومبررات الحاجة إليه في المبحث الأول من هذا الفصل .

إن الانفتاح والتداخل العالمي بكل أشكاله الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية الذي يحدث اليوم والاتجاه المتسرع نحو التحرير الاقتصادي أي (الانفتاح نحو العالم الخارجي) من خلال إزالة القيود وإزالة الحماية الكمركية أو تخفيفها ورفع الدعم الحكومي أو توجيهه للقطاعات الاقتصادية وفق مقتضيات الانفتاح وحسب اثر كل قطاع ، كل هذه سمات للعولمة الاقتصادية لم تحصل تلقائياً بل يمكن أن تكون قد "حصلت بفعل أدوات ووسائل النظام الرأسمالي الذي لا يدخر وسعاً في فرض إرادته من خلالها على من سواه من اجل جني الأرباح وتراكم رأس المال^١ ويقترب هذا الحديث من قول لماركس مفاده " إن الرأسمالي لديه استعداد لممارسة أبشع الجرائم في سبيل المحافظة على فائض القيمة " الربح"، وما عادت الليبرالية الحديثة

^١ المسافر، مصدر سابق ذكره، ص ١٤٧

تقبل بمساومات الليبرالية المنظمة ، لاستمرار ذلك التمازج بين ديمقراطية السوق والعدالة الاجتماعية ، حيث يفتح هذا العالم باطراد متزايد لتحرير التجارة والتبادل والمزيد من تراجع مساهمة الدولة في إدارة التوازنات الاقتصادية لجهة خلق مناخها وإطارها وقانونها، ولكن تركها للحرية والمبادرة والمنافسة^١.

لقد وضع أنصار حرية التجارة أطروحة يعتقدون إنها محور فلسفة حرية التجارة وهي ، إن ما يخسره المستهلكون في الحماية الكمركية يزيد عما يكسبه المنتجون المحليون والدولة التي تستفيد من الرسوم^٢ وإنها كذلك أي تحرير التجارة تؤدي أو من نتائجها :

١-زيادة في رقعة الأسواق من خلال دخول الأسواق الإقليمية والدولية بالإضافة إلى الأسواق المحلية أي (تنشيط الطلب).

٢- إنها تزيد من الإنتاج (تنشيط العرض) على مستوى الاقتصاد الكلي كاستجابة للطلب الناشئ عن دخول الأسواق الجديدة المشار إليها في .

٣- زيادة الاستخدام من العمالة كما ونوعا تأسيسا على ما جاء في.

٤- تطور نوعي في المنتجات المحلية للمحافظة على حصتها في الأسواق وتلافي الآثار السلبية الناشئة عن المنافسة مع دخول المنتجات المستوردة مستفيدة من آليات تحرير التبادل التجاري.

٥- خضوع القطاع الإنتاجي بفروعه الصناعية والزراعية للتصفية ، تحت تأثير منافسة البضائع المستوردة ، أي اضطراب المنتجات إلى الانسحاب من الأسواق بعد فقدانها لما كانت تتمتع فيه في ظل (أبوية) الدولة .

ويذهب أنصار الحرية التجارية أيضا إلى نتيجة مفادها إن النمو الاقتصادي سيزداد وستتطور المجتمعات اقتصاديا وتصل إلى الرفاهية المنشودة عند السير في طريق تلك الحرية ، وشغلت التجارة الحرة بال الكثير من المتخصصين كما إنها تمكنت من احتلال الاهتمام الأول للحكومات والدول وقد مرت عملية تحرير التجارة بعمليات

^١ سليمان ،عدنان-اعداد وترجمة"اقتصاد السوق الاجتماعي واتجاهات تطوره المستقبلية"ط١ ٢٠٠٥ دار الرضا للمعلومات-دمشق،ص١٩

^٢ - أمين،جلال"العولمة والتنمية العربية..من حملة نابليون الى جولة اورغواي ١٩٧٨-مصدر سابق ذكره ص٢٤

تنظيم أو محاولات تنظيم متعددة ابتداءً من عام ١٩٤٥ في هافانا مروراً بجولات
اللغات الثمانية (للاتفاقية العامة للتعريف والتجارة) وصولاً إلى تأسيس منظمة
التجارة العالمية في نهاية عام ١٩٩٤ في مراكش والتي وصل عدد أعضائها إلى (١٤٠)
عضواً بحسب إحصائية صدرت عن المنظمة عام (٢٠٠١م) وإلى (١٥٠) عضواً حالياً بالإضافة إلى الدول المشتركة بصفة مراقب والتي تنتظر إكمالها
مستلزمات وشروط قبول الانضمام.

ومع التسليم بدور المؤسسات الرأسمالية العالمية في نفاذ العولمة ومناهجها وأهدافها
إلا إن هناك عوامل اقتصادية أثرت كثيراً في دفع مسيرة العولمة وهي :^١

١. الاتساع في التجارة الدولية قياساً إلى الناتج المحلي وتنوع قنواته .

٢. تعاظم الاندماج بين الأسواق المالية العالمية.

٣.ازدياد تدفق الأموال والاستثمارات المباشرة .

٤.التقدم الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

٥.ازدياد تدفق القوى العاملة بين الدول .

من جانب آخر فإن مؤسسات العولمة ومنها البنك الدولي وضع شروطاً قبل منح
القروض والمشورة وهذه الشروط هي التي تحمل في طياتها الريا ح أحامله للقيود
والشروط المجحفة والتي يمكن تحديدها بالاتي:^٢

١. حرية التجارة والاعتماد على قوى السوق .

٢.تشجيع السياسات التصديرية.

٣.التخلي عن نزعة حماية الصناعات المحلية.

٤. تنمية وتشجيع القطاع الخاص.

٥.إلغاء الدعم الحكومي للأسعار وتخفيض عجز الموازنة.

٦.التخلص من القطاع العام عن طريق ما يسمى بالخصخصة.

أما فيما يتعلق بمنظمة التجارة العالمية WTO فقد أثير حولها الجدل منذ إعلانها
،"وسرعان ما أدى قيامها إلى تغيير ملامح الاقتصاد العالمي ، من خلال ربط

١ المقدسي"الاقتصاديات العربية...مصدر سابق ذكره، ص ١٥٣

٢ الحمش،د.منير....ص ٣٦ مصدر سابق ذكره

علاقات ومصالح تجارية دولية متشابكة بين عدد من البلدان ومع ميلاد هذه المنظمة اكتملت مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي الحديث الذي يتسم بهيمنة النظام الرأسمالي بمبادئه وآلياته ، وتسعى الدول المنتمة إلى هذه المنظمة للاستفادة من تحرير التجارة وحركة رؤوس الأموال الدولية^١ عبر أهداف المنظمة المتمثلة في^٢ :

١. تقوية الاقتصاد العالمي من خلال تحرير التجارة من جميع القيود .
 ٢. رفع مستوى الدخل القومي الحقيقي للدول الأعضاء .
 ٣. زيادة الطلب على الموارد الاقتصادية والاستغلال الأمثل لها .
 ٤. توسيع وتسهيل الدخول إلى الأسواق الدولية .
 ٥. المساعدة في حل النزاعات الدولية والإدارة الآلية للسياقات التجارية .
- إن منظمة التجارة العالمية والتي باتت تقود النظام التجاري العالمي ، قد جاءت ثمرة للأوضاع الحالية التي تسود العالم ، والمتمثلة بالعولمة المتصاعدة وتشابك المصالح الاقتصادية العالمية ، وتجزئة عمليات الإنتاج الصناعي وسيادة مفهوم السوق الاقتصادي ، والدور المتعاظم للمؤسسات متعددة الجنسيات وعمليات الدمج القائمة بين مختلف الشركات الصناعية والمؤسسات الاقتصادية العالمية.
- وترجع أهمية إنشاء هذه المنظمة إلى الاتفاقيات العديدة التي ترعاها ، والتي استهدفت إجراء مزيد من التحرير في التجارة العالمية امتد نطاقه ليشمل مجالات جديدة كالخدمات والاستثمار وحقوق الملكية الفكرية وغيرها ، وكذلك وضع نظام متكامل لتسوية المنازعات في كافة المجالات التي تناولتها هذه الاتفاقيات ، علماً أن عضوية المنظمة تتطلب قبول جميع الاتفاقيات المتعددة الأطراف دون استثناء (حزمة واحدة) .وبعد أن مارست المنظمة لنشاطها ظهر حجم الترابط والتلاقي بالأهداف بين المنظمة والعولمة ، فقد صار من الشائع النظر إلى منظمة التجارة العالمية على إنها الرمز الحي للعولمة أو بعبارة أخرى التجسيد الملموس لشرور العولمة .. حيث إن العلاقة بين المنظمة والعولمة لها ما يبررها فالركن الأساسي في

^١ ولد سيدي محمد ،المصطفى "تأثير منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد العالمي" WWW.aljazeera.com

^٢ الطيب،عبد اللطيف محمد"الاقتصاديات العربية والعولمة والبدائل المطروحة"ورقة عمل مقدمه في المائدة

المستديرة للاساتذة العرب ،ليبيا، ١٩٩٩ ص٨٤

العولمة هو التحرير المتزايد للاقتصاديات والأسواق الوطنية وزيادة درجة انفتاحها بعضها على البعض الآخر ، وإزالة العوائق أمام المبادلات التجارية في السلع والخدمات وكذلك أمام رؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية ، وتصميم نظام اقتصاد السوق الرأسمالي وذلك بكل ما ينطوي عليه من إطلاق العنان لآليات المنافسة الشرسة وهيمنة الأطراف الأقوى في هذا النظام (الدول المتقدمة والشركات متعددة الجنسية)^١ .

^١ العيسوي "التصنيع...ص ١٧٤ مصدر سابق ذكره

٣-٢ عوامل ومحددات نمو الإنتاج والناتج المحلي الإجمالي

وفقا للنظرية الاقتصادية فإن هناك عوامل أو محدّدات نمو للناتج المحلي الإجمالي وأقدمها اكتشافا وأهمها هي المتمثلة (الأرض والعمل ورأس المال والتكنولوجيا) وقد عرفت أو فسرت تلك العوامل بدالة كوب دوغلاس نسبة إلى العالمين اللذين توصلا إلى الدالة الأصلية التي لم تكن تحتوي على عامل التكنولوجيا ،ولصعوبة قياس مستوى التكنولوجيا في أي بلد ، فإنه يستخلص من تطبيق أرقام المتغيرات الباقية في الدالة.ولا تزال هذه الدالة أو القاعدة الأكثر تفسيراً واحتواءً وشمولية للعوامل والمتغيرات التي تؤثر على نمو الناتج المحلي الإجمالي على الرغم من إنها لم تتمكن من احتواء أو تحديد كل المتغيرات والعوامل المؤثرة على الناتج المحلي بكل مكوناته. إن تغير كمية أو سعر أي من المتغيرات أو المحدّدات أعلاه لا بد وان ينعكس سلباً أو إيجاباً على معدل النمو ، إلا إن مقدار الأثر الذي يحدثه كل عنصر أو عامل إنتاج يختلف من قطاع إنتاجي إلى آخر وهذا ما سنراه عندما سنأتي إلى توضيح تلك العوامل :

أولاً - الأرض :

من الناحية التاريخية فإن عنصر الأرض يعد أقدم عناصر الإنتاج استخداماً وأهمية وتأثيراً ، وذلك يعود إلى الرعيّة المرتفعة التي كانت تحقق من خلال الزراعة قبل ظهور الاكتشافات العلمية عبر الزمن .كما وانه لا يوجد مشروع اقتصادي تخلو عناصر الإنتاج فيه من الأرض ، والذي يختلف هنا درجة الأهمية المرتبط بنوع المشروع وعمره الزمني .

ثانياً - رأس المال :

يعتبر هذا العنصر أهم عناصر العملية الإنتاجية حيث يتم من خلاله شراء عناصر الإنتاج وتمويل التشغيل ، ومنها يكتسب أهميته بالرغم من اختلافها بين مشروع وآخر حسب نوعه وحجمه وعمره التشغيلي .فالمشاريع الصناعية في الغالب تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة ، على الرغم من ازدياد الأهمية النسبية لبقية القطاعات

وحسب مراحل التطور العلمي والترفيهي ،حيث ازدادت رؤوس الأموال المستثمرة في قطاع الخدمات استجابة لمتطلبات التطور الاقتصادي والاجتماعي .

ثالثا - العمل :

ويضم كل الكوادر البشرية العاملة في قطاعات الاقتصاد في البلد ، ولا تقل أهمية هذا العنصر عن العناصر الأخرى بل يعتبراهم عناصر الإنتاج على الإطلاق نظرا لدوره المتميز في عملية الإنتاج .وإن معدلات النمو في الإنتاج ترتبط إلى حد كبير بالعمل ورأس المال وتغيرتهما مجتمعين أو منفردين وعادة ما يكون مؤشر إنتاجية العمل المرآة العاكسة لتأثير تغيرات رأس المال وهذا يعتبر احد الانتقادات الموجهة لدالة كوب دوغلاس .

رابعا - التكنولوجيا :

لم يحصل هذا العنصر على إجماع الاقتصاديين على اعتباره عامل مستقل مؤثر على معدلات النمو لأنه يدخل ضمنيا في رأس المال ، بالإضافة إلى آثاره لا يمكن أن تحدد بشكل مستقل ولكنها تحدد من خلال إنتاجية العمل أيضا كما هو حال رأس المال كما إن تكاليف التطور التكنولوجي تدخل ضمن رأس المال من الناحية المحاسبية ، إلا انه بالمحصلة فقد اعتبر احد عوامل النمو ذلك لان للتطور التكنولوجي الأثر البالغ على زيادة إنتاجية العمل .

بشكل عام فان والتطورات والتغيرات الاجتماعية والسياسية التي انعكست على المؤشرات الاقتصادية في اغلب أرجاء العالم ولاسيما في عالمنا العربي جعلت من الممكن إلى حد كبير الاستنتاج والتوصل إلى أن هناك عوامل أخرى تؤثر كثيرا على ارتفاع أو انخفاض معدلات النمو وخصوصا في الدول العربية وأهم تلك العوامل هي :

٢-٣-١ تغيرات الأسعار .

تلعب أسعار السلع وتغيراتها وخصوصا تغيرات أسعار سلع الصناعات الاستخراجية وأهمها البترول دورا كبيرا ومؤثرا على معدلات النمو في قيم الإنتاج في الصناعة الاستخراجية وبالتالي الناتج المحلي الإجمالي على الرغم من عدم حصول تغيرات في رأس المال أو العمل أو التكنولوجيا ، حيث كانت معدلات تغير تلك الأسعار

كبيرة جدا منذ بدايات الألفية الثالثة ولحد الآن ، كما إن تلك التغيرات ليست طارئة أو وقتية بل جعلت الكثير من البلدان تعيد بناء موازناتها السنوية وفقا لذلك .
إن تلك التغيرات في أسعار البترول أعطت المبرر والمسوغ للدول الأخرى من غير دول البترول والتي تنتج وتحتكر المنتجات الأخرى إلى أن ترفع معدلات الأسعار كثيرا، بالإضافة إلى رفع أسعار المنتجات التي تعتمد البترول في نشاطها الإنتاجي والخدمي وبالتالي ارتفع لديها معدل النمو في الناتج المحلي .

٢-٣-٢ العامل السياسي والأمني

لو عدنا إلى الوراء لعقود قليلة قد يسأل سائل ما علاقة هذا العامل بتغيرات معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ، منطلقا لذلك من المبررين التاليين :

١ - إن هذا المتغير ليس من المتغيرات الاقتصادية بل مصنف ضمن المتغيرات الاجتماعية

٢ - انه غير قابل للقياس أو يصعب قياسه.

من المعلوم لدى الاقتصاديين إن عناصر أو عوامل الإنتاج وخصوصا رأس المال تبحث عن البيئة الآمنة ، والمقصود هنا ليس الأمن الداخلي والخارجي فحسب بل الأمن القانوني أيضا (قوانين حماية المستثمرين - الأجهزة المصرفية المحمية بالقانون - المرونة باستخدام آلية العمل المناسبة - إتباع آلية الأسعار المناسبة) .
وعليه فان توفر البيئة الآمنة (امن قانوني) للمستثمرين المحليين والأجانب بالإضافة إلى الاستقرار السياسي المبني على قوة ومتانة الأمن الداخلي والأمن الخارجي يشجعهم على القيام بالاستثمارات ، والعمل وفق توليفة إنتاج سلعي أو خدمي تتناسب وهدف الاستثمار، وكمحصلة نهائية لنتائج ذلك سيزداد الناتج المحلي الإجمالي بزيادة الإنتاج من السلع أو الخدمات أو كليهما وبالتالي يرتفع معدل النمو .

٣-٣-٢ النظام الاقتصادي

إن طبيعة النظام الاقتصادي والفلسفة الاقتصادية المتبعة ما هي إلا خريطة العمل أو (خريطة الطريق) التي يقوم عليها النشاط الاقتصادي بمتغيراته الرئيسية الإنتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك ، كما إن عائدية (ملكية عوامل الإنتاج) وإجراءات معالجة البطالة وأنظمة الضمان الاجتماعي وتدريب الكوادر وطريقة العمل في الأسواق (منافسة بأنواعها أو احتكار بأنواعه) وإدارة وتنظيم النشاط الاقتصادي وعلاقته بالأنشطة الأخرى كل تلك المتغيرات تحدد طبيعة النظام الاقتصادي .

وبالتالي تنعكس آثارها على المؤشرات الاقتصادية وخصوصاً مؤشرات كفاءة الأداء في الاقتصاد الوطني (إنتاجية العمل -إنتاجية رأس المال ----) ، وبالتالي على معدل النمو وقد بينت معدلات النمو المستخرجة سنوياً مدى الفارق بين دولة وأخرى والذي يعود إلى اختلاف الأنظمة الاقتصادية المتبعة في تلك الدول بالإضافة إلى تأثيرات معدلات النمو التي فسرتها دالة كوب دوغلاس ، فالنظام الاقتصادي ما هو إلا ذلك الفضاء الذي تتحرك فيه ومن خلال آلياته كل تلك المتغيرات فإذا كان النظام يعمل وفق اقتصاد السوق وأدواته ومؤسساته فانه بالتأكيد سيكون مختلفاً عن النظام الذي يعمل وفق الاقتصاديات المخططة أو المختلطة (اقتصاد السوق الاجتماعي) .

تتمتع سورية جغرافياً بمناخ متوسطي معتدل ملائم لإقامة مشاريع صناعية ضخمة ويدعم ذلك المساحات الشاسعة التي تحتلها سورية حيث تبلغ مساحتها (١٨٥١٨٩٧١) هكتار^١، وإذا استثنينا البادية فإن ٨٠٪ من هذه الأراضي صالحة للزراعة ولكن تبقى مساحات كبيرة منها بدون زراعة بسبب قلة المياه مما يدفع إلى زيادة بناء السدود، إضافة إلى موقعها الجغرافي في آسيا الغربية على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط الذي يعتبر موقعاً استراتيجياً من الناحية التجارية عند ملتقى القارات الثلاث (آسيا وأوروبا وأفريقيا)، وتعتبر سورية بلد مستقر يمتاز بأمن مستتب وحياة داخلية مستقرة ووفرة في اليد العاملة المؤهلة والمتقنة مما يشجع المستثمر الأجنبي ويعطي فرصاً أكبر لنجاح هذه الاستثمارات وتطويرها. ويبلغ عدد سكانه ١٩,٤٠٥ مليون حسب تقديرات المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٧.

النظام الاقتصادي في سورية يعتمد على التعددية الاقتصادية حيث يوجد قطاع عام يشرف على تلك القطاعات الإستراتيجية الرئيسية، مع وجود قطاعين خاص ومشارك يساهمان في أغلب النشاطات الاقتصادية. والاقتصاد السوري اقتصاد نامي متعدد الموارد يتكون إنتاجه المحلي الإجمالي البالغ (١١٩٢,٧٣٩) مليون ل.س عام ٢٠٠٦ (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠) الجدول رقم (١).

كما يبين الجدول رقم (٢) معدلات تركيب الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الزمنية من ١٩٩٥-٢٠٠٦ حيث كان معدل مساهمة ناتج القطاع الزراعي تساوي (٢٤,١٪) وناتج القطاع الصناعي (٢٨,٨٪)، أما باقي القطاعات من البناء والتجارة والنقل والمال والتأمين والخدمات فتشكل ما يقرب من (٤٧٪). "ويعتبر قطاع النفط والغاز من أهم قطاعات الصناعات الاستخراجية حيث يصل حجم إنتاج النفط إلى

^١ تقارير إحصائية صادرة عن وزارة الصناعة في سورية منشورة على موقعها على النت

حوالي (٣١.٦) مليون م^٣، ويأتي تصنيف الدخل القومي للاقتصاد السوري في المرتبة (٦٣) بين دول العالم، وفي المرتبة العاشرة بين (٢٣) دولة عربية^١.

والاقتصاد السوري اقتصاد تعددي كما ذكرنا آنفاً، يعمل فيه القطاع الخاص جنباً إلى جنب وبنفس التسهيلات والمزايا مع القطاع العام الذي يشرف على صناعات إستراتيجية وقطاعات خدمية رئيسية، ويتم حالياً العمل على تحسين الأداء الاقتصادي من خلال برنامج طموح للتطوير والتحديث والإصلاح في جميع الميادين الاقتصادية حيث تم إصدار عشرات القوانين والتشريعات الاقتصادية بهدف خلق المناخ الملائم للعمل الاقتصادي الناجح.^٢

لقد وصل الادخار ما يقارب (٣٠٧٨٢٥) مليون ل.س عام ٢٠٠٦ وبنسبة (١٩,٤٪) من الدخل القومي في العام نفسه والبالغ (١٥٧٥٥٩٨) مليون ل.س مسجلاً معدل نمو بحدود (١٢٪) عن عام ٢٠٠٥، أما معدل الاستثمار فهو يشكل ما يقارب (٢١٪) من الدخل القومي عام ٢٠٠٦، ويتوزع التكوين الرأسمالي الإجمالي على الزراعة بنسبة (١٢٪) والصناعة والتعدين بنسبة (٢٥٪) والنقل والمواصلات بنسبة (١٤٪) والسكن والقطاعات الأخرى بنسبة (٤٩٪).^٣

وبنظرة شاملة لمؤشرات التجارة الخارجية خلال سنوات السلسلة فإن الأرقام تظهر تفوق جانب الصادرات منذ عام ١٩٩٧ ولغاية عام ٢٠٠٣ بعد أن كان متراجعا في عامي ١٩٩٥، ١٩٩٦، ثم عادت المستوردات وفاقَت الصادرات خلال الأعوام المتبقية من السلسلة الزمنية، وهذه الزيادة في المستوردات تعود الى تزايد الكميات من السلع المستوردة الداخلة إلى سورية كنتيجة للانفتاح على العالم الخارجي كما اشرنا سابقا .

وسنأتي في الصفحات اللاحقة إلى توضيح دور التجارة الخارجية في سورية في متن عرض وتحليل مفصل لهذا القطاع الحيوي .

^١ جسري، هاني "ملامح الاقتصاد السوري" نشرت بتاريخ ١٩-١٠-٢٠٠٤ على الموقع www.Masjam3a.net

^٢ جسري "ملامح... مصدر سابق ذكره

^٣ المجموعة الإحصائية السنوية في سورية لعام ٢٠٠٧، ملحق جدول ١٦/٤٢

وعلى عكس المتوقع ، فقد تراجعت أهمية القطاع الخاص منذ العام ٢٠٠١ حيث كان يشكل ٤٧ % من الإنتاج الصناعي غير النفطي مقابل ٥٣ % للقطاع العام ، وسبب هذا التراجع هو:

١- الركود الذي حصل في العامين الماضيين والذي أثر مباشرة على القطاع الخاص الصناعي في سوريا في الأعوام الماضية.

٢- فيما استمرت أهمية القطاع العام وخصوصاً مع زيادة إنتاج النفط وتزايد قيمته في الأعوام القليلة الماضية.^١

وكانت مؤشرات القطاع الخاص تشير إلى تفاوت واضح في أرقامها ونسبها في متغيرات الإنفاق وسجل أعلى استهلاك خاص خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦ في عام ٢٠٠٦ حيث بلغ (٨٦٧٢٢٨) مليون ل.س ونسبة ٨٤,٣١٪ من إجمالي الاستهلاك في نفس العام مقابل ١٥,٦٩٪ للاستهلاك العام وأما إجمالي الاستهلاك فانه يشكل ٨٦,٢٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، وأما نسبة إجمالي الاستهلاك إلى الناتج المحلي الإجمالي في العام المشار إليه فقد كانت ٨٦,٢٤٪ ، كما كان أدنى استهلاك خاص وهو (٥٤٤٣٣٥) مليون ل.س في عام ١٩٩٥ يقابله أدنى استهلاك عام وهو (٩٢٥٢٧) مليون ل.س في نفس العام .

وأما الاستثمار فقد كان مبلغه يساوي (٣٢٩٩٤٥) ونسبته ٢٧,٦٦٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٦ نصفه في القطاع الخاص والنصف الآخر في القطاع العام تقريباً ، وهو أعلى استثمار خلال السلسلة الزمنية، وأما الاستثمار الأدنى فهو (١٥٦٠٩٢) مليون ل.س في عام ٢٠٠٠ ، وتشير الأرقام المسجلة للاستثمار إن هناك تفاوت واضح بين الاستثمارين الخاص والعام ، فبعد أن كان القطاع الخاص متفوقاً في العامين ١٩٩٦، ١٩٩٥ بدأ يتراجع منذ عام ١٩٩٧ ولغاية عام ٢٠٠٣ لصالح القطاع العام ، ثم عاد وتفوق خلال الأعوام اللاحقة ولغاية عام ٢٠٠٦، وقد يشير ذلك التحول إلى تزايد أهمية القطاع الخاص في مجال الاستثمار وهذا ينسجم مع حالة الانفتاح ونتائجه وقوانين الاستثمار الجديدة التي كانت

^١ حداد، فراس "الصناعة السورية في مواجهة التحديات" دراسة منشورة في مجلة ابيض واسود العدد ١٥١

تستهدف تشجيع الاستثمار في سورية. بالإضافة إلى إن هناك توجه نحو السماح للقطاع الخاص بالدخول إلى مجالات صناعية كانت محصورة بالقطاع العام بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات للتوجه نحو اقتصاد السوق في أغلب المجالات الاقتصادية وإن كانت بصورة تدريجية.

جدول رقم (١)

الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بأسعار ٢٠٠٠ الثابتة خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦ (مليون ل.س)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
القطاعات												
إجمالي الاستهلاك	636862	670140	677205	713375	683954	685005	694236	719767	773391	868570	966553	1028579
خاص	544335	577384	583297	617605	589730	572761	579797	599753	641006	712434	807413	867228
عام	92527	92756	93908	95770	94224	112244	114439	120014	132385	156136	159140	161351
إجمالي الاستثمار	167846	167352	158944	164065	159793	156092	178148	196387	234818	281419	309613	329945
خاص	94385	87571	66752	67749	64667	56761	62290	75304	87731	145649	162925	165000
عام	73488	79781	92192	96316	95126	99331	115858	121083	147087	135770	146688	164945
صافي التعامل مع العالم الخارجي	-48304	-6765	36312	54220	54805	62847	77864	90277	9410	-37023	-151422	790
الصادرات	225960	256358	295155	296637	325171	326715	369068	401305	307712	381123	375413	528500
المستوردات	274264	263123	258843	242417	270366	263868	291204	311028	298302	418146	526835	527710
التغير في المخزون										-26974	10117	-166575
الناتج المحلي الإجمالي	756404	830727	872471	931660	898552	895902	950248	1006431	1017619	1085992	1134861	1192739
الأسعار	113300	102448	109753	105859	100354	142988	186824	207733	205340	250756	274642	307825

- الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المجموعة الإحصائية السنوية

جدول رقم (٢)

نسب تركيب الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦
(الأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	المجموع	معدل التركيب القطاعي
القطاعات														
الزراعة	23	24	23	26	22	25	25	26	25	23	23	25	290	24.16
الصناعة والتعدين	27	31	34	33	34	30	29	26	24	27	26	25	346	28.83
البناء والتشييد	3	3	3	3	3	3	3	3	4	3	3	3	37	3.08
تجارة الجملة والمفرق	22	18	16	15	16	15	16	16	16	18	19	19	206	17.16
النقل والمواصلات	11	11	12	11	12	13	13	13	14	11	11	12	144	12
المال والتأمين والعقارات	4	3	3	3	4	4	3	4	4	4	4	4	44	3.66
خدمات المجتمع والخدمات الشخصية	2	2	2	2	2	2	3	3	3	2	3	3	29	2.41
الخدمات الحكومية	8	8	7	7	7	8	8	9	10	11	11	10	104	8.66
الهيئات التي لا تهدف الربح	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
رسوم كمر كية	0							0	0	2	2	1	5	0.41
خدمات المال المحتسبة										-1	-2	-2	-5	-0.41
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	1200	100

الجدول من إعداد الباحث

المصدر - المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٢ و ٢٠٠٧

٢-٤-٢ اتجاهات تغير أهم المؤشرات الاقتصادية في سورية خلال المدة من

١٩٩٥-٢٠٠٦

بغرض التعرف أكثر على واقع أو ملامح الاقتصاد السوري وعلى قدر تعلق ذلك بهذا البحث تم التركيز على المؤشرات والمتغيرات المهمة التي يمكن من خلالها التعرف على جانب مهم من واقع هذا الاقتصاد بالإضافة إلى علاقتها بموضوع البحث وأهم تلك المؤشرات هي تلك المتعلقة بـ (الإنتاج من السلع والخدمات والنتائج المحلي الإجمالي)، ومن خلال بيان واقع قيم تلك المؤشرات واستخراج النسب القياسية لها يمكن التوصل إلى اتجاهات تغيرها عبر المدة الزمنية

٢-٤-٢-١ - اتجاهات تغير قيمة الإنتاج من السلع والخدمات خلال الفترة من

١٩٩٥-٢٠٠٦ (بالأسعار الجارية) .

بغرض الوصول إلى اتجاهات تغير قيم الإنتاج من السلع والخدمات في سورية خلال فترة الدراسة ، تم تنظيم الجدول رقم (٣) والذي احتوى على قيم الإنتاج من السلع والخدمات بأسعارها الجارية مع استخراج مؤشرات القياسية (نسبة النمو ونسبة التغير) .

وقد كانت اتجاهات تغير قيم الإنتاج تظهر تغيرها بشكل تصاعدي سنة بعد أخرى وهي تعكس بذلك اثر تغيرات مستويات الأسعار والتضخم الحاصل فيها بفعل تأثير الظروف الاقتصادية الناشئة عن حالة الانفتاح على العالم وما تمخض عنه من آثار ألفت بظلالها على كافة قطاعات ووحدات الاقتصاد السوري .

وعند الاطلاع على المؤشرات القياسية المستخرجة في الجدول المذكور أعلاه ، نرى بأنها كانت تؤكد حالة التغير التصاعدي في قيم الإنتاج حيث كانت أقصى نسبة تغير (٢٠٢,٢ %) بالمقارنة مع سنة الأساس وسجلت النسبة في عام ٢٠٠٦ ، وأما في عام ٢٠٠٥ فقد كانت أعلى نسبة نمو سنوي وهو (٢٠,٨٦ %)، وقابل ذلك أدنى نسبة تغير وكانت في عام ١٩٩٥م وهي (٢٢,٥) % ، في حين وجدت أدنى نسبة سنوي في عام ١٩٩٩ وهي (٢,٦ %) وتؤشر هذه النسبة في وسط السلسلة الزمنية حدوث شيء ما قد يكون انكماش في الطلب على السلع أدى إلى انخفاض في مستويات الأسعار، وأما معدل النمو السنوي فهو (١٠,٧٥ %).

والشكل (١) يوضح اتجاهات تغير قيم الإنتاج ومسارها خلال المدة الزمنية المحددة والذي يتبين من خلاله حالة الارتفاع التصاعدي والمستمر لقيم إنتاج السلع والخدمات خلال السلسلة الزمنية حيث كانت أقصى قيمة للإنتاج هي (٢٩٤٩٨٦٨) مليون ل.س في عام ٢٠٠٦ أما أدنى قيمة فقد كانت (٩٧٥٨٤٥) مليون ل.س عام ١٩٩٥ .

جدول (٣)

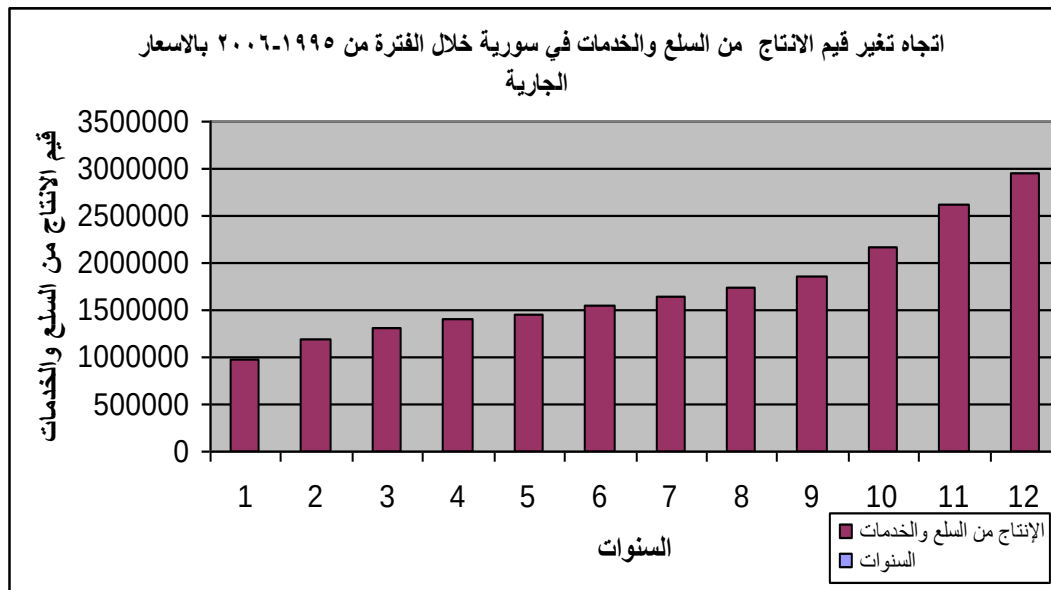
اتجاه تغير قيم الإنتاج من السلع والخدمات في سورية خلال الفترة من ١٩٩٥ - ٢٠٠٦ (بالأسعار الجارية)
(مليون ل.س)

السنوات	الإنتاج من السلع والخدمات	نسبة التغير %	نسبة النمو السنوي %
1995	975854	—	—
1996	1196114	22.5	22.57
1997	1314899	34.7	9.93
1998	1407164	44.2	7.01
1999	1444598	48	2.66
2000	1557119	59.5	7.78
2001	1645700	68.6	5.68
2002	1733300	77.61	5.32
2003	1852388	89.8	6.87
2004	2158826	121.22	16.54
2005	2609170	167.3	20.86
2006	2949868	202.2	13.05
الإجمالي			118.27
معدل النمو السنوي			10.75

- بيانات الإنتاج من السلع والخدمات مصدرها المجموعة الإحصائية السورية لا عوام الدراسة

- المؤشرات من استخراج الباحث

شكل رقم (١)



- الشكل من إعداد الباحث

٢-٤-٢ اتجاهات تغير قيم الإنتاج من السلع والخدمات خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦ (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠)

في الجدول رقم (٤) تم تنزيل بيانات الإنتاج الإجمالي من السلع والخدمات في سورية وبالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠ من واقع المجموعات الإحصائية السنوية ،

وكان الهدف من ذلك محاولة الحصول على مؤشرات نسب تغير ونسب نمو سنوية بعيدة عن تأثيرات تقلبات مستويات الأسعار والمتغيرات الأخرى الطارئة أو الاستثنائية .

ان اعتماد الأسعار الثابتة يعد مؤشراً مهماً ومفيداً ونحن ندرس واقع الإنتاج في سورية وموقعه في ميدان المنافسة المحتملة والانعكاسات المتوقعة عليه في ظل المتغيرات الدولية ، وقد اتضح من بيانات الجدول (٤) والنسب المستخرجة فيه ان اتجاهات تغير القيم كانت أكثر واقعية وقد انعكس ذلك من خلال مؤشرات القياس المعتمدة ، حيث كانت أقصى نسب التغير خلال سنوات السلسلة هي (٥٧,٣%) في عام ٢٠٠٦ في حين قابلها أدنى نسبة وهي (١١,٤%) وكان ذلك في العام ١٩٩٦ مقارنة بقيم سنة الأساس ١٩٩٢. وفيما يتعلق في قيم نسب النمو السنوي فأنها كانت متذبذبة ارتفاعا وانخفاضا وقد سجلت أقصى نسبة نمو في عام ١٩٩٨ وهي (٧,٧%) مقارنة مع قيم سنوات السلسلة أما أدنى نسبة نمو فهي (-٣.٣%) في عام ١٩٩٩ وكان معدل النمو السنوي يساوي (٤,٢٧%).

كما يوضح لنا الشكل (٢) اتجاهات مسار قيم الإنتاج من السلع والخدمات بأسعار عام ٢٠٠٠ الثابتة والتي بدأت ترتفع لغاية عام ١٩٩٨ حيث وصلت إلى ما يساوي (١٦١٣٦٢٤) مليون ل.س ، ومن ثم حدث انخفاض كبير عام ١٩٩٩ وصلت قيمة الإنتاج فيه إلى (١٥٦٠٠٢٤) مليون ل.س بشكل واضح يعكس الظروف غير الاعتيادية والتي يمكن أن تكون قد مرت فيها قطاعات الإنتاج والخدمات في القطر السوري وبعد ذلك بدا الإنتاج يتزايد بنسب متفاوتة إلى ان وصل في عام ٢٠٠٦ إلى ما يساوي (٢٠٥١٤٨٧) مليون ل.س وهي أعلى قيمة في فترة الدراسة مع العلم إن أدنى قيمة له كانت في عام ١٩٩٥ وهي (١٣٠٣٨٠٩) مليون ل.س .

جدول (٤)

اتجاه تغير قيم الإنتاج من السلع والخدمات في سورية خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٥ (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠) (مليون ل.س)

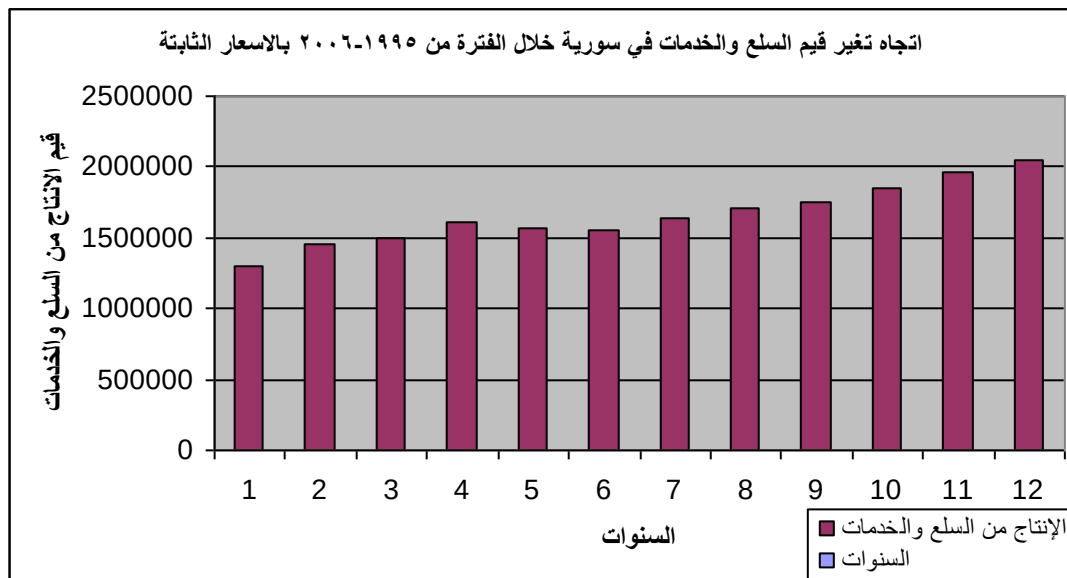
السنوات	الإنتاج من السلع والخدمات	نسبة التغير %	نسبة النمو السنوي %
1995	1303809	—	—

11.43	11.4	1452937	1996
3.04	14.8	1497135	1997
7.78	23.7	1613624	1998
-3.3	19.6	1560024	1999
-0.18	19.4	1557119	2000
4.71	25	1630614	2001
4.85	31.1	1709769	2002
2.08	33.8	1745442	2003
5.92	41.7	1848774	2004
5.96	50.2	1959098	2005
4.71	57.3	2051487	2006
47	الاجمالي		
4.27	معدل النمو السنوي		

-بيانات الإنتاج من السلع والخدمات مصدرها المجموعة الإحصائية السورية لأعوام الدراسة

-المؤشرات من استخراج الباحث

شكل رقم (٢)



- الشكل من إعداد الباحث

٢-٤-٣ اتجاهات تغير قيمة الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦ (بالأسعار الجارية)

بالرغم من عدم توفر الدقة الكاملة في قياس الناتج المحلي الإجمالي في اغلب البلدان وخصوصا دولنا العربية بسبب تعدد وكثرة المتغيرات المكونة له وعدم توفر الأجهزة المتخصصة الكافية لحصرها ومتابعة تغيراتها أولا بأول ، إلا انه يعتبر من

المؤشرات المعتمدة المهمة في الحسابات القومية لجميع الدول باختلاف أنظمتها الاقتصادية .

بالتالي فإن قراءة تغيرات (تطور وتخلف) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية أو بالأسعار الثابتة يعد مقياساً وتعبيراً مهماً عن حالة النمو أو التخلف الاقتصادي التي تمر بالاقتصاد الوطني ، وبناءً عليه تم إعداد الجدول رقم (٥) والذي يعبر عن اتجاهات تغير الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦ محسوب وفق الأسعار الجارية . ويتبين من مؤشرات الجدول (٥) أن أعلى نسبة نمو هي (٢٠,٩٪) في عام ١٩٩٦ وهي نسبة كبيرة تعكس إن هناك تغيرات كبيرة (تضخم) حدثت في الأسعار خلال العامين ١٩٩٥ و ١٩٩٦ ، وبعدها بدأت النسبة بالانخفاض بشكل واضح إلى أن وصلت (٣,٩٪) في عام ١٩٩٩ وهي أدنى نسبة نمو خلال الفترة ، ثم عادت إلى الصعود تارة والهبوط تارة أخرى بشكل كبير في الأعوام اللاحقة إلى أن أصبحت تساوي (١٤,٦١٪) في عام ٢٠٠٦ وكان معدل النمو يساوي (١٠,٦٣٪) .

وبالمقارنة مع قيمة سنة الأساس ١٩٩٥ فإن نسب التغير توضح إن هناك تطور واضح في قيم السنوات اللاحقة ابتداءً من (٢١٪) ثم واصل صعوده تحت تأثير الانعكاسات الناتجة عن ارتفاع الأسعار من جهة وتطور الناتج المحلي كميًا من جهة أخرى ولكن بنسبة أقل ، حتى وصل إلى (١٩٩٪) نسب تغير عن سنة الأساس وهي أعلى النسب .

يتضح من الشكل رقم (٣) حالة التذبذب التي مر فيها الناتج المحلي الإجمالي في سورية بالأسعار الجارية خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦ حيث كانت أكبر قيمة مسجلة للناتج المحلي الإجمالي هي (١٧٠٨٧٤٨) مليون ل.س وكان ذلك في عام ٢٠٠٦ وهي حالة تعكس تأثر أسعار السلع بتداعيات الانفتاح اقتصادياً على العالم الخارجي الذي أصابه حمى أسعار البترول ، لأن أغلب الإنتاج المحلي في الصناعة والزراعة يعتمد إلى حد ليس بالقليل على مواد أولية مستوردة من الخارج .

جدول (٥)

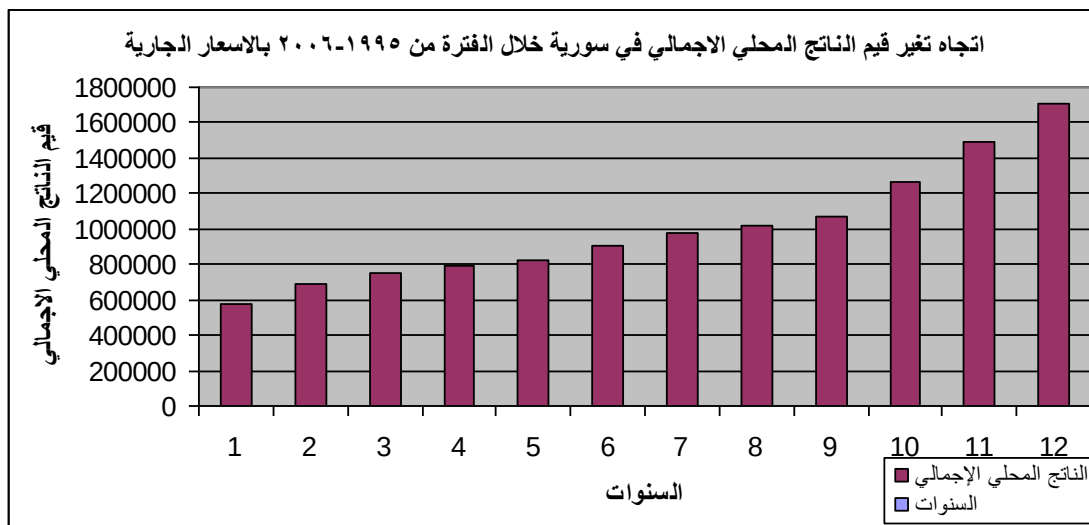
اتجاه تغير قيم الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦ (بالأسعار الجارية)

(مليون ل.س)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة التغير %	نسبة النمو السنوي %
1995	570975	—	—
1996	690857	21	20.99
1997	745569	30.5	7.91
1998	790444	38.4	6.01
1999	821327	43.8	3.9
2000	903944	58.3	10.05
2001	974008	70.5	7.75
2002	1016519	7	4.36
2003	1067265	87	4.99
2004	1263139	121.2	18.35
2005	1490798	161	18.02
2006	1708748	199	14.61
الإجمالي			117.003
معدل النمو السنوي			10.63

-بيانات الناتج المحلي الإجمالي مصدرها المجموعة الإحصائية السورية لأعوام الدراسة
-المؤشرات من استخراج الباحث

شكل رقم (٣)



- الشكل من إعداد الباحث

٢-٤-٢-٤ اتجاهات تغير قيمة الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦ (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠)

تم بناء الجدول رقم (٦) الذي يتضمن قيم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠ خلال الفترة الزمنية من ١٩٩٥-٢٠٠٦، وان اعتماد القيم بالأسعار

الثابتة يخلصها من التغيرات الناتجة عن تغيرات الأسعار والتي كانت سريعة بسبب حدوث صدمة الاحتكاك والتأثر بالأسواق الدولية.

يتضح من بيانات الجدول (٦) إن هناك تذبذب حقيقي في قيم الناتج المحلي الإجمالي ناتج عن تذبذب الكميات ، حيث بدأ اثر ذلك على قيم عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ بسبب تأثير المتغيرات في الاقتصاد السوري وخصوصا تدهور الإنتاج الزراعي بسبب الظروف المناخية والأسباب الأخرى التي تم توضيحها في شرح المقارنة بين قيم الإنتاج من السلع والخدمات والأسعار الجارية وقيم الإنتاج من السلع والخدمات وفق الأسعار الثابتة لنفس الفترة. وقد سجلت أدنى نسب تغير في عام ١٩٩٦ وهي (٩.٨٪) وأما أعلى نسبة وصلتها فقد كان في العام ٢٠٠٦ وهي (٥٧,٦٪). وأما نسب النمو السنوية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة فإنها تعكس بواقعية اكبر التغيرات الحقيقية الناتجة عن التغير في الكميات ، وقد بدأ واضحا التذبذب في نسب النمو بسبب تأثر هيكل الإنتاج الوطني من السلع والخدمات بنتائج ظروف المنافسة للسلع المستوردة في الأسواق المحلية. وقد كانت أدنى نسبة نمو هي (٣,٥٪) في عام ١٩٩٩ وأما أعلى نسبة نمو فقد سجلت في عام ١٩٩٦ وهي (٩,٨٪) وأما معدل النمو السنوي خلال فترة الدراسة فقد كانت تساوي (٤,٢٨٪).

وللوقوف أكثر على مسار اتجاهات تغير قيم الناتج المحلي الإجمالي وفق الأسعار الثابتة تم رسم الشكل البياني الذي يحمل الرقم (٤) حيث يتضح مسار التغيرات المتذبذبة خلال الفترة الزمنية من ١٩٩٥-٢٠٠٦ وإن أعلى قيمة للناتج المحلي هي (١١٩٢٧٣٩) مليون ل.س وكانت في عام ٢٠٠٦ ، كما كانت أدنى قيمة مسجلة هي (٧٥٦٤٠٤) مليون ل.س في عام ١٩٩٥ .

جدول (٦)

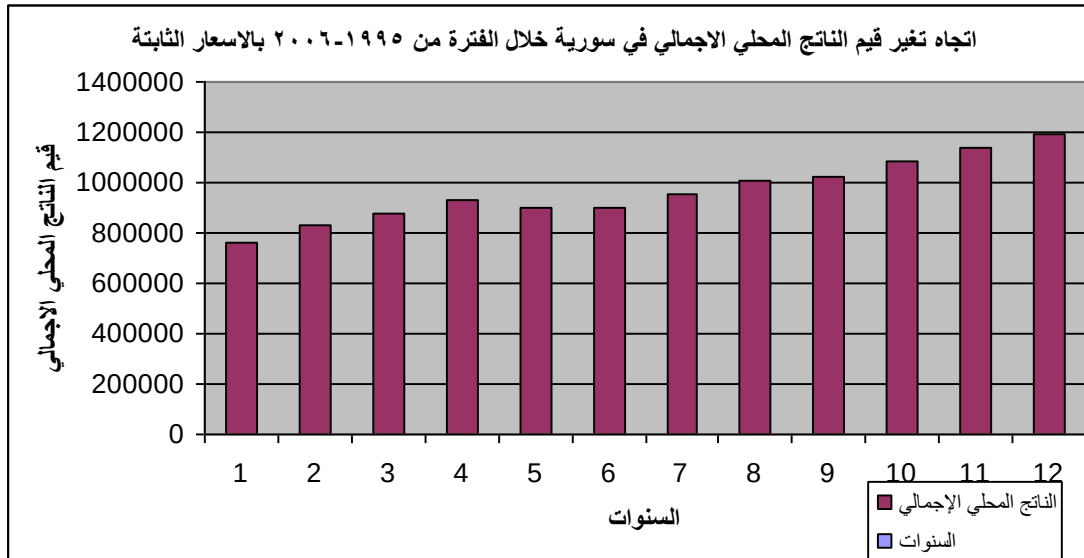
اتجاه تغير قيم الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦ (بالأسعار الثابتة) (مليون ل.س)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة التغير %	نسبة النمو السنوي %
1995	756404	—	—

9.82	9.82	830726	1996
5.02	15.34	872461	1997
6.78	23.16	931660	1998
-3.55	18.79	898552	1999
-0.29	18.44	895902	2000
6.06	25.62	950245	2001
5.91	33.05	1006431	2002
1.11	34.53	1017619	2003
6.71	43.57	1085992	2004
4.49	50.03	1134861	2005
5.1	57.68	1192739	2006
47.19	الإجمالي		
4.29	معدل النمو السنوي		

-بيانات الناتج المحلي الإجمالي مصدرها المجموعة الإحصائية السورية لأعوام الدراسة
-المؤشرات من استخراج الباحث

شكل رقم (٤)



-الشكل من إعداد الباحث

٢-٤-٥ مقارنة بين قيم الناتج المحلي الإجمالي والإنتاج الإجمالي من السلع والخدمات بالأسعار الجارية وقيمتها بالأسعار الثابتة

من جانب آخر فإن المقارنة بين قيم الناتج المحلي الإجمالي والإنتاج الإجمالي من السلع والخدمات بالأسعار الجارية وقيمتها بالأسعار الثابتة يعتبر مؤشراً مهماً يبين أثر وانعكاسات تغيرات الأسعار للسلع والخدمات ، والتي هي انعكاس لمتغيرات

اقتصادية تتعلق بالعرض أو الطلب أو كلاهما ، وهي حصلت وتحصل نتيجة لحدوث ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية بحدود وتأثيرات معينة اهمها ظاهرة الانفتاح والحرية الاقتصادية.

وقد بان تاثير تلك التغيرات من خلال المؤشرات المستخرجة في الجدولين ٧ و٨ حيث كان معدل النمو الحاصل في قيم الإنتاج وفق الأسعار الثابتة هو (٤,٢٧٪) ووفق الأسعار الجارية هو (١٠,٧٥٪) بمعدل تضخم مقداره (٦,٤٨٪) وكما ظهر في جدول رقم (٧) وكذا الحال اظهرت مؤشرات الجدول رقم (٨) ان معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي وفق الاسعار الثابتة هو (٤,٢٨٪) في حين كان وفق الاسعار الجارية مساويا لـ (١٠,٦٣٪) بمعدل تضخم مقداره (٦,٣٥٪) باستثناء السنوات ١٩٩٨ و ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ وقد يعود ذلك إلى حدوث حالة "ظاهرة انكماش الأسعار، فقد أصيبت الأسواق بالجمود وتعاضم العرض وانحسر الطلب على السلع الاستهلاكية أو اليومية وتراجع التصدير ، وتناقصت القدرة الشرائية لدى الفئات الوسطى والدنيا بسبب تآكل الأجور، ومؤامرة جامعي الأموال ، وتوقفت تقريبا أعمال البناء وتجارة العقارات، وانخفض الطلب على مواد البناء ، وأوردت الصحف أرقام المخزون في مختلف المعامل "١.

وبالاطلاع على المؤشرات المستخرجة تبين اثر الانفتاح والحرية التجارية على معدل النمو للإنتاج والناتج من خلال نسب التضخم الحاصلة بالقيم والناتجة عن ارتفاع الاسعار .

جدول رقم (٧)

مقارنة بين نسب النمو في الإنتاج الإجمالي من السلع والخدمات وفق الأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠ ونسب النمو فيه وفق الأسعار الجارية وبيان معدلات التضخم السنوية خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦

السنوات	الإنتاج من السلع والخدمات بالأسعار الثابتة (١)	نسبة النمو السنوي % في (١)	الإنتاج من السلع والخدمات بالأسعار الجارية (٢)	نسبة النمو السنوي % في (٢)	معدل التضخم
1995	1303809	—	975854	—	—
1996	1452937	11.43	1196114	22.57	11.13
1997	1497135	3.04	1314899	9.93	6.889
1998	1613624	7.78	1407164	7.01	-0.76

١ د.د. جمعة، محمد صالح "السياسة النقدية في سورية واثرها في نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة ١٩٧٠-

٢٠٠٠ ط١ - ٢٠٠٥ - دار الرضا للمعلومات - دمشق، ص ١٨٧ - ١٨٨

5.982	2.66	1444598	-3.32	1560024	1999
7.975	7.78	1557119	-0.18	1557119	2000
0.969	5.68	1645700	4.71	1630614	2001
0.469	5.32	1733300	4.85	1709769	2002
4.784	6.87	1852388	2.08	1745442	2003
10.62	16.54	2158826	5.92	1848774	2004
14.89	20.86	2609170	5.96	1959098	2005
8.342	13.05	2949868	4.71	2051487	2006
71.29	118.31		47.01	الاجمالي	
6.48	10.75		4.27	معدل النمو السنوي	

-بيانات الانتاج الإجمالي مصدرها المجموعة الإحصائية السورية لأعوام الدراسة

-المؤشرات من استخراج الباحث

جدول رقم (٨)

مقارنة بين نسب النمو في الناتج المحلي الإجمالي وفق الأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠ ونسب النمو فيه وفق الأسعار الجارية وبيان

معدلات التضخم السنوية خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (١)	نسبة النمو السنوي % في (١)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (٢)	نسبة النمو السنوي % في (٢)	معدل التضخم
1995	756404		570975		
1996	830726	9.82	690857	20.99	11.17
1997	872461	5.02	745569	7.91	2.896
1998	931660	6.78	790444	6.01	-0.766
1999	898552	-3.55	821327	3.9	7.461
2000	903944	0.6	903944	10.05	9.459
2001	950245	5.12	974008	7.75	2.629
2002	1006431	5.91	1016519	4.36	-1.548
2003	1017619	1.11	1067265	4.99	3.88
2004	1085992	6.71	1263139	18.35	11.63
2005	1134861	4.49	1490798	18.02	13.52
2006	1192739	5.1	1708748	14.61	9.52
	الاجمالي			117	69.85
	معدل النمو السنوي			10.63	6.35

-بيانات الناتج المحلي الإجمالي مصدرها المجموعة الإحصائية السورية لأعوام الدراسة

-المؤشرات من استخراج الباحث

٢-٤-٢ أهمية الناتج المحلي الإجمالي السوري بالنسبة للناتج الإجمالي
العربي وحصة الفرد السوري من الناتج المحلي خلال الفترة من ٢٠٠٠-
٢٠٠٦

على الرغم من توفر القناعة بوجود صعوبة توفر التجانس أو التقارب بين بلد وآخر بصورة كاملة ، بسبب اختلاف الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبالتالي الوسائل والأدوات وظروف العمل ، الا ان من الممكن أن نسلط الضوء على موقع الناتج المحلي الإجمالي في سورية مقارنة مع الناتج الإجمالي العربي للأهمية

،وسنعمد هنا على الناتج المحلي الإجمالي مقيما بالدولار الأمريكي لاسيما إن الناتج الإجمالي العربي مقيما بالدولار بسبب اختلاف العملات بين الدول العربية. وبغية إجراء المقارنة واستخراج الأهمية النسبية تم تنظيم الجدول رقم (٩) حيث ظهر لنا من خلاله بأن قيمة الناتج المحلي الإجمالي في سورية يمثل نسب متواضعة من الناتج الإجمالي العربي خلال سنوات الدراسة وقد كانت أعلى نسبة أهمية في عام ٢٠٠٢ وهي (٣,١٦٪) تحققت بسبب انخفاض في الناتج العربي ، فيما نجد إن النسب بدأت بما يساوي (٢,٧٪) في عام ٢٠٠٠ وانتهت بما يساوي (٢,٦٪) عام ٢٠٠٦ ، في حين كانت أدنى نسبة هي (٢,٥٪) في عام ٢٠٠٥ ،ويحتوي العمود رقم (٧) حصة الفرد السوري حيث كانت متغيرة ولا تسير بوتيرة متصاعدة حيث كانت اقل حصة هي (\$١١٥٩) في عام ٢٠٠٠ أما أعلى حصة فقد كانت تساوي (\$١٨٢٧) وكان ذلك في عام ٢٠٠٦ ، وأما حصة الفرد بالعملة المحلية السورية فإنها كانت ترتفع بين سنة وأخرى ، وهذا ناتج عن تغيرات الأسعار ، فقد كانت أعلى حصة مسجلة في عام ٢٠٠٦ أيضا وهي تساوي (٩١٢٩٤) ل.س. في حين إن الأدنى خلال الفترة الزمنية كانت تساوي (٥٥٣٨٩) ل.س. وهي في عام ٢٠٠٠.

وأما فيما يتعلق بنسب النمو وجد إن نسب نمو الناتج المحلي الإجمالي مقوما بالدولار تفوق نسب نمو حصة الفرد بنفس التقويم ، وهذا مؤشر قد يعكس ما يلي:

١- من المحتمل ان جزء من النمو في الناتج المحلي الإجمالي ذهب إلى الادخار .

٢- إن معدلات زيادة السكان مرتفعة وبالتالي تمتص جزء من الزيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي .

٣- إن جزء من الزيادة يذهب أو يتسرب لصالح الاستيراد بسبب رفع أو تخفيف القيود ، تحت تأثير وصفات تحرير التجارة.

مع ملاحظة إن أعلى نسبة نمو في حصة الفرد كانت (١٩,٣٪) وهي في عام ٢٠٠٦ وأما أعلى نسبة نمو في الناتج المحلي الإجمالي كانت في نفس العام

وتساوي (٢٢,٢٪)، وأما أدنى نسبة نمو في حصة الفرد هي (-٠,٣\$) وأما أدنى نسبة في الناتج فقد كانت (٢,١٪) وكلاهما في عام ٢٠٠٢ .

جدول رقم (٩)

الأهمية النسبية للإنتاج السوري إلى الإنتاج العربي

خلال المدة من ٢٠٠٠-٢٠٠٦

السنوات ١	عدد سكان سورية (ألف نسمة) ٢	قيمة الناتج المحلي الإجمالي في سورية (بالأسعار الجارية) (مليون ل.س.) ٣	الناتج المحلي الإجمالي السوري (مليون \$) ٤	الناتج المحلي الإجمالي العربي (مليون \$) ٥	الأهمية النسبية لناتج المحلي الإجمالي السوري إلى الإنتاج العربي (%) ٦	حصة الفرد السوري من الناتج المحلي الإجمالي (\$) ٧	حصة الفرد السوري من الناتج المحلي الإجمالي (ل.س.) ٨	نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي السوري (\$) ٩	نسبة النمو في حصة الفرد السوري (\$) ١٠
2000	16320	903944	18923	677125	2.79	1159	55389	—	—
2001	16720	974008	20237	664008	3.04	1210	58254	6.94	4.385
2002	17130	1016519	20669	653711	3.16	1207	59341	2.13	-0.31
2003	17550	1067265	21688	753555	2.87	1236	60813	4.93	2.419
2004	17921	1263139	24486	890132	2.75	1366	70484	12.9	10.56
2005	18269	1490798	27971	1061568	2.56	1531	81603	14.2	12.06
2006	18717	1708748	34190	1276282	2.67	1827	91294	22.2	19.31

الجدول - من إعداد الباحث بالاعتماد على :

- بيانات العمود (٢) من المجموعة الإحصائية السورية لعام ٢٠٠٧
- بيانات العمود (٣) من المجموعة الإحصائية السنوية السورية لأعوام الدراسة
- بيانات العمودين (٤)، (٥) من التقرير الاقتصادي العربي الموحد

الفصل الثالث

الانعكاسات المحتملة لاقتصاد السوق والتبادل التجاري المعولم على قطاعات الإنتاج والتجارة الخارجية في سورية

١-٣ قطاع التجارة الخارجية ... الواقع والأهمية والاتجاهات ... الانعكاسات والارتباط

١-١-٣ واقع وأهمية واتجاهات تغير مؤشرات قطاع التجارة الخارجية خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦

١-١-٣-١ واقع وأهمية قطاع التجارة الخارجية

١-١-٣-٢ اتجاهات تغير قيم التجارة الخارجية خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦ (بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة)

١-١-٣-٢-١ بالأسعار الجارية

١-١-٣-٢-٢ بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠

١-٣-٢ قياس الارتباط بين التجارة الخارجية والإنتاج من السلع والخدمات خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦ (الأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠)

١-٣-٢-١ قياس الارتباط بين الصادرات والإنتاج من السلع والخدمات (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠)

١-٣-٢-٢ قياس الارتباط بين الواردات والإنتاج من السلع والخدمات (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠)

١-٣-٣ أثر المبادلات التجارية على استخدامات الإنتاج المحلي من السلع والخدمات للفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦ (بالأسعار الثابتة)

١-٣-٣-١ بالأسعار الجارية

١-٣-٣-٢ بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠

٢-٣ القطاع الصناعي ... الواقع والأهمية والاتجاهات ... الانعكاسات والارتباط

١-٢-٣ واقع القطاع الصناعي وأهميته

- ٣-٢-٢ اتجاه تغير قيم القطاع الصناعي خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦
(بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة)
٣-٢-٢-١ بالأسعار الجارية
٣-٢-٢-٢ بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠
- ٣-٢-٣ قياس الارتباط بين القطاع الصناعي والإنتاج من السلع والخدمات
خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦ (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠)
- ٣-٣ القطاع الزراعي ... الواقع والأهمية والاتجاهات ... الانعكاسات والارتباط
٣-٣-١ واقع القطاع الزراعي وأهميته
- ٣-٣-٢ اتجاه تغير قيم القطاع الزراعي خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦
(بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة)
٣-٣-٢-١ بالأسعار الجارية
٣-٣-٢-٢ بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠
- ٣-٣-٣ قياس الارتباط بين القطاع الزراعي والإنتاج من السلع والخدمات خلال
الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦ (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠)

مدخل

إلى

الفصل

الثالث

في هذا الفصل تم عرض وتحليل لأهم المكونات القطاعية للإنتاج السلعي والخدمي حسب النظرية الاقتصادية ومن ثم بيان أهم المؤشرات الاقتصادية لهما وبيان حجم أو نسبة مساهمة الإنتاج بأنواعه وقطاعاته الصناعية (الاستخراجية والتحويلية) الزراعية (النباتية والحيوانية) وكذلك قطاع التجارة الخارجية .

قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث ، حيث تضمنت المباحث الثلاثة توضيحا تحليليا معززا بالجداول والأشكال البيانية لواقع ومؤشرات كل قطاع ، وبيان الانعكاسات المحتملة لاقتصاد السوق والتبادل التجاري المعولم على هذه القطاعات ، وإيجاد معادلة الارتباط بين قيم هذه القطاعات والإنتاج من السلع والخدمات .

في المبحث الأول تم عرض وتحليل واقع قطاع التجارة الخارجية واتجاهات تغير قيمه حسب سنوات الدراسة ١٩٩٥-٢٠٠٦ وكذلك الانعكاسات والارتباط بين قيمه وقيم الإنتاج الإجمالي ، ومن ثم بيان اثر المبادلات على استخدامات الإنتاج المحلي خلال نفس الفترة.

المبحث الثاني تضمن عرض وتحليل واقع القطاع الصناعي ، واتجاهات تغير قيمه حسب سنوات الدراسة ١٩٩٥-٢٠٠٦ وكذلك الانعكاسات والارتباط بين قيمه وقيم الإنتاج الإجمالي.

في المبحث الثالث خضعت مؤشرات القطاع الزراعي للعرض والتحليل أيضا من حيث واقعه واتجاهات تغير قيمه خلال سنوات الدراسة ، وبالتالي تم الوقوف على طبيعة الآثار التي تعرض و سيتعرض لها هذا القطاع من جراء تطبيق آليات اقتصاد السوق والتبادل التجاري المعولم ، وبيان معامل الارتباط بين قيم هذا القطاع وقيم الإنتاج الإجمالي من السلع والخدمات .

٣- الانعكاسات المحتملة لاقتصاد السوق والتبادل التجاري المعولم على قطاعات الإنتاج والتجارة الخارجية في سورية

٣-١ قطاع التجارة الخارجية... الواقع والاتجاهات... الانعكاسات والارتباط

٣-١-١ واقع وأهمية واتجاهات تغير مؤشرات قطاع التجارة الخارجية خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦

من الأهمية بمكان الوقوف على مصادر الكتلة السلعية والخدمية والتي تشكل مجموعها أهم المكونات التي تشكل الناتج المحلي الإجمالي في كل الاقتصاديات ، ومنها الاقتصاد السوري .

إن الدخول في تفصيلات ومؤشرات القطاعات الاقتصادية المنتجة يساعد كثيرا على بيان الأهمية النسبية لكل قطاع إلى الإنتاج من السلع والخدمات وكذلك إلى الناتج المحلي الإجمالي ، بالإضافة إلى استخراج نسب نمو أو تطور قيم كل نشاط أو قطاع خلال الفترة الزمنية الخاضعة للعرض والتحليل والدراسة .

٣-١-١-٣ واقع وأهمية قطاع التجارة الخارجية

لقطاع التجارة الخارجية أهمية كبيرة في اقتصاديات جميع البلدان ، على الرغم من اختلاف الأهمية النسبية لهذا القطاع بين دولة وأخرى ، حسب طبيعة النظام الاقتصادي والآليات التي تحكم عمل النشاط الاقتصادي فيه ، وتزداد أهمية هذا القطاع في البلدان النامية ، إذ يعتبر الرافد المهم الذي يتم غالبا الاعتماد عليه في التنمية الاقتصادية ، "لأن طبيعة الإنتاج السلعي في تلك الدول تتصف بعدم التنوع وفي مقابل ذلك فإن نمط الطلب يتصف بالتنوع والتوسع بدرجة كبيرة ، ومن هنا تبرز حقيقة الوعي بأهمية الدور الذي تمارسه التجارة الخارجية في مواءمة العرض والطلب في السوق. " إن ازدهار التجارة الخارجية يكون محفزا للنمو الاقتصادي عن طريق التأثير الايجابي على دوال الإنتاج ، كما إن زيادة زخم المشاريع التنموية

سيوسع من قاعدة التبادل التجاري".^١ كما إن التوسع بالتصدير يسمح للمنتجين أن يستفيدوا من الوفورات التي ترافق توسعهم الإنتاجي، وان يرفعوا من نشاطهم على مدى يحفز الصناعات الأخرى، مما يؤدي إلى توسيع القاعدة الإنتاجية^٢ من جهة أخرى فان عوائد التصدير هذه ترفع من قدرة البلد على الاستيراد، ويتضح مما سبق أهمية الدور الذي تلعبه التجارة الخارجية في الدول النامية والذي قد يوازي في الكثير من جوانبه الدور الذي تلعبه الاستثمارات والادخارات في الدول المتقدمة كعنصر إضافة للدخل القومي، وعنصر تسرب له بنفس الوقت^٣

إن وضع الاقتصاد السوري وآفاق تطوره وهو احد الاقتصاديات النامية ، يرتبط بشكل مباشر بطبيعة التجارة الخارجية واتجاهاتها وبنيتها ، فالتجارة الخارجية دور هام في التنمية الاقتصادية ، حيث يتم بواسطتها تأمين الآلات والتجهيزات وبعض أنواع الخامات الضرورية لتنفيذ عمل المشروعات الإنمائية ، وتلبية الحاجات الغذائية المتزايدة للسكان ، وفي الوقت نفسه تساهم عن طريق الفوائض المحصلة من تصدير بعض المنتجات السورية في عملية النمو الاقتصادي ، وتشير إحصاءات التجارة الخارجية إلى تدهور شروط التبادل التجاري مع دول العالم بسبب اعتماد الصادرات السورية على المواد الخام الأولية والسلع ذات التقنية المنخفضة على الرغم من تحسن أسعار النفط العالمية^٤

في قراءة لمكونات الجدول رقم (١٢) بلغ معدل نسبة الصادرات إلى الإنتاج من السلع والخدمات ما نسبته (٢٠,٣٤٪) خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦ وأما أعلى نسبة فقد كانت (٢٥,٧٦٪) في عام ٢٠٠٦ وأدنى نسبة هي (١٧,٣٣٪) في عام

^١ عبد الرضا، عدنان صادق "الصادرات غير النفطية وارتباطها بالتنمية الاقتصادية" وزارة التخطيط -هيئة التخطيط الاقتصادي -بغداد ١٩٨٦ ص ١١

^٢ نصيف، رجاء حسوني "دراسة الصادرات غير النفطية واثرها في الاقتصاد العراقي" رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد -قسم الاقتصاد -الجامعة المستنصرية ١٩٨٥ العراق بغداد، ص ٢٤

^٣ علي، سحر فتح الله محمد "بناء نموذج قياسي لقطاع التجارة الخارجية في العراق للمدة ١٩٧٠-١٩٩٠-رسالة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد -قسم الاقتصاد -بغداد ١٩٩٥ ص ٢٣

^٤ - الجمهورية العربية السورية - رئاسة مجلس الوزراء - هيئة تخطيط الدولة "التقرير الاقتصادي المقدم للمؤتمر القطري العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي لعام ٢٠٠٥" ص (٣ - ٤٦)

١٩٩٥ و(٣٥٪) كمعدل إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٦ وأما أعلى نسبة سجلت عام ٢٠٠٦ وهي (٤٤,٣٪) وأدنى نسبة سجلت عام ٢٠٠٣ وهي (٢٩,٨٪) وقد يعود تصاعد النسبة في عام ٢٠٠٦ إلى ارتفاع أسعار النفط و زيادة الصادرات .

تشكل نسبة صادرات القطاع العام حوالي (٤٧٪) والباقي للقطاع الخاص في عام ٢٠٠٦ ويشكل النفط (٨٩٪) من إجمالي صادرات القطاع العام ، وهذا يؤشر سيطرة واضحة لقطاع التعدين تتباً بخطورة كبيرة على مؤشرات الميزان التجاري في حال تعرض هذا القطاع إلى الانخفاض في الكميات المنتجة،" بعد أن تميزت فترة التسعينات حتى ٢٠٠٣ بسيطرة واضحة للقطاع العام على الصادرات فقد بلغ نصيب هذا القطاع منها خلال تلك الفترة (٧٦,٢٪) مقابل (٢٣,٨٪) للقطاع الخاص ، إلا أن هذه النسبة تنخفض إذا استبعدنا الصادرات النفطية حيث نجد أن نصيب القطاع العام سينخفض إلى (٤١٪) مقابل (٥٩٪) للقطاع الخاص أي أن القطاع الخاص هو المسيطر على الصادرات بدون النفط الخام ^١ . وهذا يعكس تصاعد أهمية القطاع الخاص. وأما صادرات الأغذية والمشروبات والمواد الاستهلاكية في عام ٢٠٠٦ فقد بلغت نسبتها حوالي (٣٦٪)، وأما صادرات الآلات والأدوات الرأسمالية فلم تصل نسبتها إلى النصف بالمائة والنسبة المتبقية تمثل المواد الأخرى غير المذكورة، و"الملاحظ في هذا المجال أن العلاقة بين نمو الصادرات ونمو الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة جدا بسبب ادخار جزء كبير من عائدات النفط وعدم استخدامه في العملية الإنتاجية " ^٢ .

أما بالنسبة لقطاع الاستيراد فإننا نجد أن معدل نسب الاستيراد إلى الإنتاج من السلع والخدمات بلغ (١٩,٥٪) خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦ وأما أعلى نسبة فقد كانت (٢٦,٩٪) في عام ٢٠٠٥ وأدنى نسبة هي (١٥٪) في عام ١٩٩٨ كما كان معدل نسب الاستيراد إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي (٣٣,٦٪)، وأما أعلى نسبة سجلت عام ٢٠٠٥ وهي (٤٦,٤٪) وأدنى نسبة سجلت عام ٢٠٠٣ وهي (٢٦٪)

^١ الزعيم، د. عصام "اقتصاد السوق الاجتماعي ازاء...مصدر سابق ذكره

^٢ الزعيم ،عصام " اقتصاد السوق الاجتماعي...مصدر سابق ذكره

في عام ١٩٩٨ شكلت نسبة استيرادات القطاع العام حوالي (٣٩٪) والباقي (٦١٪) قام باستيراده القطاع الخاص ، وهذا يؤثر تطور نشاط القطاع الخاص ، تحت تأثير إجراءات تحرير التجارة الخارجية ، واثرا الانفتاح على العالم الخارجي والتبادل التجاري المرن أو غير المقيد . وتتركز معظم المستوردات حسب بيانات ٢٠٠٦ في المواد الضرورية للصناعة وتشكل ما نسبته (٣٦,٣٪) ويأتي في المرتبة الثانية مستوردات الوقود والزيوت المعدنية وتشكل حوالي (٢٧٪) ، وأما الآلات والأدوات الرأسمالية فان نسبة مستورداتها فهي (١٠,٩٪) وهذا يعكس تواضع عملية التكوين الرأسمالي وشكلت مستوردات الأغذية والمشروبات والسلع الاستهلاكية الأخرى ما يساوي (١٣,٥٪) .

وفي قراءة جديدة للصادرات السورية إلى دول العالم خلال عام ٢٠٠٦ نجد إن دول الاتحاد الأوروبي تستحوذ على أكبر نسبة استيراد من سورية وهي (٤٠٪) وذلك لان اغلب قيم الصادرات جاءت من النفط والمواد الأولية الأخرى كالقطن والملابس وهي تمثل الشيء الذي يصعب استثماره في الدول العربية ومنها سورية بسبب ضعف القدرة التصنيعية وكما موضح في الجدول رقم (١٠) .

جدول رقم (١٠)

نسب الصادرات من السلع السورية إلى دول العالم خلال عام ٢٠٠٦

النسبة %	الدول المستوردة
37	الدول العربية
40	الاتحاد الأوروبي
1.8	بقية دول أوروبا
2.4	البلدان الأمريكية
4.2	دول آسيا
14	دول أخرى
100	المجموع

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٧

وأما فيما يخص الاستيراد إن مناشيء السلع المستوردة في عام ٢٠٠٦ مقسمة حسب النسب في الجدول رقم (١١) حيث يتضح إن السلع المستوردة من الاتحاد الأوروبي تستحوذ على أعلى نسبة وهي (١٨,٦٪) وتأتي بعدها السلع المستوردة من

دول آسيا غير العربية بنسبة (١٧,٧٪) ومن ثم السلع المستوردة من الدول العربية بنسبة (١٧,٣٪) .

جدول رقم (١١)

نسب المستوردات من السلع الأجنبية والعربية إلى سورية خلال عام ٢٠٠٦

المنشأ	النسبة %
الدول العربية	17.3
الاتحاد الأوروبي	18.6
بقية دول أوروبا	17.3
البلدان الأمريكية	4.14
دول آسيا	17.7
دول أخرى	24.9
المجموع	100

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٧

وفي الجدول رقم (١٢) في تحليل جديد يخص صافي التبادل التجاري مع العالم الخارجي، وحسب نسب أهمية الصادرات والواردات مقارنة بالإنتاج من السلع والخدمات نجد انه كان يسير لصالح الواردات خلال عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦ إلا انه بدأ يسير لصالح الصادرات منذ عام ١٩٩٧ ولغاية عام ٢٠٠٣ مسجلا فرقا بسيطا هو (٠,٣١٪) ويعود ذلك إلى ارتفاع قيم الصادرات ، وهذا حال جميع الدول النامية بسبب ارتفاع أسعار البترول، ومن ثم عاد إلى المسار الأول مسجلا تفوقا للاستيرادات وصل إلى (-٧,٧٣٪) ويعود ذلك إلى ارتفاع في قيمها وازدياد الكميات المستوردة، بالإضافة الى ارتفاع حقيقي في كلف السلع المستوردة كنتيجة لا ارتفاع أسعار البترول، أما معدل صافي نسب التعامل مع العالم الخارجي للفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦ فانه يساوي (٠,٨٣٪) وأما أعلى نسبة فهي عام ٢٠٠٢ وكانت تساوي (٥,٢٨٪) وأدنى نسبة هي (-٧,٧٣٪) في عام ٢٠٠٦، والحال نفسه ينطبق على نسب صافي التبادل التجاري مع العالم الخارجي مقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي على الرغم من اختلاف النسب بسبب تأثيرات استبعاد قيم الاستهلاك الوسيط من الإنتاج الإجمالي من السلع والخدمات عند احتساب الناتج المحلي الإجمالي، وكمؤشر جديد فقد "عاد الميزان التجاري السوري ليسجل عجزا بدأ من عام

١٩٩١ بعد أن حقق لأول مرة فائضا خلال السنوات (١٩٨٩ و ١٩٩٠) ، ويعود سبب ذلك العجز إلى ازدياد المستوردات السورية بعد السياسة الانفتاحية التي يتم تنفيذها، حيث تم السماح باستيراد العديد من المواد والسلع ، بالإضافة إلى ازدياد المستوردات من مستلزمات المشاريع التي يتم تنفيذها على قانون الاستثمار رقم ١٠ الذي صدر في عام ١٩٩١^١.

جدول رقم (١٢)

الأهمية النسبية لقطاع التجارة الخارجية بالنسبة للإنتاج من السلع والخدمات والناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦ (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠) (مليون ل.س)
الجدول - من إعداد الباحث

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1
7_9	6_8	3/5%	3/4%	2/5%	2/4%	الناتج المحلي الإجمالي	الإنتاج من السلع والخدمات	قيمة الواردات	قيمة الصادرات	السنوات
-6.4	-3.7	36.3	21.04	29.9	17.33	756404	1303809	274264	225960	1995
-0.8	-0.47	31.7	18.11	30.9	17.64	830726	1452937	263123	256358	1996
4.2	2.43	29.7	17.29	33.8	19.71	872461	1497135	258843	295155	1997
5.8	3.36	26	15.02	31.8	18.38	931660	1613624	242417	296637	1998
6.1	3.51	30.1	17.33	36.2	20.84	898552	1560024	270366	325171	1999
7.1	4.07	29.4	16.91	36.5	20.98	895902	1557119	263368	326715	2000
8.2	4.78	30.6	17.86	38.8	22.63	950245	1630614	291204	369068	2001
9	5.28	30.9	18.19	39.9	23.47	1006431	1709769	311028	401305	2002
0.5	0.31	29.3	17.09	29.8	17.4	1017619	1745442	298302	303712	2003
-3.2	-1.89	38.5	22.62	35.3	20.72	1085992	1848774	418146	383123	2004
-13	-7.73	46.4	26.89	33.1	19.16	1134861	1959098	526835	375413	2005
0.1	0.04	44.2	25.72	44.3	25.76	1192739	2051487	527710	528500	2006
17	9.98	403	234.1	420	244.1	إجمالي نسب الأهمية				
1.4	0.83	33.6	19.51	35	20.34	معدل نسب الأهمية				

-الجدول من اعداد الباحث والمصدر المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٣ و ٢٠٠٧

٣-١-٢ اتجاهات تغير قيم التجارة الخارجية خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦
(بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة)

^١ هيئة الاستثمار السورية "بنية الاقتصاد" المنشور على الموقع الالكتروني www.aleppochamber.org

من خلال نسب النمو السنوي لها وكذلك صافي نسب النمو كمحصلة لنسب نمو الصادرات ونسب نمو الواردات ،سيتم التعرف على اتجاهات تغير التجارة الخارجية لما لذلك من أهمية للتعرف على مدى تأثر هذا القطاع بالظروف الجديدة التي يقع تحت تأثيرها الاقتصاد السوري والمتمثلة بآليات ومستلزمات وأدوات اقتصاد السوق وكذلك ما يسمى بتحرير التبادل .

٣-١-١-٢-١ - اتجاه تغير قيم الصادرات والواردات خلال الفترة من ١٩٩٥ - ٢٠٠٦ (بالأسعار الجارية)

للقوف على اتجاهات تغير قيم الصادرات والأسعار الجارية نلاحظ الجدول رقم (١٣) ومنه نستنتج إن تغيرات نسب النمو لا تسير بوتيرة واحدة ، ذلك لأنها ابتدأت بنسبة نمو سنوي مرتفعة وهي (٢٤٪) في عام ١٩٩٦ مقارنة بقيم عام ١٩٩٥ ثم سارت باتجاه الانخفاض ومن ثم الارتفاع حتى وصلت إلى نسبة نمو سنوي منخفضة وهي (-١٤,٣٨٪) في عام ٢٠٠٣ وهي أدنى نسبة نمو، في حين شهد عام ٢٠٠٤ أعلى نسبة سنوي وهي (٤٨,١٢٪) وأما معدل نمو الصادرات فقد كان يساوي (١٤,٠٤٪).

كما يوضح الشكل رقم (٥) إن قيم الصادرات تسير بشكل تصاعدي ، وقد سجلت أعلى قيمة في عام ٢٠٠٦ وهي (٦٨٤٥٦٠) مليون ل.س وهذا ما يوضحه الجدول رقم (١٥) الذي يبين كمية الصادرات خلال سنوات الدراسة والتي لم تشهد تطورا ملحوظا بل حافظت إلى حد كبير على مستوى الكميات المصدرة ، وبذلك كان معدل النمو السنوي يساوي (٠,٩٨٪) وتفسر تلك المؤشرات اثر تغيرات الأسعار نحو الارتفاع على قيم الصادرات .

جدول رقم (١٣)

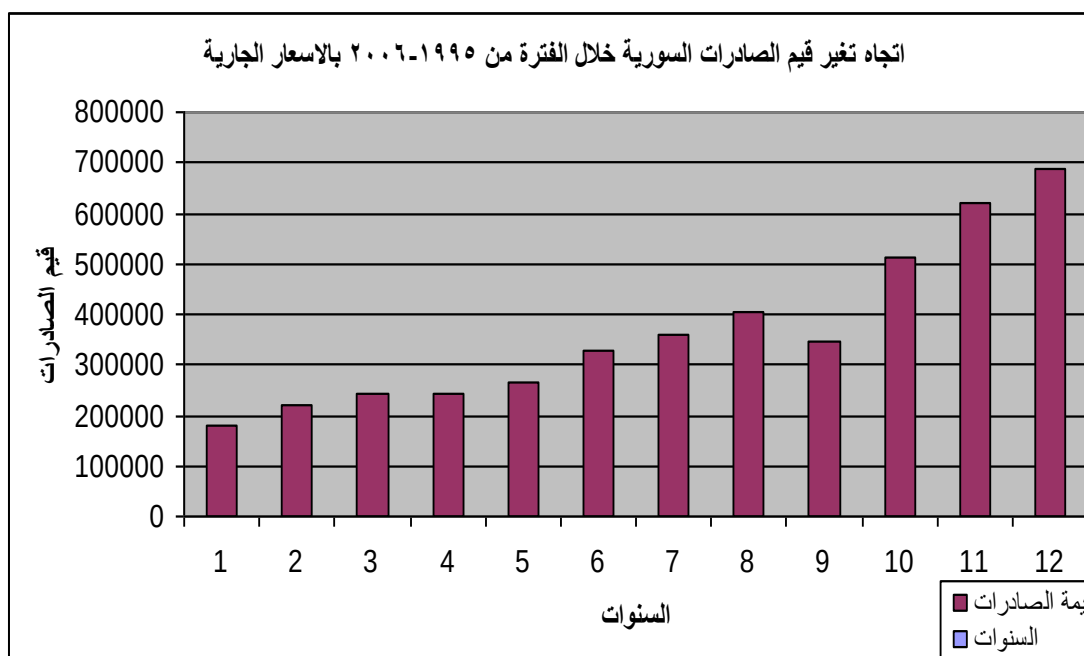
نسب نمو قيم الصادرات والواردات في سورية خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦ (بالأسعار الجارية) المبالغ
(مليون ل.س)

6	5	4	3	2	1
صافي نسب نمو التبادل التجاري ٥-٤	نسبة نمو الواردات %	نسبة نمو الصادرات %	قيمة الواردات	قيمة الصادرات	السنوات
—	—	—	216610	177229	1995
2.58	21.47	24.06	263135	219872	1996
14.16	-4.22	9.93	252019	241719	1997
2.93	-3.09	-0.16	244213	241316	1998
2.39	7.30	9.69	262041	264704	1999
22.73	0.69	23.42	263868	326715	2000
-2.55	12.51	9.96	296893	359278	2001
3.29	9.18	12.47	324176	404102	2002
-11.60	-2.78	-14.38	315151	345964	2003
-3.29	51.41	48.12	477186	512445	2004
-2.75	23.40	20.65	588876	618278	2005
5.20	5.52	10.72	621383	684560	2006
33.08	121.41	154.49	إجمالي نسب النمو		
3.01	11.03	14.04	معدل نسب النمو		

الجدول-من إعداد الباحث

المصدر - المجموعات الإحصائية السنوية الخاصة بسنوات الدراسة

شكل رقم (٥)



الشكل من إعداد الباحث

وفيما يخص مؤشرات الواردات فإنها تدل جميعها على تحقق نمو سنويا واضحا ولكن بنسب متفاوتة ابتدأت مرتفعة مسجلة نسبة نمو مقدارها (٢١,٤%) في عام

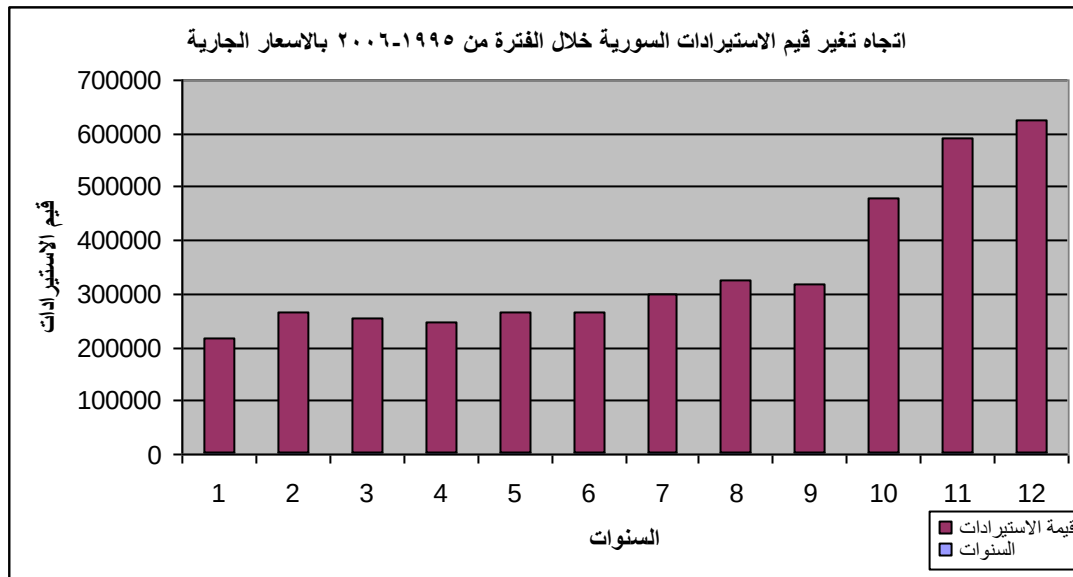
١٩٩٦ ثم بدأت بالتراجع محققة معدل نمو مساويا لـ (١١,٠٣٪) ، وقد شهدت نسب النمو قفزة كبيرة ابتداء من عام ٢٠٠٤ محققة أعلى نسبة نمو وهي (٥١,٤٪) ويعود ذلك إلى :

- ١ - ارتفاع قيمة فاتورة الواردات بسبب ارتفاع أسعار السلع المستوردة .
 - ٢ - تصاعد واضح في كميات السلع المستوردة (الجدول رقم ١٥) كان بدايتها (١٠٦٥٧) ألف طن في عام ٢٠٠٢ واستمرت بالصعود إلى أن وصلت إلى (١٩٢٠٥) ألف طن في عام ٢٠٠٦.
- والشكل رقم (٦) يبين مدى التصاعد في قيم الواردات حيث كانت أعلى قيمة متحققة وفق الأسعار الجارية هي (٦٢١٣٨٣) مليون ل.س في عام ٢٠٠٦ وأما أدنى قيمة فقد كانت في عام ١٩٩٥ وهي (٢١٦٦١٠) مليون ل.س ويعكس معدل نمو الواردات بالكميات والبالغ (١٤,٢٪) كما في الجدول رقم (١٥) التفوق الكمي لها خلال سنوات الدراسة كما يؤشر واقع الحال الذي يمثل :

- ١ - انعكاس حقيقي لظروف الاقتراب من آليات اقتصاد السوق أو تطبيقها .
- ٢ - الوقوع تحت تأثير وصفات تحرير التجارة الدولية وقوانينها.
- ٣-تزايد عدد السكان من جانب وزيادة في الدخول وتنوع في الرغبات من الجانب الآخر.

فيما يتعلق بصافي نسب نمو التبادل التجاري وفقا للأسعار الجارية والمثبتة في العمود رقم (٦) من الجدول رقم (١٣) فأن النسب الصافية لنسب نمو الصادرات والواردات تؤشر إلى التفوق يسير لصالح نسب نمو الصادرات لغاية عام ٢٠٠٢ مع تراجع بسيط عام ٢٠٠١، إلا إن الحال انقلب في الأعوام ٢٠٠٣ ولغاية عام ٢٠٠٥ وأصبح يسير لصالح نسب نمو الواردات ، وأما معدل صافي نسب النمو فقد كان (٣٪) تقريبا مع العلم إن أعلى نسبة كانت عام ٢٠٠٠ وهي (٢٢,٧٪) وأما أدنى نسبة فهي (١١,٦-) مسجلة في عام ٢٠٠٣ .

شكل رقم (٦)



الشكل من إعداد الباحث

٣-١-١-٢-٢ - اتجاه تغير قيم الصادرات والواردات خلال الفترة من ١٩٩٥ - ٢٠٠٦ (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠)

عند قراءة مؤشرات الجدول رقم (١٤) الذي تم بناءه لغرض التعرف على نسب النمو السنوي لقيم التجارة الخارجية السورية خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦ محسوبة وفق أسعار سنة ٢٠٠٠ الثابتة، يتضح لنا إن نسب النمو للصادرات كانت متذبذبة ولا تسير بنمط واحد على الرغم من اعتماد السعر الثابت ، إلا إن معدل نسب النمو كان (٩,٢٪) وأما أعلى نسبة نمو سنوي متحققة هي (٤٠,٧٪) في عام ٢٠٠٦ ويعود ذلك إلى انخفاض حقيقي في كمية الصادرات اعتباراً من عام ٢٠٠٣ ولغاية عام ٢٠٠٥، كما كانت أدنى نسبة نمو للصادرات في عام ٢٠٠٣ وهي (-٢٤,٣٪). ويعكس لنا الشكل رقم (٧) مسار الصادرات المتصاعد وفقاً للأسعار الثابتة، مع حصول انخفاض في عام ٢٠٠٣ ناتج عن انخفاض في كمية الصادرات وكما في الجدول رقم (١٥)، في حين سجلت أعلى قيمة للصادرات في ٢٠٠٦ وهي (٥٢٨٥٠٠) مليون ل.س وأما أدناها فهي (٢٢٥٩٦٠) مليون ل.س في عام ١٩٩٥ ، وشهد عام ٢٠٠٢ أعلى كمية مصدرة وهي (٣١٣٠٥) مليون طن ويعود ذلك إلى اختلاف تشكيلة المواد المصدرة بين العاميين، حيث كانت الاسعار الفعلية للكميات الأعلى تصديراً أعلى من الاسعار المعتمدة.

جدول رقم (١٤)

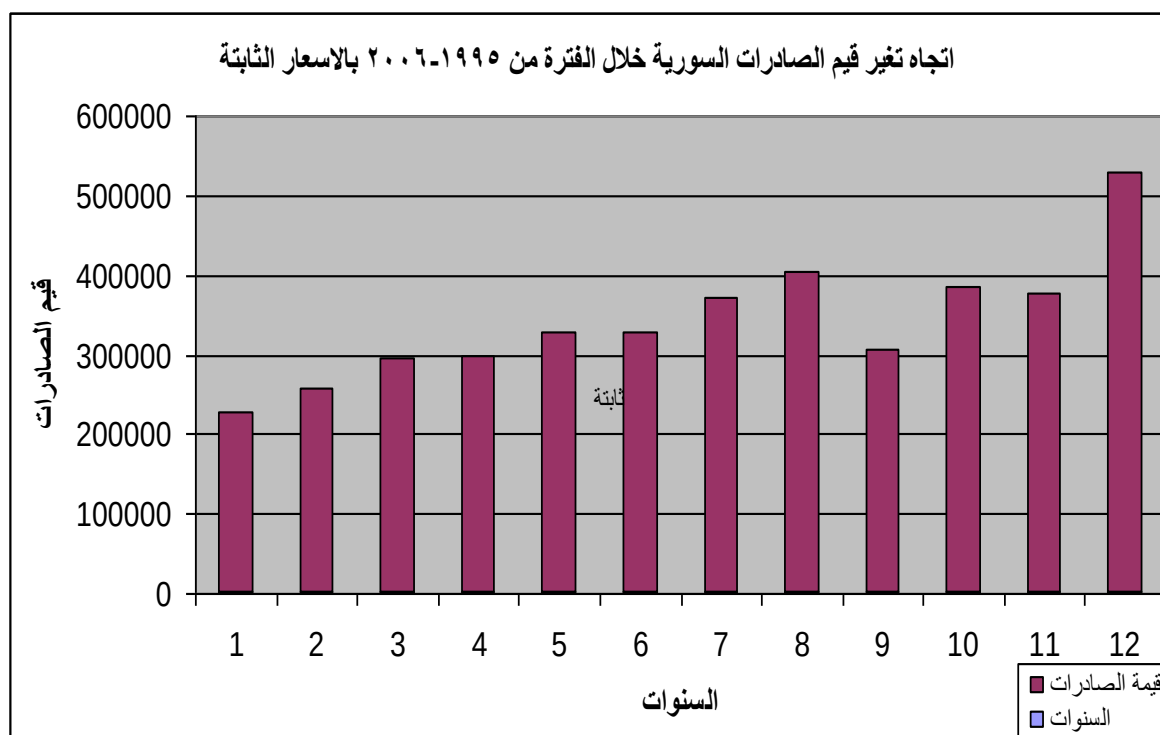
نسب نمو قيم الصادرات والواردات في سورية خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦ (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠)
المبالغ (مليون ل.س.)

1	2	3	4	5	6
السنوات	قيمة الصادرات	قيمة الواردات	نسبة نمو الصادرات %	نسبة نمو الواردات %	صافي نسب نمو التبادل التجاري ٥-٤
1995	225960	274264	—	—	—
1996	256358	263123	13.45	-4.06	17.51
1997	295155	258843	15.13	-1.62	16.76
1998	296637	242417	0.50	-6.34	6.85
1999	325171	270366	9.61	11.52	-1.91
2000	326715	263368	0.47	-2.58	3.06
2001	369068	291204	12.96	10.56	2.39
2002	401305	311028	8.73	6.80	1.93
2003	303712	298302	-24.31	-4.09	-20.23
2004	383123	418146	26.14	40.175	-14.03
2005	375413	526835	-2.01	25.99	-28.01
2006	528500	527710	40.77	0.16	40.61
إجمالي نسب النمو			101.47	76.52	24.94
معدل نسب النمو			9.22	6.95	2.27

الجدول - من اعداد الباحث

المصدر - المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٣ و ٢٠٠٧

شكل رقم (٧)

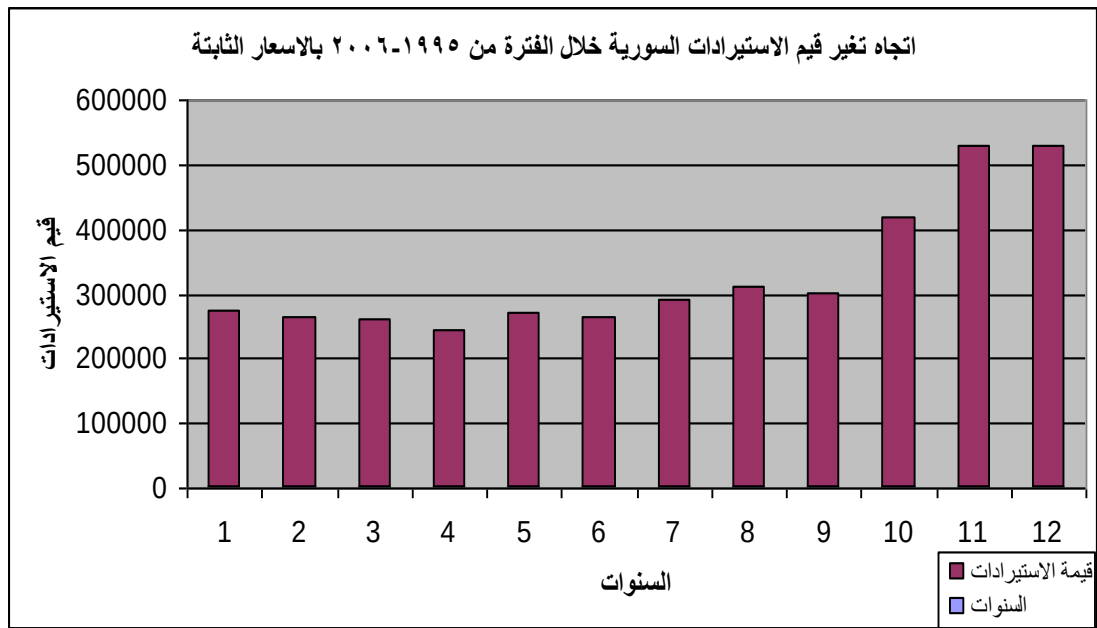


- الشكل من إعداد الباحث

أما على مستوى الواردات يتضح من قراءة القيم في العمود رقم (٥) من الجدول رقم (١٤) إن نسب النمو السنوية للاستيرادات بدأت متناقصة ، ثم عادت إلى الارتفاع بمستوى قليل ومن ثم عادت إلى الانخفاض ومرة أخرى ارتفع بمستوى واضح إلى أن وصلت نسبة النمو السنوية إلى أعلى نسبة وهي (٤٠,١٪) في عام ٢٠٠٤ مقارنة بعام ٢٠٠٣ ، في حين كانت أدنى نسبة نمو مسجلة في عام ١٩٩٨ وهي (-٦,٣٪) وأما معدل نسب النمو خلال الفترة الزمنية ١٩٩٥-٢٠٠٦ فقد كانت (٦,٩٪).

وعند مشاهدة الشكل رقم (٨) نرى إن قيم الواردات شهدت تراجعاً عن قيمتها في بداية السلسلة الزمنية أي عام ١٩٩٥ وقد كانت (٢٧٤٢٦٤) مليون ل.س واستمرت بالتراجع لغاية عام ٢٠٠١ حيث وصلت إلى (٢٩١٢٠٤) مليون ل.س على الرغم من إنها شهدت ارتفاعاً عام ١٩٩٨ إلا أنه لم يصل إلى مستوى قيمة بداية السلسلة الزمنية، إلا إن ذلك التراجع لا يعبر عن واقع الحال بل على العكس إن الواردات شهدت تصاعداً ولكنه ليس كبيراً في كمياتها إلا إن السبب في الاختلاف يعود إلى انخفاض الأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠ عن الأسعار الفعلية للاستيرادات خلال السنوات من ١٩٩٥ لغاية ٢٠٠١ ، وقد كانت أعلى كمية مستوردة هي (١٩٢٠٥) ألف طن في عام ٢٠٠٦ وأما أدنى كمية مستوردة فهي (٤٩٣٦) ألف طن عام ١٩٩٥. وفي قراءة جديدة لمؤشر جديد يحتويه الجدول رقم (١٤) وهو ما يتضمنه العمود رقم (٦) والخاص بصافي نسب نمو التبادل التجاري وفقاً للأسعار الثابتة فإنها تؤثر إلى التفوق أيضاً يسير لصالح نسب نمو الصادرات لغاية عام ٢٠٠٢ مع تراجع بسيط عام ١٩٩٩ ، إلا إن الحال انقلب أيضاً في الأعوام ٢٠٠٣ ولغاية عام ٢٠٠٥ وأصبح يسير لصالح نسب نمو الواردات وبفوارق ليست بالقليلة ويعود ذلك إلى النمو الحقيقي في الكميات المستوردة وكما يظهر بالجدول رقم (١٥) ، وأما معدل صافي نسب النمو السنوي في الجدول رقم (١٤) فقد كان (٢,٢٪) لصالح الصادرات كمحصلة نهائية ، مع العلم إن أعلى نسبة كانت عام ٢٠٠٦ وهي (٤٠,٦٪) وأما أدنى نسبة فهي (-٢٨,١) مسجلة في عام ٢٠٠٥ .

شكل رقم (٨)



- الشكل من إعداد الباحث

جدول رقم (١٥)

نسب نمو كمية الصادرات والواردات في سورية خلال الفترة من (١٩٩٥-٢٠٠٦) الكميات (ألف الأطنان)

5	4	3	2	1
نسبة نمو الواردات %	نسبة نمو الصادرات %	كمية الواردات	كمية الصادرات	السنوات
—	—	4936	22689	1995
15.37	-2.16	5695	22197	1996
15.10	5.05	6555	23318	1997
-17.07	-3.37	5436	22531	1998
19.26	-3.99	6483	21631	1999
18.75	-2.47	7699	21096	2000
14.79	30.65	8838	27564	2001
20.58	13.57	10657	31305	2002
-0.34	-16.06	10620	26275	2003
20.56	-22.42	12804	20384	2004
49.28	-8.58	19115	18635	2005
0.47	20.61	19205	22477	2006
156.77	10.81	إجمالي نسب النمو		
14.25	0.98	معدل نسب النمو		

الجدول - من اعداد الباحث

المصدر - المجموعة الإحصائية السنوية لعام ٢٠٠٧

٣-١-٢ قياس الارتباط بين التجارة الخارجية والإنتاج من السلع والخدمات
خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦ (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠)

لا تخلو اغلب المتغيرات الاقتصادية من علاقات فيما بين بعضها البعض ، وان هذه العلاقات عادة ما تكون متفاوتة بين متغير وآخر أثرا وتأثيرا ، فهناك علاقات تأثير كبيرة وقوية تصل إلى نسب مرتفعة وغيرها يكون على نسب اقل .

لقد استخدم الباحثون طرق متعددة لمعرفة مدى هذا التأثير بين المتغيرات إلا إن جميعها لابد وان تعتمد على النظرية الاقتصادية في وجود تلك العلاقة أي يجب إن تستند تلك العلاقة على وجود فعلي لها مفترض ومثبت وفق النظرية الاقتصادية .

يعد تحليل أو معامل الارتباط البسيط (r) من المقاييس المهمة والمعتمدة في كثير من الدراسات الاقتصادية وغير الاقتصادية " وان هدف تحليل الارتباط Correlation Analysis هو قياس قوة أو درجة العلاقة الخطية بين متغيرين " ^١ " ولا يمكن اعتبار معامل الارتباط البسيط معيار يسلم به ، ولا يمكن إعطائه وزنا كبيرا في الدراسات القياسية الاقتصادية ما لم تكن العلاقة سببية وأكيدة " ^٢ أي افترضت النظرية الاقتصادية علاقتهما أو ارتباطهما أو تأثر احدهما بالآخر إذا كانا من المتغيرات الاقتصادية ، ويفترض عند استخراج معامل الارتباط إن احد المتغيرين تابع والآخر مستقل، " وان معامل الارتباط البسيط ينحصر بين القيمة السالبة والموجبة ، أي إن : $-1 \leq (r) \leq 1$ " ويحتسب وفق ما يلي :

^١ حسين،مجيد علي وعفاف عبد الجبار "الاقتصاد القياسي-النظرية والتطبيق"دار وائل للنشر-الأردن -عمان ط١
١٩٩٨، ص١٣٦

^٢ حسين،ومجيد علي "الاقتصاد القياسي...ص١٤٠ مصدر سابق ذكره

مج س.ص - -

س . ص -

ن

$$r = \text{الارتباط} = \frac{\text{مج س.ص} - \frac{\text{س.ص} \cdot \text{ع.ص}}{n}}{\sqrt{\left(\text{مج س}^2 - \frac{(\text{مج س})^2}{n} \right) \left(\text{مج ص}^2 - \frac{(\text{مج ص})^2}{n} \right)}}$$

ع س . ع ص

$$\text{ع س} = \left(\frac{\text{مج س}}{n} \right) - \frac{\text{مج س}^2}{n}$$

$$\text{ع ص} = \left(\frac{\text{مج ص}}{n} \right) - \frac{\text{مج ص}^2}{n}$$

r = Correlation = الارتباط

س = المتغير المستقل

ص = المتغير التابع

-

س = الوسط الحسابي لقيم س

-

ص = الوسط الحسابي لقيم ص

ولمزيد من التفاصيل بالامكان الرجوع الى^١

"ويمكن التمييز بين الخصائص التالية :

١- عندما تكون $\{ r = 1 \}$ معنى ذلك وجود علاقة خطية تامة وموجبة بين المتغيرين (س) و(ص) أي إن الزيادة في قيمة المتغير المستقل (س) يترتب عليه زيادة في قيمة المتغير التابع (ص) .

٢- عندما تكون $\{ r = -1 \}$ معنى ذلك وجود علاقة خطية تامة وسالبة بين المتغيرين (س) و(ص) أي إن الزيادة في قيمة المتغير (س) يترتب عليه انخفاض في قيمة المتغير (ص) .

٣- عندما تكون $\{ r = 0 \}$ معنى ذلك ليست هناك علاقة بين المتغيرين (س) و(ص) .

٣-١-٢-١ قياس الارتباط بين الصادرات والإنتاج من السلع والخدمات خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦ (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠)

لا يختلف اثنان من المختصين في مجال الاقتصاد على إن الارتباط موجود بين الصادرات والإنتاج من السلع والخدمات ، وهذا الارتباط لا يقتصر على دولة أو اقتصاد دولة دون سواها بل هو قائم في جميع الدول مهما اختلفت أنظمتها السياسية والاقتصادية ، لكن الخلاف هو في درجة أو قوة الارتباط بين المتغيرين المذكورين أنفاً ، وإن الذي يحدد ذلك هو طبيعة الفلسفة الاقتصادية والنظام الاقتصادي المعمول على وفقه في الدولة المعنية بالإضافة إلى درجة تطوره ، لأن ذلك ينعكس بشكل مباشر على الربط بين هيكل أو منظومة الإنتاج وطبيعة التعامل التجاري مع

^١ حسين، مجيد علي وعفاف عبد الجبار "الاقتصاد القياسي- النظرية والتطبيق" دار وائل للنشر-الأردن -عمان ط١

١٩٩٨، ص٦٤٠، د. جمعة، محمد صالح "السياسة النقدية في سورية واثرها في نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال

الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٠ ط١ -٢٠٠٥- دار الرضا للمعلومات-دمشق، ٢١٥

العالم الخارجي بالإضافة إلى انعكاسه على قدرة منظمات الإنتاج على توفير ما يحتاجه البلد وبالتالي تقليل الاعتماد على العالم الخارجي فيما يتعلق بالواردات ، وتحقيق فائض قابل للتصدير .

إن الذي يعنينا هنا هو التوصل إلى درجة أو قوة الارتباط بين الصادرات من الإنتاج المحلي السوري بأنواعه المختلفة وهيكل الإنتاج السلعي والخدمي ، في ظل ظروف النظام الاقتصادي الجديد ونقصد به ما يتعلق باقتصاد السوق الاجتماعي و بدايات الدخول في منظومة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي .من خلال الجدول رقم (١٦) وبعد إن تم بناءه على أساس إن الصادرات هي متغير مستقل ورمزه (س) والإنتاج من السلع والخدمات هي متغير تابع ورمزه (ص) أو بالعكس فالنتيجة واحدة حيث تبين إن هناك قوة أو درجة ارتباط عالية مقدارها (٠,٨٦) وهذا يثبت ما يأتي :

- ١- تطابق النتائج مع منطق العلاقة المفترضة حسب النظرية الاقتصادية .
- ٢- يتأثر هيكل الإنتاج بمقدار (٠,٨٦) من الوحدة الواحدة إذا تغيرت الصادرات بما يعادل وحدة واحدة على افتراض إن الصادرات هي المتغير المؤثر (المستقل) ، وتكون الصادرات عنصر محفز لمنظومة الإنتاج والخدمات ذلك لأنها تشكل قيمتها وفق الأسعار الثابتة (٢٠,٣٤٪) كمعدل نسب أهمية من إجمالي الإنتاج خلال الفترة الزمنية ١٩٩٥-٢٠٠٦ الجدول رقم (١٢) أي ما يساوي خمس قيمة الإنتاج من السلع والخدمات .

- ٣- تتأثر الصادرات بمقدار (٠,٨٦) من الوحدة الواحدة إذا تغير الإنتاج بمقدار وحدة واحدة ، في حال كان الافتراض إن الصادرات هي المتغير التابع ، وهذا الشيء هو الأكثر ترجيحاً لان التعامل مع العالم الخارجي في مجال التصدير يعتمد بشكل كبير على القدرة أو الطاقة الإنتاجية في البلد .

عليه فان الصادرات تؤثر على تغيرات الإنتاج في سورية وتفرض عليه أن يكون لديه قدرة منافسة نوعية و سعرية للسلع المكونة له في ظل منافسة السلع في الأسواق الخارجية ، من اجل تحقيق الفائدة من الانفتاح على العالم الخارجي وتحت مظلة

تحرير التجارة وفق شروط التجارة الدولية وخصوصا ما تفرضه منظمة التجارة الدولية على اعتبار إن سورية قدمت طلب إعادة الانضمام إليها بعد أن كانت من الأعضاء المؤسسين لها قبل أن تنسحب .

جدول رقم (١٦)

بيانات استخراج معامل الارتباط بين قيمة الصادرات وقيمة الإنتاج من السلع والخدمات في سورية خلال الفترة من (١٩٩٥-٢٠٠٦) و(بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠) (مليار ل.س)

1	2	3	4	5	6
السنوات	قيمة الصادرات/س	الإنتاج من السلع والخدمات/ص	س تربيع	ص تربيع	س * ص
1995	226	1304	51076	1700416	294704
1996	256	1453	65536	2111209	371968
1997	295	1497	87025	2241009	441615
1998	297	1614	88209	2604996	479358
1999	325	1560	105625	2433600	507000
2000	327	1557	106929	2424249	509139
2001	369	1631	136161	2660161	601839
2002	401	1710	160801	2924100	685710
2003	304	1745	92416	3045025	530480
2004	383	1849	146689	3418801	708167
2005	375	1959	140625	3837681	734625
2006	529	2051	279841	4206601	1084979
معامل الارتباط	0.86	المجموع	1460933	33607848	6949584

الجدول - من اعداد الباحث

المصدر - المجموعة الإحصائية السنوية لعام ٢٠٠٧ و ٢٠٠٣

٣-١-٢ قياس الارتباط بين الواردات والإنتاج من السلع والخدمات خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦ (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠)

تشكل الواردات مع الصادرات حلقة أو منظومة التعامل التجاري مع العالم الخارجي ، وتتشركان معا في التأثير والتأثر في وبالمتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية الأخرى وهما يشكلان الميزان التجاري ، إلا إن الاختلاف الجوهرى العام بينهما هو في الاقتصاد النقدي وهو إن إحداها عنصر تسرب (الواردات) للأموال والثانية عنصر توريد لها (الصادرات)، ولذلك كانت قوة الارتباط متقاربة جدا لهما مع الإنتاج

السلعي والخدمي ، فبعد ان كانت قوة الارتباط تساوي (٠,٨٦) بالنسبة للصادرات أصبحت (٠,٨٧) معامل ارتباط الواردات مع نفس المتغير وكما ثبت في الجدول رقم (١٧) على أساس إن الواردات هي متغير مستقل ورمزه (س) والإنتاج من السلع والخدمات هي متغير تابع ورمزه (ص) أو بالعكس فالنتيجة واحدة حيث تبين إن هناك قوة أو درجة ارتباط عالية مقدارها (٠,٨٧)، وإن هذا الارتباط يمكن أن يعكس لنا ما يلي:

- ١- تطابق النتائج مع منطق العلاقة المفترضة حسب النظرية الاقتصادية وكما هو الحال في الصادرات .
- ٢- يتأثر هيكل الإنتاج بمقدار (٠,٨٧) من الوحدة الواحدة إذا تغيرت الواردات بما يعادل وحدة واحدة على افتراض إن الواردات هي المتغير المؤثر (المستقل) لأنها عنصر مغذي لهيكل الإنتاج من المواد اللازمة له في العملية الإنتاجية ، إذا ما علمنا إن الصناعة السورية في قطاعها العام والخاص تعتمد إلى حد كبير على السلع الوسيطة بالإضافة إلى مستلزمات التكوين الرأسمالي، هذا بالإضافة إلى احتياجات القطاع الزراعي من الآلات والأدوات والمبيدات والبذور المطورة.
- ٣- تشكل الواردات (١٩,٥٪) كمعدل نسب أهمية من حيث القيمة من إجمالي الإنتاج خلال الفترة الزمنية ١٩٩٥-٢٠٠٦ الجدول رقم (١٢) أي ما يساوي تقريبا خمس قيمة الإنتاج من السلع والخدمات .
- ٤- تتأثر الصادرات بمقدار (٠,٨٧) من الوحدة الواحدة إذا تغير الإنتاج بمقدار وحدة واحدة ، في حال كان الافتراض إن الواردات هي المتغير التابع ، وقد يكون هذا الافتراض هو الأكثر قبولاً لان التعامل مع العالم الخارجي في مجال الاستيراد يعتمد بشكل كبير على القدرة أو الطاقة الإنتاجية في البلد كما هو الحال في الصادرات ، والعلاقة طردية بين حجم الاستيراد وحجم الإنتاج .

جدول رقم (١٧)

بيانات استخراج معامل الارتباط بين قيم الواردات والإنتاج من السلع والخدمات في سورية خلال الفترة من (١٩٩٥-٢٠٠٦) و(بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠)(مليار ل.س)

1	2	3	4	5	6
السنوات	قيمة الواردات/س	الإنتاج من السلع والخدمات/س	س تربيع	ص تربيع	س * ص
1995	274	1304	75076	1700416	357296
1996	263	1453	69169	2111209	382139
1997	259	1497	67081	2241009	387723
1998	242	1614	58564	2604996	390588
1999	270	1560	72900	2433600	421200
2000	263	1557	69169	2424249	409491
2001	291	1631	84681	2660161	474621
2002	311	1710	96721	2924100	531810
2003	298	1745	88804	3045025	520010
2004	418	1849	174724	3418801	772882
2005	527	1959	277729	3837681	1032393
2006	528	2051	278784	4206601	1082928
معامل الارتباط	0.87	المجموع	1413402	33607848	6763081

الجدول - من اعداد الباحث

المصدر - المجموعة الإحصائية السنوية لعام ٢٠٠٧ و ٢٠٠٣

٣-١-٣ أثر المبادلات التجارية على استخدامات الإنتاج المحلي من السلع والخدمات للفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦ (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠)

إن أي من المتغيرات المكونة للأنظمة الاقتصادية وغيرها ، لا يمكن أن يكون مستقلاً بذاته بل انه يؤثر ويتأثر بالوسط الذي يتحرك في إطاره ، حيث لاحظنا كيف إن هناك ترابط بين التجارة الخارجية والإنتاج السلعي والخدمي في سورية من خلال استخراج معامل الارتباط بينهما .

ولأننا في إطار هذا الموضوع فقد قمنا بقراءة الموضوع من زاوية أخرى ، لذلك فقد تم إعداد الجدول رقم (١٨) الذي يتضمن نسب تطور الصادرات والواردات ومعدل تطورها خلال الفترة الزمنية ١٩٩٥-٢٠٠٦ في ظل ظروف التأثير بآليات تحرير

التجارة الدولية ورفع القيود عنها أو تخفيفها، وقد اتضح من قراءتنا لمؤشرات الجدول المشار إليه إن معدل التطور السنوي للتبادل التجاري خلال الفترة الزمنية موضوع الدراسة كان متصاعدا بالمقارنة مع قيمة عام ١٩٩٥ والتي تم اعتمادها كسنة أساس لأغراض هذا التحليل ، إلا إن الملاحظ إن معدل تطور الصادرات السنوي كان يشكل النسبة الأكبر في جميع السنوات تليه الواردات كما كانت نسب التطور هذه أعلى من نسب تطور الإنتاج السلعي والخدمي ، هذا يدل إن هذا التفوق للتبادل التجاري لم يكن ناتجا عن زيادة في معدلات تطور الإنتاج بشكل كامل ، من ذلك تظهر تأثيرات تحرير التجارة الدولية التي انعكست على تفوق الصادرات بسبب الميزة السعرية للسلع المنتجة محليا الناتج عن حساب الكلف الوهمية تحت تأثير الإعانات والدعم الحكومي لها مقارنة مع مثيلها من المنتجات الأجنبية، هذا الشيء أدى إلى حصول ما يمكن تسميته بالتسرب الضمني للمقدرات الوطنية إلى خارج الوطن .

ويتضح من بيانات الجدول رقم (١٨) إن أعلى نسبة تطور مقارنة مع سنة الأساس ١٩٩٥ سجلتها الصادرات وهي (١٣٣,٩٪) تليها نسبة تطور الواردات وهي (٩٢,٤٪) في حين كانت أعلى نسبة تطور في الإنتاج هي (٥٧,٣٪) وقد سجلت جميعها في عام ٢٠٠٦، وأما أدنى نسبة تطور للصادرات فهي (١٣,٥٪) في عام ١٩٩٦ وضمن نسب تطور الواردات كانت أدنى نسبة تساوي (- ٥,٦٢٪) وأما في الإنتاج كانت أدنى نسبة تساوي (١١,٤٪) في عام ١٩٩٦ وإذا عدنا إلى معدلات تطور المتغيرات أعلاه خلال الفترة الزمنية ١٩٩٥-٢٠٠٦ سنجد إن معدل تطور الصادرات يمثل أعلى معدل تطور وهو (٥٥,٣٪) ومن ثم يليه معدل تطور الإنتاج ويساوي (٢٩,٨٪) وأخيرا معدل تطور الواردات وهو (٢٥,٦٪).

مقارنة بين نسب تطور قيمة الصادرات والواردات ونسب تطور الإنتاج من السلع والخدمات في سورية خلال الفترة من (١٩٩٥-٢٠٠٦) مقارنة مع سنة الأساس ١٩٩٥ و(بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠) (مليون ل.س.)

1	2	3	4	5	6	7
السنوات	قيمة الصادرات	قيمة الواردات	الإنتاج من السلع والخدمات	نسبة تطور الصادرات	نسبة تطور الواردات	نسبة تطور الإنتاج من السلع والخدمات
1995	225960	274264	1303809	—	—	—
1996	256358	263123	1452937	13.45	-4.06	11.43
1997	295155	258843	1497135	30.62	-5.62	14.82
1998	296637	242417	1613624	31.27	31.27	23.76
1999	325171	270366	1560024	43.90	-1.42	19.65
2000	326715	263368	1557119	44.58	-3.97	19.42
2001	369068	291204	1630614	63.33	6.17	25.06
2002	401305	311028	1709769	77.60	13.40	31.13
2003	303712	298302	1745442	34.40	8.76	33.87
2004	383123	418146	1848774	69.55	52.46	41.79
2005	375413	526835	1959098	66.14	92.09	50.25
2006	528500	527710	2051487	133.89	92.40	57.34
إجمالي نسب التطور			608.77	281.50	328.58	
معدل نسب التطور			55.34	25.59	29.87	

الجدول - من اعداد الباحث

المصدر - المجموعة الإحصائية السنوية لعام ٢٠٠٧ و ٢٠٠٣

كما إن المبادلات التجارية لها تأثير مباشر على استخدامات الإنتاج المحلي من السلع والخدمات ليس فقط في سورية بل في جميع البلدان إلا إن الاختلاف يكمن في درجة الأثر وتوقيته وموقعه القطاعي ، ومن خلال الجدول رقم (١٩) يمكن لنا تفسير الأثر ودرجته وموقعه المكاني والزمني ، نلاحظ إن اثر المبادلات التجارية على استخدامات الإنتاج المحلي من السلع والخدمات له نسب متفاوتة عندما تم ترجيح قيم صافي التعامل الخارجي إلى إجمالي الاستخدامات كنسبة مئوية ، وقد كانت اغلبها تميل لصالح الواردات لأنه يغطي عجز الإنتاج من السلع والخدمات عن تغطية الاستخدامات على الرغم من ارتفاع قيم الصادرات بسبب ارتفاع أسعار النفط والذي يشكل نسبة كبيرة قد تصل إلى ما يقارب (٥٠ ٪) من الصادرات وقد

سجلت أعلى نسبة عجز في عام ٢٠٠٥ وهي (-٧,١٧٪) إلا إن معدل الأثر كمحصلة لإجمالي قيم السلسلة كانت ايجابية وهي (٠,٩٩٪). من جانب آخر فإن سلع التكوين الرأسمالي هي المسبب الأول في امتصاص الفارق بين الصادرات والواردات لأنها كانت في جميع سنوات فترة الدراسة تغطي من الواردات ، وهي حالة طبيعية في معظم البلدان النامية لعجز جهازها الإنتاجي على تغطية احتياجات الاستخدام المحلي في مجال توسيع الاستثمار ، وقد وصلت أعلى قيمة عجز للتكوين الرأسمالي إلى (٨٦٥١٤) مليون ل.س في عام ٢٠٠٦ .

جدول رقم (١٩)

اثر المبادلات التجارية على استخدامات الإنتاج المحلي من السلع والخدمات خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦ (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠) (مليون ل.س)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
---------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------

												البيان
												بنية الإنتاج
1140961	1013607	908031	755455	712739	689508	691030	702688	745131	683674	667258	636862	سلع وخدمات للاستهلاك النهائي
833670	707370	848613	812326	859851	813204	751071	743416	746857	699841	673262	557519	سلع وخدمات للاستهلاك الوسيط
243431	228004	119103	177661	137179	127902	115018	113920	121636	113620	112417	109428	سلع لتكوين رأس المال
-166574	10117	-26974										التغير في المخزون
2051488	1959098	1848773	1745442	1709769	1630614	1557119	1560024	1613624	1497135	1452937	1303809	المجموع
												بنية صافي التعامل الخارجي
112382	47054	39461	-17936	-7028	-4728	6025	18734	31756	6469	-2882	-271	سلع وخدمات للاستهلاك النهائي
-25078	-116867	85831	84503	156513	132838	97896	81944	64893	75167	51051	10385	سلع وخدمات للاستهلاك النهائي
-86514	-81609	-162315	-57157	-59208	-50246	-41074	-45873	-42429	-45324	-54934	-58418	سلع وخدمات لتكوين رأس المال
790	-151422	-37023	9410	90277	77864	62847	54805	54220	36312	-6765	-48304	المجموع
												بنية الاسـتـخدامات
1028579	966553	868570	773391	719767	694236	685005	683954	713375	677205	670140	636862	سلع وخدمات للاستهلاك النهائي
858748	824237	762782	727823	703338	680366	635175	661472	681964	624674	622211	547405	سلع وخدمات للاستهلاك الوسيط
329945	309613	281419	234818	196387	178148	156092	159793	164065	158944	167351	167846	سلع وخدمات لتكوين رأس المال
-166574	10117	-26974										التغير في المخزون
2050698	2110520	1885797	1736032	1619492	1552750	1476272	1505219	1559404	1460823	1459702	1352113	المجموع
0.038523	-7.17463	-1.96325	0.54204	5.5744	5.01459	4.25714	3.641	3.477	2.486	-0.46	-3.57	نسب أثر المبادلات على الاسـتـخدامات فـانضـاء جز
											11.9	مج. نسب الأثر
											0.99	مج. الأثر

المصدر- المجموعة الإحصائية السنوية لعام ٢٠٠٧ و ٢٠٠٣ والنسب من استخراج الباحث

٣-٢ القطاع الصناعي السوري..الواقع والأهمية والاتجاهات..الانعكاسات والارتباط

يعد القطاع الصناعي من أهم بل أهم القطاعات الاقتصادية في اغلب البلدان وخصوصا المتقدمة منها ، وقد اكتسب أهميته هذه من:

- ١- استيعابه الواسع لشرائح كبيرة من المجتمع في التشغيل بمختلف التخصصات.
 - ٢- يقدم سلع صناعية متنوعة لسد حاجة البلد وبمختلف الأوقات والأمكنة ، ويحقق أعلى نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي.
 - ٣- يساهم في تحقيق التكامل القطاعي من خلال الاستفادة من منتجات القطاعات الأخرى وخصوصا القطاع الزراعي كما يكون مصدر لمواد تدخل في إنتاج وحاجة القطاعات الأخرى وتحقيق ما يسمى بالمستخدم المنتج .
 - ٤- يحقق عوائد مالية كبيرة للدولة ، كما انه يحقق قيمة مضافة عالية تفوق على الأغلب القيم المضافة المتحققة من القطاعات الأخرى .
- إن التطور الصناعي في أي قطر كان يعد معيارا لمستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي والحضاري ، وأوجد التقدم الصناعي عهدا جديدا في التاريخ البشري ويعود له الفضل في التحولات الاقتصادية والاجتماعية السريعة التي شهدتها البلدان الغربية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وغيرها من دول العالم المتقدم^١ . ومن هنا فان كثيرا من البلدان النامية اهتمت بالتصنيع باعتباره الوسيلة الوحيدة التي يمكن من خلالها تحسين ظروف الحياة ورفع مستوى المعيشة وتغيير الحياة الاجتماعية تغييرا شاملا وبدرجة لا يمكن تحقيقها عن طريق تطوير الزراعة لوحدها^٢ وفي

^١ القريشي، مدحت "الحماية والنمو الصناعي في العراق، دراسته نظريه تطبيقيه للفترة من ١٩٦٠-١٩٧٦م"، المؤسسه العربيه للدراسات والنشر ، ط١ ، ١٩٨٢، ص٥.

^٢ قنوص، صبحي محمد "ازمة التنمية، دراسته تحليليه للواقع الاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث"الدار الدولييه للاستثمارات الثقافيه، القايره ، ط٢ ، ١٩٩٩، ص٣٨-٣٩.

سورية بوصفها إحدى تلك الدول فقد مرت عملية التطور الصناعي منذ بدايتها بظروف عديدة وتأثرت بالواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي ،حيث" يعود تاريخ الصناعة في سورية إلى زمن بعيد ، ولكنها بدأت بالمعنى الحقيقي للكلمة بعد عام ١٩٧٣، فمنذ ذلك التاريخ نما القطاع الصناعي بصورة كبيرة أساسا بفضل الدعم الذي قدمته الدولة في تأسيس المناطق الصناعية وتنظيمها والاستثمار فيها" تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة متميزة في هيكل الصناعة السورية حيث أنها تمثل أكثر من ٩٠٪ من إجمالي مؤسسات الإنتاج الصناعي. ويسهم هذا القطاع بنسبة ٦٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي غير أن حصته من فرص الاستخدام تبلغ ٦٢٪ من إجمالي الأيدي العاملة على صعيد الصناعات الخفيفة. وتلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا استراتيجيا في دعم التوازن التنموي وتحقيق التكامل والتعاون بين قطاعات المؤسسات الكبرى في مجال الصناعة. وعلاوة على ذلك، فإنها تلعب دورا بارزا في الربط بين الإنتاجين التقليدي والحديث وبين القطاعين الصناعي والزراعي. لذلك، فهي تشكل قاعدة صلبة للتنمية المستدامة.^١

ومن خلال الدور الهام والكبير الذي يلعبه التصنيع كأحد النشاطات الأساسية المولدة للقيمة المضافة التي تساهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فقد أولت الدولة عناية خاصة بهذا القطاع الحيوي والهام . ومنذ أوائل السبعينات والدولة مستمرة في دعم وتنشيط القطاعين الخاص والمشارك لوضع كل طاقتهما ضمن مشاريع إنتاجية تساهم مع شركات القطاع العام الصناعية في خدمة مسيرة التنمية الاقتصادية، كما "شهد قطاع الصناعة تحولات كبيرة وتم العمل على تطوير هذا القطاع من خلال استثمار الموارد المتاحة في سورية من منتجات زراعية وموارد طبيعية وقدرات فكرية وبنية تحتية ، وتتلخص هذه التحولات بالاتي :

١ - عملت الدولة على زيادة استثماراتها في القطاع الصناعي من الموارد المتاحة (الزراعية ، الموارد الطبيعية ، القدرات الفكرية ، البنية التحتية)

^١ بركات شاهين المناطق الصناعية في سوريا المنشور على الموقع الإلكتروني www.mafhoum.com

٢ - تشجيع القطاع الخاص وتوفير مقومات ذلك من اجل زيادة مساهمته في جهود التنمية الاقتصادية بشكل عام والصناعية بشكل خاص

٣ - تعزيز سياسة إحلال الصناعات المحلية محل الواردات ، بهدف تقليل الاعتماد على الاستيراد

٤ - التوسع الكبير في صناعة الكهرباء وتطوير قطاع الصناعات الاستخراجية ، لنسبة مساهمتها المرتفعة في الإنتاج المحلي بالإضافة إلى دورها الساند لجميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية

٥ - سعت الدولة إلى تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودعم دورها باعتبارها منتجات نهائية أو مغذية ومكملة للصناعات الكبيرة والتوسع في نشر تلك الصناعات بالمحافظات

٦ - إيجاد وحدات بحوث في مواقع الإنتاج بالاشتراك مع المؤسسات العلمية الجامعية أو المراكز المتخصصة لتطوير العملية الإنتاجية من خلال تطبيق العلم والتقنية الحديثة

٧ - إضافة إلى التوسع في إنشاء الصناعات الموجهة للتصدير والاهتمام بدراسة احتياجات الأسواق الخارجية من السلع الجديدة وتوفير منظمات التسويق والترويج والتمويل لخدمة الصادرات والاهتمام بوسائل النقل المختلفة للمنتجات الصناعية المصدرة للخارج بما يكفل استمرارية وجودها بالأسواق وبعمليات تعبئة المنتجات وتغليفها وبالخدمات المرتبطة بالشحن والتفريغ ومساعدة مصدري المنتجات الصناعية في سرعة الحصول على الحوافز المقررة لها.

وقد أتت كل تلك الإجراءات أكلها حينما تنامي دور الصناعة في العملية التنموية وتزايد أهميتها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.^١ كما أدركت الدولة أهمية

^١ سانا" قطاع الصناعة في ظل التصحيح الجمعة، ١٦ تشرين الثاني ، ٢٠٠٧ .

إنشاء المناطق الصناعية خارج الحدود السكنية والتجارية للمدن " وأسست الدولة مناطق توفر الخدمات الأساسية لإرساء الصناعات. وتم إخلاء الصناعات والمهن التي كانت قد أسست بصورة غير قانونية داخل المدن والمناطق السكنية وتحويلها إلى المناطق الصناعية الجديدة. كما تم إصدار قوانين تتعلق بتشجيع هذه المناطق وتنظيمها والاستثمار فيها. وكانت أولى هذه المناطق تلك التي أسست في حلب في ١٩٣٧ ودمشق في ١٩٤٢. وكان الهدف من وراء تأسيسهما في ذلك الوقت هو تنظيم الصناعة وخفض الضوضاء والحد من التلوث في هاتين المدينتين وخلق شبكة مهنية وصناعية وحرفية متكاملة وتقادي الانتشار العشوائي وغير المنظم للمهن وما يصاحب ذلك من إزعاج ومشاكل بيئية واجتماعية ". كما انشأت حديثا العديد من المناطق الصناعية الهامة مثل المنطقة الصناعية في حمص ومنطقة اخرى في الشيخ نجار في حلب.

من جانب آخر فقد أدركت الدولة أهمية التعددية الاقتصادية (تعدد أشكال ملكية وسائل الإنتاج) من اجل تعبئة القدرات الوطنية العامة والخاصة بما يخدم متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد ، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي ، وتعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على التعامل مع العالم الخارجي بأسواقه الواسعة وآلياته المتعددة ، ويعتبر قانون تشجيع الاستثمار رقم ١٠ الصادر عام ١٩٩١ الذي يشجع على استثمار أموال المواطنين العرب السوريين المقيمين والمغتربين ورعايا الدول العربية والأجنبية في المشاريع الاستثمارية ضمن إطار خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية مساهما في زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتضييق الفجوة بين العرض والطلب وتعديل دور الدولة في التنمية من الوصاية إلى الشراكة.

" كما ان فرص للاستثمار جيدة في فروع الصناعات الغذائية والنسيجية نظرا لعدم تغطية الصناعات القائمة للطلب المحلي والفرص التصديرية المتاحة ، و هناك

^١ بركات "المناطق الصناعية...مصدر سابق ذكره

حاجة لإقامة مشاريع صناعية في المجالات الكيميائية التي تعتمد على المنتجات البتر وكيمياوية نظرا لتطور إنتاج سورية من النفط والغاز ويأتي في مقدمة هذه المشاريع (صناعة الخيوط التركيبية ابتداءً من المشتقات النفطية . المواد الأولية الداخلة في صناعات المنظفات والدهانات" ^١ .

إن كل تلك الإجراءات ترفع من مستوى المنتج الوطني وبالتالي تحقيق مقومات المنافسة للمنتج الوطني مع مثيله الأجنبي ، في ظل ظروف التجارة الدولية الجديدة وبالتالي الوصول بالمنتج المحلي إلى مصاف المنتجات المستوردة مع ضمان الاستمرار والتطور. وكان المجموع التراكمي لرؤوس الأموال المستثمرة في القطاع الصناعي العام قد وصل عام ٢٠٠٢ إلى نحو ٥١٢٨٤٠ مليون ليرة سورية وتطور عام ٢٠٠٦ إلى نحو ٩٠٣٦٨٠ مليون ليرة سورية.

إذ يتكون القطاع الصناعي في سوريا من ثلاثة أقسام رئيسية هي:

١ - قطاع الصناعة الاستخراجية وعلى رأسها النفط .

٢ - قطاع صناعة الماء والكهرباء .

٣ - قطاع الصناعة التحويلية والذي يضم كل الصناعات السورية الأخرى.

بعد كل تلك الإجراءات أصبح من الضرورة بمكان الوقوف على الأهمية النسبية لهذا القطاع في الاقتصاد الوطني ، وعليه تم إعداد الجدول رقم (٢٠) ، وقد بلغ معدل نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الإنتاج الإجمالي من السلع والخدمات حوالي (٣٩,٢٪) و(٦٧,٦٪) من الناتج المحلي الإجمالي ، إلا أن نسبة مساهمة القطاع الصناعي تراجعت بشكل واضح لصالح قطاع الخدمات على الرغم من النمو الحاصل بالناتج المحلي الإجمالي والإنتاج الإجمالي من السلع والخدمات حتى وصلت على التوالي إلى (٦١,٢٪) و(٣٥,٦٪) عام ٢٠٠٦ بعد أن وصلت في أحسن

^١ هيئة الاستثمار "بنية الاقتصاد...مصدر سابق ذكره

حالاتها إلى (٤٣,٩٩%) و(٧٥,٥%) في عام ١٩٩٧ من الإنتاج من السلع والخدمات والناتج المحلي الإجمالي وقد يعود ذلك إلى انخفاض توزيع المنتج المحلي نتيجة لانخفاض الطلب عليه واتجاهه إلى المنتجات الأجنبية التي اقتحمت الأسواق بشكل كبير وواضح خصوصا خلال حقبة التسعينات وما تلاها .

ويحتل قطاع الصناعة التحويلية الأهمية الأكبر في الإنتاج الصناعي السوري حيث يشكل وفقاً لإحصاءات العام ٢٠٠٦ ما يقرب من (٥٨%) من إجمالي قيمة الإنتاج من السلع والخدمات الصناعي مقابل (٣٤%) للصناعات الاستخراجية و (٦%) لصناعات الماء والكهرباء. كما تتوزع الصناعة التحويلية بين القطاعين العام والخاص، إذ تشكل مساهمة القطاع العام (بعد إزالة عوائد إنتاج النفط) حوالي (٥٥%) مقابل (٤٥%) فقط للقطاع الخاص وباعتبار القطاع العام هو المسيطر على معظم الصناعات الاستخراجية والوحيد في قطاع المياه والكهرباء ، ترتفع أهميته في الإنتاج الصناعي لتصل إلى ما يقرب من (٧٠%) مقابل (٣٠%) فقط للقطاع الخاص، حيث تتركز صناعات القطاع الخاص في صناعة الغزل والنسيج والتي تشكل وحدها بحدود (٣٨%) من إنتاج القطاع الخاص ثم صناعة المواد الغذائية والتي تشكل بحدود (٢٧%) منه وتتركز صناعات القطاع الخاص بالصناعات التحويلية، من جانب آخر فاننا نجد إن الإنتاج الصناعي العائد للقطاع العام يتركز بالصناعات الكيماوية خصوصا تكرير البترول والذي يقترب من نسبة (٥٥%) من الصناعة التحويلية للقطاع العام ومن ثم حوالي (٢٧%) تخص صناعة المواد الغذائية والتبغ والمشروبات. " وتعتمد الصناعة السورية على العوامل البشرية والطبيعية وفي مقدمتها المواد الأولية والخامات ، كالحديد المستخرج في راجو والفوسفات ويأتي إنتاجه بالمرتبة الثانية بعد النفط وتتركز مناجمه في موقعي خنيفيس والشرفة على بعد ٦٠ كم من الجنوب الغربي لتدمر، والزفت ويحصل عليه خاصة من بواقي تكرير النفط ، وعدا ذلك من المعادن التي تبدو كمياتها أقل بكثير من حاجة الإنتاج الصناعي. وأهم الصناعات السورية، هي المواد الغذائية والتبغ، ثم الغزل والنسيج، وكذلك الاخشاب والورق والصناعات الكيماوية والصيدلانية

والتحويلية ويغلب على الصناعة السورية الطابع الاستهلاكي، والطابع السهل البسيط ومن أجمل معامل القطاع العام معمل تبريد الكبريت في حمص ومعمل الأمونيا والسماذ الأزوتي في حمص أيضا ومعامل الأسمنت في دمشق وحلب وطرطوس، ومعمل الحديد في حماة ومعمل الورق في دير الزور ومعمل الأخشاب في اللاذقية ومئات المعامل الصغيرة المنتشرة في القطر، ونستطيع اعتبار معامل الحديد في حماة من أهم مظاهر التطور الصناعي في سورية فمنذ عام ١٩٧١ تم تدشين أول مصنع لمعالجة الحديد الخام المكتشف في منطقة مصياف، وينتج هذا المصنع ١١٠٠٠٠ طن من القضبان الحديدية وغيرها وهو واحد من المصانع العالمية المتقدمة. والمجمع الثاني ينتج ٣٠٠٠٠٠ طن من الصفائح والأسلاك والقساطل ويمكن أن تصل طاقته الإنتاجية إلى ٦٠٠٠٠٠ طن علماً أن حاجة سورية ٧٥٠٠٠٠ طن^١ ومن حيث الأهمية النسبة للصناعة السورية بالمقارنة مع الصناعة العربية فإنها تشكل (كقيمة مضافة)^٢ ما نسبته (١.٩٧٪) منها القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية تشكل (١.٧٥٪) و(٢.٨٥٪) الصناعة التحويلية^٣

جدول رقم (٢٠)

1	٢ هيئة السياحة ^١ واقع الاقتصاد السوري المنشور على الموقع الإلكتروني (www.syriatourism.org)	3	4	5	6	7	8	9
---	---	---	---	---	---	---	---	---

^٢ # وقد عرفت القيمة المضافة بأنها " الثروة التي استطاعت الوحدة الاقتصادية خلقها بجهودها الذاتية ومجهود العاملين" (قنديل، ص ١٢) وهي تساوي رياضياً :
 قيمة الإنتاج الإجمالي - قيمة مستلزمات الإنتاج
 أو إجمالي الموارد - قيمة مستلزمات الإنتاج
 كما عرفت القيمة المضافة على إنها " تمثل الفرق بين قيمة المبيعات الكلية وقيم شراء المدخلات من الوحدات الاقتصادية الأخرى حيث تمثل هنا حصة عوامل الإنتاج من الدخل الباقية والموزعة (كأجور وربح وأرباح وفوائد) " (O,SULLIVAN&SHEFFRHN,1998;P:110)

^٣ التقرير الاقتصادي العربي...مصدر سابق ذكره

السنوات	قيمة الإنتاج الصناعي	قيمة الإنتاج الزراعي	الإنتاج من السلع والخدمات	الناتج المحلي الإجمالي	2/4%	2/5%	3/4%	3/5%
1995	502007	273862	1303809	756404	38.5	66.4	21	36.2
1996	604075	313368	1452937	830726	41.58	72.7	21.57	37.7
1997	658643	290218	1497135	872461	43.99	75.5	19.38	33.3
1998	703744	349468	1613624	931660	43.61	75.5	21.66	37.5
1999	677709	306777	1560024	898552	43.44	75.4	19.66	34.1
2000	611948	340570	1557119	895902	39.3	68.3	21.87	38
2001	616686	361947	1630614	950245	37.82	64.9	22.2	38.1
2002	627560	384005	1709769	1006431	36.7	62.4	22.46	38.2
2003	616595	371442	1745442	1017619	35.33	60.6	21.28	36.5
2004	695488	373494	1848774	1085992	37.62	64	20.2	34.4
2005	722491	396112	1959098	1134861	36.88	63.7	20.22	34.9
2006	730407	432713	2051487	1192739	35.6	61.2	21.09	36.3
إجمالي نسب الأهمية					470.4	811	252.6	435
معدل نسب الأهمية					39.2	67.6	21.05	36.3

الأهمية النسبية للقطاعات الصناعي والزراعي بالنسبة للإنتاج من السلع والخدمات والناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦ (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠) (مليون ل.س.)

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المجموعة الإحصائية لعامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٧

٣-٢-٢ اتجاه تغير قيم إنتاج القطاع الصناعي خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦ (بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة)

ان معرفة اتجاهات قيم الانتاج الصناعي يعد من الامور المهمة في ظل أجواء الحرية التجارية وما يرافقها من تقطيع لأوصال أنظمة السيطرة الكمركية من خلال إلغاء تعريفاتها أو تخفيفها إذا ما علمنا ، " بان الصناعة الوطنية (السورية) تعتمد على مستلزمات وسيطة تستوردها من الخارج ومن ثم تقوم بإعادة تصنيعها محلياً وتسويقها في السوق المحلية ، وكان القطاع الخاص هو القطاع الأهم في استيراد هذه المستلزمات حيث تشكل حوالي (٧٥ %) من إجمالي من المواد الوسيطة المستوردة فيما يسيطر القطاع العام على (٢٥ %) حسب إحصاءات العام ٢٠٠١ ، إلا أن الجدير ذكره هو تراجع قيمة هذه المواد بشكل كبير جداً في العام ٢٠٠٤ حيث تراجعت من ١٣٥ مليار ليرة سورية عام ٢٠٠١ إلى ٨٦,٥ مليار عام ٢٠٠٤ وبتراجع مقداره (٣٥ %) خلال السنوات الثلاث الماضية جاءت معظمها في

مستوردات القطاع الخاص الوسيطة والتي تراجعت من (١١٣,٥) مليار إلى (٦١) ملياراً خلال الفترة نفسها، مما يؤكد تراجع نمو الصناعة التحويلية في القطاع الخاص في سوريا خلال الفترة السابقة وخصوصاً في قطاع النسيج والذي يعتمد بشكل كبير في صناعته على الألياف الصناعية المستوردة من الخارج، والغريب في صناعة النسيج السورية هو استمرار التصدير للقطن الخام وللألياف القطنية الطبيعية للخارج فيما تعتمد الصناعة السورية المحلية على أكثر من ٧٠ % منها على الألياف الصناعية مما ينعكس سلباً على جودة المنتج في أسواقنا المحلية بينما تتمتع البلدان الأخرى (والأوروبية تحديداً) بنعومة القطن السوري في ملابسها.^١ وبالتالي فأن هناك اتجاهين للمؤثرات الخارجية على الصناعة المحلية ناهيك على المؤثرات الداخلية الكثيرة وهذين الاتجاهين هما :

- ١ - اعتماد الصناعة التحويلية وخصوصاً صناعة النسيج على نسبة كبيرة من مستلزمات الإنتاج الوسيطة المستوردة من الخارج ، هذا الشيء يجعلها باستمرار واقعة تحت تأثير المتغيرات الخارجية .
- ٢ - منافسة السلع المستوردة كمنتجات نهائية على السلع الجاهزة من الإنتاج المحلي ، بسبب اختلاف السعر والجودة لصالح الأولى ، له انعكاساً سلبياً على الطلب على المنتج المحلي وبالنتيجة سيقول أو يصعب توزيعه .

٣-٢-١ بالأسعار الجارية

الجدول (٢١) احتوى على قيم الإنتاج الصناعي بأسعارها الجارية مع استخراج مؤشرات القياسية (نسبة التغير ونسبة النمو) وقد كانت اتجاهات تغير قيم الإنتاج تشير بشكل تصاعدي وهي تعكس بذلك اثر تغيرات مستويات الأسعار تماشياً مع الظروف الاقتصادية الجديدة وتزايد الاحتكاك بالعالم الخارجي وما تمخض عنه من نتائج سريعة ألفت بظلالها على كافة قطاعات ووحدات الاقتصاد السوري، والمؤشرات القياسية المستخرجة في الجدول المذكور أعلاه ، تؤكد حالة التغير التصاعدي في قيم الإنتاج حيث كانت أقصى نسبة تغير هي (٣٤٤,٤ %) في عام ٢٠٠٦ قابل ذلك

^١ حداد، فراس "الصناعة السورية...مصدر سابق ذكره

أدنى نسبة في عام ١٩٩٥ وهي (٥٢٪) وفيما يخص نسب النمو السنوي نجد إن أقصى نسبة تحققت في عام ١٩٩٦ وهي (٥٢٪) وأدنى نسبة تغير كانت عام ٢٠٠١ وهي (-٤.٣٪) مقارنة مع قيمة السنة السابقة لها ، وأما معدل النمو السنوي فهو يساوي (١٥,٤٧٪). واما الشكل (٩) فانه يبين حالة تصاعد قيم الإنتاج الصناعي من (٢٦٦٥٢٤) عام ١٩٩٥ إلى (٤٠٥٣٧٧) مليون ل.س في نهاية ١٩٩٦ وبزيادة إجمالية غير مسبقة وصلت إلى (٥٢ ٪)، واستمر المسار التصاعدي لقيم الإنتاج في باقي السنوات ماعدا هبوطا بسيطا في عام ٢٠٠١ إلى ان وصلت قيم الإنتاج الصناعي إلى أعلى مستوى مسجلتا قيمة مقدارها (١١٨٤٤٧٤) مليون ل.س، وتعود تلك الزيادات الكبيرة إلى تغيرات الأسعار وإلى زيادة فعالية في الإنتاج الصناعي.

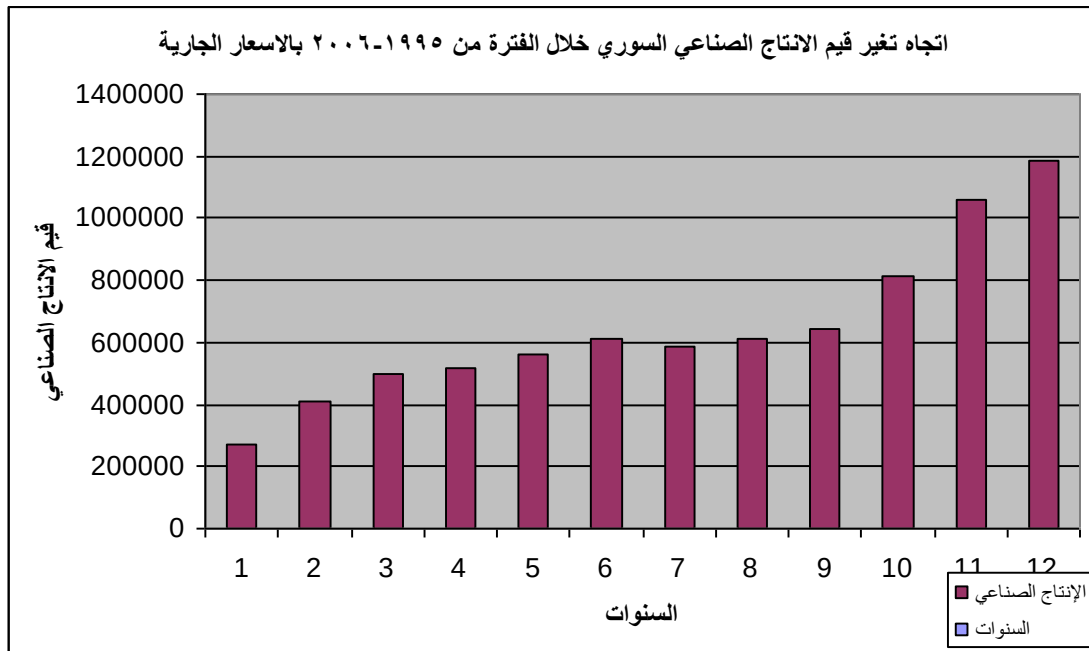
جدول رقم (٢١)

اتجاه تغير قيم الإنتاج الصناعي في سورية خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦ (بالأسعار الجارية) المبالغ (مليون ل.س)

السنوات	٢ الإنتاج الصناعي	٣ نسبة التغير %	٤ نسبة النمو %
1995	266524	—	—
1996	405377	52	52.09
1997	496208	86	22.4
1998	513095	92.5	3.4
1999	561824	110.79	9.49
2000	611948	129.6	8.92
2001	585349	119.6	-4.34
2002	608748	128.4	3.99
2003	640372	140.26	5.19
2004	811344	204.41	26.69
2005	1054974	295.82	30.02
2006	1184474	344.41	12.27
	الإجمالي		170.17
	معدل النمو السنوي		15.47

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المجموعة الإحصائية لعامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٧

شكل رقم (٩)



الشكل من إعداد الباحث

٣-٢-٢-٢ الأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠

إن تقييم الإنتاج بالأسعار الثابتة يعد مؤشراً مهماً ومفيداً ونحن ندرس واقع الصناعة السورية وموقعها في ميدان المنافسة المحتملة والانعكاسات المتوقعة عليها في ظل المتغيرات الدولية. وقد تم إعداد الجدول (٢٢) الذي احتوى على قيم الإنتاج بالأسعار الثابتة مع المؤشرات القياسية المطبقة عليه خلال سنوات الدراسة وقد تبين إن اتجاهات تغير القيم كانت أكثر واقعية لتقليل اثر التغيرات السريعة بالأسعار والتي تؤدي إلى اختفاء أثر المتغيرات الأخرى أو التأثير على ظهورها وقد انعكس ذلك من خلال مؤشرات القياس المعتمدة.

حيث كانت أقصى نسبة تغير هي (٤٥,٥%) في عام ٢٠٠٦ في حين قابلها أدنى نسبة وهي (٢٠,٣%) وكان ذلك في العام ١٩٩٦، وفيما يتعلق في قيم نسب النمو فأنها كانت متذبذبة وغير مستقرة تتفق مع الأثر الواقع والمتوقع على الصناعة المحلية الناتج عن اقتصاد السوق والحرية التجارية والتي أدت إلى خروج لبعض الصناعات أو المؤسسات من الأسواق لعدم قدرتها على الاستمرار بسبب عدم امتلاكها لمقومات المنافسة وقد سجلت أقصى نسبة نمو في عام ١٩٩٦ وهي () (٢٠,٣%) مقارنة مع قيمة السنة السابقة لها ، وما لبثت هذه طويلا حتى بدأت

بالانحدار سنة بعد أخرى إلى أن وصلت إلى نسبة نمو متواضعة كثيرا وهي (١٪) في عام ٢٠٠٦ مقارنة بعام ٢٠٠٥.

من زاوية أخرى يوضح لنا الشكل (١٠) اتجاهات مسار قيم الإنتاج الصناعي والتي بدأت بقيمة إنتاج مقدارها (٥٠٢٠٠٧) مليون ل.س عام ١٩٩٥ إلى أن وصلت عام ١٩٩٨ إلى ما يساوي (٧٠٣٧٤٠) مليون ل.س و ثم بدأت بالانخفاض في السنوات ١٩٩٩ لغاية ٢٠٠٤ بشكل واضح وهذا الانخفاض يعكس أثر الظروف غير الاعتيادية وغير المألوفة ، التي يمكن أن تكون قد مر بها القطاع الصناعي ، إلا إن قيمة الإنتاج الصناعي عادت إلى الارتفاع خلال سنة ٢٠٠٥ وكانت قيمته تساوي (٧٢٢٤٩١) مليون ل.س وأصبح يساوي (٧٣٠٤٠٧) مليون ل.س عام ٢٠٠٦ وهي تمثل أعلى قيمة له ، وان هذه الزيادة حقيقية حصلت للأسباب التالية:

١- التوسع بالاستثمارات الصناعية المحلية وغير المحلية وخصوصا في القطاع الخاص بفعل قوانين وتشريعات الاستثمار التي أصدرتها الدولة.

٢- ارتفاع معدلات التصدير بسبب الميزة السعرية للمنتجات التي تعتمد المواد الأولية المحلية وخصوصا الصناعات البتر وكيمياوية والصناعات النسيجية التي تعتمد البوليستر المستورد ذو الكلف الأقل تحت لائحة السلع المستفيدة من الإعفاءات والتخفيضات الكمركية .

٣- محاولة أو بداية التكيف مع متطلبات شروط المنافسة يرفع من الطلب على الإنتاج وبالتالي زيادته لتلبية ذلك الطلب .

٤- ازدياد دور القطاع الخاص بعد انتهاء التعددية الاقتصادية في الملكية ، يوفر مرونة اكبر في العمل في ظل شروط الإنتاج الصناعي الصحيح .

مع ذلك فأن معدل النمو السنوي في قيم الإنتاج الصناعي بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠ خلال فترة الدراسة كان يساوي (٣,٧٦٪) الجدول رقم (٢٢) وهو معدل يقل عن معدل نمو الإنتاج من السلع والخدمات والذي كان يساوي (٤,٧٪) الجدول رقم (٤) ومعدل نمو الصادرات وهو (٩,٢٪) ومعدل نمو الواردات وهو (٦,٩٪) الجدول رقم (١٤).

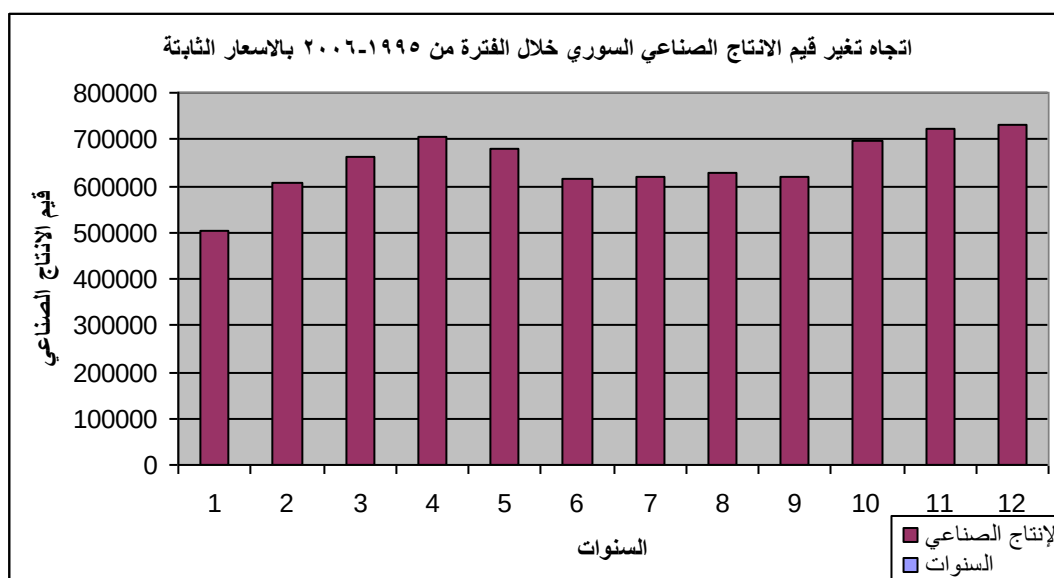
جدول رقم (٢٢)

اتجاه تغير قيم الإنتاج الصناعي في سورية خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦ (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠)
المبالغ (مليون ل.س)

4	3	2	1
نسبة النمو %	نسبة التغير %	الإنتاج الصناعي	السنوات
—	—	502007	1995
20.33	20.33	604075	1996
9.03	31.2	658643	1997
6.84	40.18	703744	1998
-3.69	35	677709	1999
-9.7	21.9	611948	2000
0.77	22.84	616686	2001
1.76	25	627560	2002
-1.74	22.82	616595	2003
12.79	38.54	695488	2004
3.88	43.92	722491	2005
1.09	45.5	730407	2006
41.37	الإجمالي		
3.76	معدل النمو السنوي		

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المجموعة الإحصائية لعامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٧

شكل رقم (١٠)



الشكل من إعداد الباحث

٣-٢-٣ قياس الارتباط بين القطاع الصناعي والإنتاج من السلع والخدمات
خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦

يعتبر القطاع الصناعي من المكونات الرئيسية لهيكل الإنتاج السلعي والخدمي ، ليس فقط في سورية وإنما في جميع البلدان إلا ان الفارق الوحيد هو اختلاف درجة الأهمية ، إن ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي أو في الإنتاج من السلع والخدمات ، يعد أهم المؤشرات لتصنيف الدول في خانة الدول المتقدمة أو المتخلفة أو غيرها من التسميات.

ولذلك كان قياس قوة الارتباط بين القطاع الصناعي والقطاع الإنتاجي ككل ضرورة مهمة بالإضافة إلى إن هذا القطاع من أهم القطاعات التي ستتأثر بانعكاسات التطبيق الكلي والمنظم لآليات اقتصاد السوق والسير في وسط طريق التبادل التجاري المتأثر بأدوات العولمة والمنفذ لقوانين مؤسساتها المتمثلة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ومنظمة التجارة العالمية وهي المعنية والمتخصصة في مجال التجارة الدولية.

لقد كانت درجة الارتباط بين القطاع الصناعي والقطاع الإنتاجي والخدمي ككل بموجب القيم المقاسة وفق الأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠ تساوي (٠,٧٧) الجدول رقم (٢٣) وهي لا تمثل قوة ارتباط عالية ، مقارنة مع قوة ارتباط تساوي (٠,٨٦) بالنسبة للصادرات وقوة ارتباط للاستيرادات مقدارها (٠,٨٧) مع نفس المتغير وهو قطاع الإنتاج من السلع والخدمات.

إن معدل الارتباط المستخرج للقطاع الصناعي مع قطاع الإنتاج الكلي من السلع والخدمات يتناغم مع مقدار معدل الأهمية النسبية للقطاع المذكور إلى قطاع الإنتاج أيضا وليس انعكاسا له أو ناتجا عنه لأن كل منهما يقرأ بقراءة تختلف عن الأخرى، وكان يساوي (٣٩,٢٪) الجدول رقم (٢٠) وإذا ما علمنا إن الصناعة السورية وخصوصا الصناعات التحويلية وأبرزها الصناعات النسيجية في قطاعها العام والخاص تعتمد إلى حد كبير على السلع الوسيطة المستوردة بالإضافة إلى مستلزمات التكوين الرأسمالي ، فان هذا الشيء ربما يكون سببا مهما لتواضع قوة الارتباط ومعدل الأهمية.

من الناحية القياسية تم استخراج معامل الارتباط المذكور على أساس إن القطاع الصناعي هو متغير مستقل ورمزه (س) والإنتاج من السلع والخدمات هي متغير تابع ورمزه (ص)، إن هذا الارتباط يمكن أن يعكس لنا ما يلي :

١ - تطابق النتائج مع منطق العلاقة المفترضة حسب النظرية الاقتصادية وكما هو الحال في الصادرات .

٢ - يتأثر هيكل الإنتاج بمقدار (٠,٧٧) من الوحدة الواحدة إذا تغيرت قيم الإنتاج الصناعي بما يعادل وحدة واحدة على افتراض إنها تمثل المتغير المؤثر (المستقل) لكون القطاع الصناعي يبقى من أهم تشكيلات الإنتاج الكلي من السلع والخدمات برغم عدم ارتفاع درجة الارتباط .

جدول رقم (٢٣)

بيانات استخراج معامل الارتباط بين قيمة الإنتاج الصناعي وقيمة الإنتاج من السلع والخدمات في سورية خلال الفترة من (١٩٩٥-٢٠٠٦) و(بأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠) (مليار ل.س)

6	5	4	3	2	1
س * ص	ص تربيع	س تربيع	الإنتاج من السلع والخدمات/ص	قيمة الإنتاج الصناعي/س	السنوات
654608	1700416	252004	1304	502	1995
877612	2111209	364816	1453	604	1996
985026	2241009	432964	1497	658	1997
1136256	2604996	495616	1614	704	1998
1057680	2433600	459684	1560	678	1999
952884	2424249	374544	1557	612	2000
1006327	2660161	380689	1631	617	2001
1073880	2924100	394384	1710	628	2002
1076665	3045025	380689	1745	617	2003
1285055	3418801	483025	1849	695	2004
1414398	3837681	521284	1959	722	2005
1497230	4206601	532900	2051	730	2006
13017621	33607848	5072599	المجموع	0.77	معامل الارتباط

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المجموعة الإحصائية لعامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٧

٣-٣ القطاع الزراعي ... الواقع والأهمية والاتجاهات ... الانعكاسات والارتباط

٣-٣-١ واقع القطاع الزراعي وأهميته

يعد القطاع الزراعي من أقدم القطاعات الإنتاجية التي عرفها الإنسان منذ خلق ولقد مر بمراحل تطور متعددة ارتبطت بتطور الحاجة البشرية وبتحقيق الأمن الغذائي من جهة وباعتباره مصدر مهم لتمويل موازنات كثير من الدول ، كما انه دخل في ميزان قوى ومساومات دول أخرى من الجهة الأخرى ، إلا إن الشيء الذي يميزه عن غيره من القطاعات الاقتصادية انه يقع تحت تأثير ورحمة الظروف البيئية والمناخية ونوعية الموارد الطبيعية ، وهذه الظروف تتحكم بنوعية المحاصيل المنتجة وأفاق التوسع بالمساحات المزروعة وزيادة الإنتاج فيها. يحتل القطاع

الزراعي أهمية كبيرة تفوق جميع القطاعات ، إذا ما نظرنا إليه من انه يمس أهم الأشياء في حياة الإنسان ألا وهو الغذاء ، فضلا عن انه مصدر مهم للمواد الأولية اللازمة لقيام كثير من الصناعات . من هنا فقد أدركت الشعوب والحكومات هذه الأهمية وكل (سعى سعيه ودلى بدله) إذا جاز التعبير ، إلا إن أهمية هذا القطاع تختلف بين البلدان بحسب مؤشرات المعايير الاقتصادية والاجتماعية مثل نسبة مساهمته بالنتاج المحلي الإجمالي أو بالإنتاج السلعي والخدمي ككل والقيمة المضافة التي يحققها ودرجة التشغيل أو الاستخدام البشري ، بالإضافة إلى الخصوصية التي تميز البلدان عن بعضها البعض، عليه فأن أهمية القطاع الزراعي في سورية واضحة وهي تزداد " للأسباب التالية :

١ - توفر مساحات واسعة من الأراضي ذات التربة الصالحة للزراعة بنسبة ٢٣,٦% وبنسبة ٤٣,٥ % مروج ومراعي لتربية المواشي .

٢ - وجود مصادر مياه جيدة دائمة الجريان مثل نهر الفرات والخابور والعاصي وبردى ونهر عفرين ونهر الكبير الشمالي ونهر السن والأعوج ونهر بانياس وتصل حجم الموارد المتاحة من المياه الى ٢٢ مليار متر مكعب وأما عدد السدود فيصل إلى ١٦٠ سدا بطاقة تخزينية تصل إلى ٢٠ مليار متر مكعب.

٣ - تنوع الأقاليم الطبيعية بين الساحل والداخل وبين الجبال والسهول ، مع إمكانية الزراعة في جميع الفصول تقريبا ^١.

إن مؤشر الأهمية النسبية يعد من المؤشرات المهمة لبيان موقع ودرجة القطاع في تسلسل القطاعات العاملة بحسب نسبها الرقمية إلى الكل التجميعي مثل الناتج المحلي الإجمالي والإنتاج ومن السلع والخدمات ، ومع ذلك كان للقطاع الزراعي معدلات نمو متواضعة اقتربت من (٢٢,٥٪) في عام ٢٠٠٢ وهي أعلى نسبة خلال الفترة الممتدة من ١٩٩٥-٢٠٠٦ وحسب النسب المستخرجة في الجدول رقم (٢٠) مقارنة بالإنتاج السلعي والخدمي الإجمالي وحسب الأسعار القياسية الثابتة لعام ٢٠٠٠ بالرغم من توفر اغلب المقومات اللازمة لتطور هذا القطاع ، وقد حافظ القطاع على نسب أهميته ولم تنخفض أو ترتفع إلى مستويات كبيرة ، حيث كانت أدنى أهمية في عام ١٩٩٧ وهي (١٩,٣٨٪) تقريبا ، وأما معدل نسب الأهمية في إجمالي السلسلة الزمنية فقد كان يساوي (٢١٪)، ومحصلة لمؤشرات نسب الأهمية فأنها بدأت منخفضة وتساوي (٢١٪) ثم ارتفعت قليلا خلال السنوات ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ وفي عام ٢٠٠٣ بدأت الأهمية تقل إلى أن وصلت إلى (٢٠٪) ومن ثم إلى نفس نسبتها في بداية السلسلة الزمنية ، أما من حيث اتجاه التغير لا تختلف مؤشرات نسب أهمية القطاع الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي عن أهميتها إلى الإنتاج السلعي والخدمي ، حيث سجلت أعلى نسبة أهمية في عام ٢٠٠٢ أيضا وهي (٣٨,٢٪) ، وأما أدنى أهمية فقد كانت (٣٣,٣٪) في عام ١٩٩٧ كما كان معدل نسب الأهمية مساويا إلى (٣٦,٣٪).

وبالعودة الى مؤشرات نسب الأهمية فأن معدل نسب أهمية القطاع الزراعي تقل عن معدل نسب أهمية القطاع الصناعي ، ففي الوقت الذي كانت للقطاع الصناعي تشكل (٣٩,٢٪) و (٦٧,٦٪) من الإنتاج من السلع والخدمات والناتج المحلي الإجمالي على التوالي ، نجد إن نسبها فيما يخص القطاع الزراعي كانت تساوي (٢١,٠٥٪) و (٣٦,٣٪).

^١ هيئة الاستثمار "واقع...مصدر سابق ذكره

ويعود انخفاض الأهمية النسبية للقطاع الزراعي إلى مكوناته فقد دلت " تقديرات الإنتاج النباتي على أن معظم محاصيل الحبوب سجلت انخفاضا في عام ٢٠٠٦ حيث انخفض إنتاج القمح بنسبة (٢,٤٪) نظرا لانخفاض مستوى الغلة بنسبة (١٪) والمساحة المحصولية بنسبة (١,٤٪)، وقد انحصر ذلك الانخفاض في عدد من الدول العربية التي تعتبر منتجة رئيسية للقمح مثل المغرب وسورية ، وأما إنتاج الذرة الشامية فقد انخفض بنسبة (١,٦٪) نظرا لانخفاض الغلة بنسبة (١,٩٪) ، إلا أن القطاع الزراعي يوفر فرص عمل تقدر (١٧٪) من إجمالي قوة العمل ، وفي مجال التجارة الزراعية العربية ، وبموجب مؤشرات عام ٢٠٠٥ تحتل سورية ومصر والأردن وعمان والسعودية والمغرب المركز الثاني بعد تونس في مجال الصادرات الزراعية وتشكل ما نسبته (٧٥,٧٪) من إجمالي الصادرات العربية ، كما حققت سورية المركز الثالث بين الدول العربية من حيث معدلات النمو ونسبة نمو مقارنها (١٨,٨٪) ، وأما فيما يتعلق بالواردات الزراعية العربية فقد حققت سورية نسبة نمو (٨,١٪)^١

٣-٢-٣ اتجاه تغير قيم القطاع الزراعي خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦ (بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠)

من المسائل التي لا بد من الوقوف عندها بعد أن تم عرض مختصر لواقع القطاع الزراعي في سورية من خلال بعض المؤشرات ، هي أن نعرض وندرس ونحاول أن نحلل ونفسر اتجاهات تغير قيم الإنتاج الزراعي بأسعاره الجارية والأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠ من خلال مؤشرات التي تم استخراجها بالجدول المرقمة (٢٤) و(٢٥) ، وعلى قدر أهمية هذا القطاع كما تم عرضه آنفا فإنه واجه ويواجه تحديات متعددة انعكست على اتجاه نموه أهمها :

١ - سيادة طابع الإنتاج العائلي المحكوم بالإمكانات المحدودة التي تؤثر على طبيعة الإنتاج من حيث تواضع التقنيات المستخدمة وأساليب التسويق غير المتطورة.

^١ الجامعة العربية" التقرير الاقتصادي ...مصدر سابق ذكره

- ٢ - تأثره الكبير بالمتغيرات المناخية هذا الشيء يجعله باستمرار واقع تحت تأثيرها ،
بالتالي فإنه يصعب التخطيط والتنبؤ وتوفير المستلزمات نتيجة لذلك .
- ٣ - اضطراب المنتجين الزراعيين الالتزام بتسويق الإنتاج وخصوصا الحنطة والشعير
والذرة إلى الدولة بأسعار مخططة ، يقلل من حوافز الإنتاج وينشأ اقتصاد مخفي
يحمل مؤشرات إنتاج غير التي أعطيت للدولة ، وبالنتيجة للجوء إلى عمليات
التصرف بالفوائض المخفية من الإنتاج بطريقة مخفية في الداخل ومع الخارج
المجاور (التهرب) بسبب ارتفاع أسعار الشراء عن ما تعرضه الدولة.
- ٤ - قصر الفترة الزمنية لعمر اغلب المنتجات الزراعية يعرضها للتلف وبالتالي يحد
من عمليات التوسع بالإنتاج.
- ٥ - انعكاس تأثر قطاع الإنتاج الصناعي بالمتغيرات الاقتصادية الناجمة عن
الحرية التجارية واقتصاد السوق ينعكس حتما على المنتجات الزراعية وخصوصا
المنتجات الزراعية للأغراض الصناعية والمنتجات الصناعية التي يستفيد منها
القطاع الزراعي .
- كل تلك العوامل ألقت بظلالها على معدلات نمو قيم الإنتاج الزراعي ، حيث نلاحظ
من خلال الجدولين ٢٤ و ٢٥ ان معدل نسب النمو السنوي يساوي (٧,٣٪)
و(٤,٦٪) بالاسعار الجارية والثابتة على التوالي.

٣-٢-١ بالأسعار الجارية

كانت مؤشرات القياس (الجدول ٢٤) كما هو متوقع تسير بصورة متذبذبة غير مستقرة
لغاية عام ٢٠٠١ وقد عكست بوضوح أثر تغيرات الأسعار على القيم وكذلك تغيرات
الكميات المنتجة كتحصيل حاصل لتغيرات الظروف المناخية وكذلك الظروف
الأخرى التي تواجه هيكل الإنتاج ككل لاسيما، تلك الناتجة عن مواكبة ظروف
السوق ومتطلبات إدامة واستمرارية عمل القطاعات الاقتصادية. إلا إن الحال تغير
اعتبارا من عام ٢٠٠٢ حيث شهدت نسب التغير صعودا واضحا مسجلتا أقصى
نسبة عام ٢٠٠٦ وهي (١٠٩,٧٪) وتفسر تلك النسب مدى التأثير بتغيرات الأسعار
حيث ان أدنى نسبة في عام ١٩٩٧ وهي (١٩,٤٪) مقارنة مع قيم سنة الأساس
١٩٩٥ ، أما فيما يتعلق بنسب النمو السنوي فإنها هي الأخرى كان التذبذب هو

الطابع السائد عليها ومع ذلك تحققت أقصى نسبة نمو وهي (٢٠,١٩%) في عام ١٩٩٦ مقارنة مع قيمة سنة ١٩٩٥ ، أما أدنى قيمة فقد كانت (-١٢,٦٧%) في عام ١٩٩٩ مقارنة مع قيمة السنة السابقة لها .

كما يوضح لنا الشكل (١١) إن القيم تسير نحو التصاعد إلا انها لم تكن في اتجاه واحد، وقد تحققت خلال المدة المحددة من ١٩٩٥-٢٠٠٦ أقصى قيمة للإنتاج الزراعي وهي (٥٠٦٥٣٨) مليون ل.س في عام ٢٠٠٦ في حين كانت أدنى قيمة في عام ١٩٩٥ وهي (٢٤١٥٠٨) مليون ل.س.

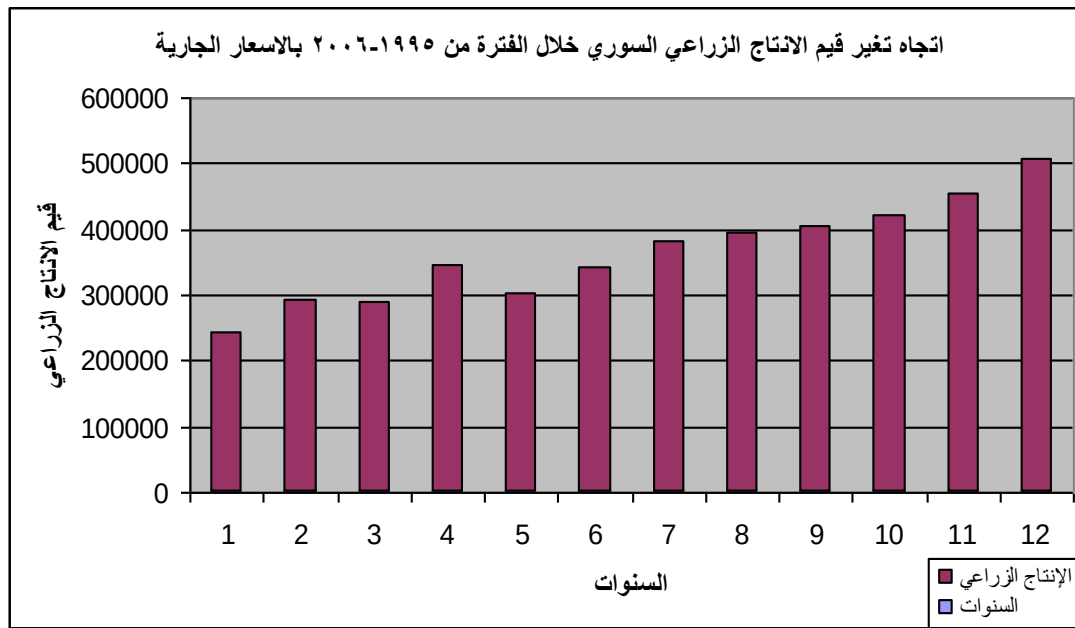
جدول رقم (٢٤)

اتجاه تغير قيم الإنتاج الزراعي في سورية خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦ (بالأسعار الجارية) المبالغ (مليون ل.س)

4	3	2	1
نسبة النمو السنوي %	نسبة التغير %	الإنتاج الزراعي	السنوات
—	—	241508	1995
20.19	20.19	290272	1996
-0.65	19.4	288384	1997
19.53	42.73	344709	1998
-12.67	24.64	301031	1999
13.13	41	340570	2000
11.38	57	379348	2001
4.08	63.5	394851	2002
2.44	67.5	404494	2003
3.69	73.67	419428	2004
7.85	87.3	452361	2005
11.97	109.73	506538	2006
80.97	الإجمالي		
7.36	معدل النمو السنوي		

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المجموعة الإحصائية لعامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٧

شكل رقم (١١)



الشكل من إعداد الباحث

٣-٢-٢ بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠

يتضح من الجدول (٢٥) والذي ضم بالإضافة إلى قيم الإنتاج الزراعي بعض المؤشرات القياسية المعتمدة هنا في دراستنا ، ومن نتائج تلك المؤشرات أن نرى إن أقصى نسبة تغير تحققت في عام ٢٠٠٦ وهي (٥٨٪) أما أدنى نسبة فهي (٥,٩٪) في عام ١٩٩٧ ، أما فيما يتعلق بنسب النمو فقد تحققت أقصى نسبة تغير في عام ١٩٩٨ وهي (٢٠,٤٪) مقارنة بقيم السنة السابقة لها ، تقابلها أدنى نسبة تغير وهي (١٢,٢٪) في عام ١٩٩٩ ، كما بين لنا الشكل (١٢) مسار تغير قيم الإنتاج الزراعي خلال سنوات الدراسة حيث نلاحظ حالة التغير التصاعدي المتذبذب والذي ابتدأ بما يساوي (٢٧٣٨٦٠) مليون ل . س في عام ١٩٩٥ واستمر صعودا ونزولا مع المحافظة على التصاعد في القيم خلال السنوات ماعدا سنة ٢٠٠٠ ، وقد سجلت أيضا قيمة إنتاج اقل من قيمته في سنة ١٩٩٨ أي قبل سنة الصعود ١٩٩٩ ، وبعد ذلك أخذت القيم بالتصاعد منذ عام ٢٠٠٢ حتى وصلت إلى أقصى قيم إنتاج وهي (٤٣٢٧١٣) في عام ٢٠٠٦ .

من خلال ما جاء بمؤشرات قيم الإنتاج الزراعي بأسعاره الجارية والثابتة ، يمكن أن نستنتج إن التغيرات التي حصلت في تلك القيم كانت ناتجة عن تغيرات فعلية في

الإنتاج ناتجة عن حالة العرض والطلب المرتبطة بمحددات كل منهما من جهة ، إلا إن التغيرات التي حصلت في الإنتاج الزراعي كانت تقل عن تلك التي حصلت في الإنتاج الصناعي ، وبذلك فأن درجة تأثر القطاع الزراعي بمشكلة البحث اقل من درجة تأثر القطاع الصناعي، ويعود ذلك إلى إن ارتباط كلا القطاعين بالقطاع الخارجي يختلف من حيث المدخلات والمخرجات في ومن القطاعين ، وكذلك علاقتهما بآليات اقتصاد السوق وأدواته ، أي إن القطاع الصناعي يمكن إن يقال عنه انه أكثر من القطاع الزراعي تأثراً على وفق ذلك الاستنتاج .

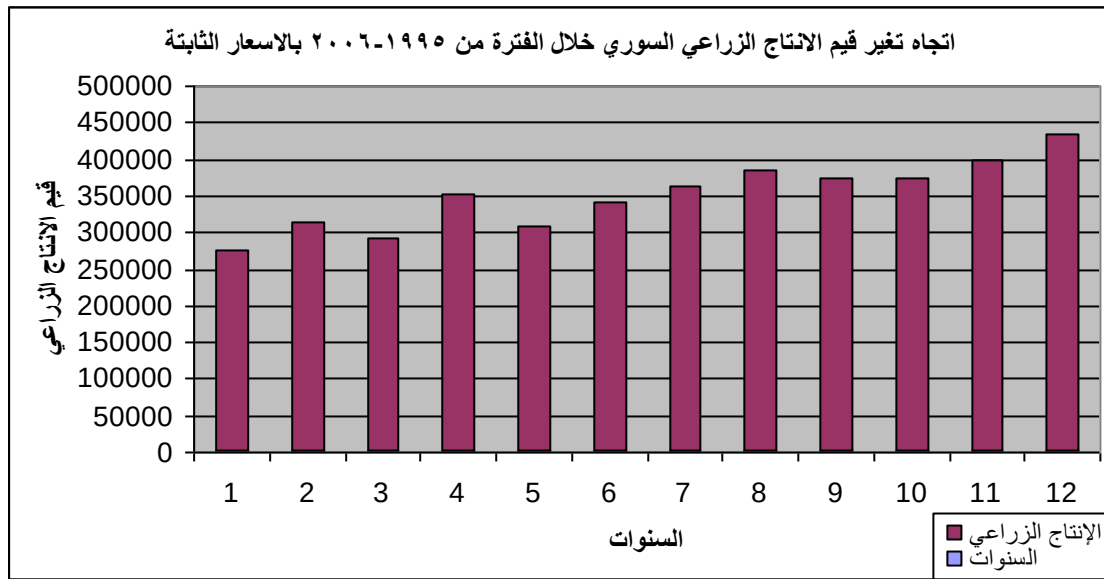
جدول رقم (٢٥)

اتجاه تغير قيم الإنتاج الزراعي في سورية خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦ (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠)
المبالغ (مليون ل.س.)

4	3	2	1
نسبة النمو السنوي %	نسبة التغير %	الإنتاج الزراعي	السنوات
—	—	273862	1995
14.42	14.4	313368	1996
-7.38	5.9	290218	1997
20.41	27.6	349468	1998
-12.21	12	306777	1999
11.01	24.3	340570	2000
6.27	32.1	361947	2001
6.09	40.2	384005	2002
-3.27	35.6	371442	2003
0.55	36.3	373494	2004
6.05	44.6	396112	2005
9.24	58	432713	2006
51.2	الإجمالي		
4.65	معدل النمو السنوي		

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المجموعة الإحصائية لعامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٧

شكل رقم (١٢)



الشكل من إعداد الباحث

٣-٣-٣ قياس الارتباط بين القطاع الزراعي والإنتاج من السلع والخدمات خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦ بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠

ليس بالضرورة إن تكون درجة الارتباط بين متغير وآخر ، تعبر عن نسبة أهمية الجزء من الكل وهذا ما حصل فعلا في قياس معامل الارتباط بين القطاع الزراعي والإنتاج الكلي من السلع والخدمات ، فعلى الرغم من إن نسبة أهمية القطاع الزراعي وفقا للأسعار الثابتة لا تشكل نسبة مرتفعة وقد كانت تساوي (٢١,٠٥٪)، إلا إن الذي تم استنتاجه من احتساب معامل الارتباط بينهما إن علاقة الارتباط تشكل ما نسبته (٠,٩٣٪) وهي تعني إن هناك ارتباط عالي بين القطاع الزراعي وهيكل الإنتاج السلعي والخدمي .

لقد كانت درجة الارتباط بين القطاع الزراعي والقطاع الإنتاجي والخدمي ككل بموجب القيم المستخرجة وفق الأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠ تساوي (٠,٩٣) وكما بينا سابقا ، الجدول رقم (٢٦) وهي تمثل قوة ارتباط عالية ، مقارنة مع قوة ارتباط تساوي (٠,٨٦) بالنسبة للصادرات وقوة ارتباط للاستيرادات مقدارها (٠,٨٧) وقوة ارتباط تساوي (٠,٧٧) وتمثل القطاع الصناعي مع نفس المتغير وهو قطاع الإنتاج من السلع والخدمات، وهذا يدلنا ويؤكد لنا إن القطاع الزراعي أقل تأثرا من الصناعة السورية بالمتغيرات التي حصلت وتحصل في الاقتصاد السوري بفعل العمل بوصفة

اقتصاد السوق وتحرير التجارة ، لان ارتباطاته الأمامية والخلفية اقرب إلى الداخل المحلي منه إلى خارج الحدود .

تم استخراج معامل الارتباط المذكور على أساس إن القطاع الزراعي هو متغير مستقل ورمزه (س) والإنتاج من السلع والخدمات هي متغير تابع ورمزه (ص)، وإن هذا الارتباط يمكن أن يعكس لنا ما يلي :

١-تطابق النتائج مع منطق العلاقة المفترضة حسب النظرية الاقتصادية وكما هو الحال في الصادرات .

٢- يتأثر هيكل الإنتاج بمقدار (٠.٩٣) من الوحدة الواحدة إذا تغيرت قيم الإنتاج الزراعي بما يعادل وحدة واحدة على افتراض إنها تمثل المتغير المؤثر (المستقل)

جدول رقم (٢٦)

بيانات استخراج معامل الارتباط بين قيمة الإنتاج الزراعي وقيمة الإنتاج من السلع والخدمات في سورية خلال الفترة من (١٩٩٥-٢٠٠٦) و(بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠) (مليار ل.س)

6	5	4	3	2	1
س * ص	ص تربيع	س تربيع	الإنتاج من السلع والخدمات/ص	الإنتاج الزراعي/س	السنوات
357296	1700416	75076	1304	274	1995
454789	2111209	97969	1453	313	1996
434130	2241009	84100	1497	290	1997
563286	2604996	121801	1614	349	1998
478920	2433600	94249	1560	307	1999
530937	2424249	116281	1557	341	2000
590422	2660161	131044	1631	362	2001
656640	2924100	147456	1710	384	2002
647395	3045025	137641	1745	371	2003
689677	3418801	139129	1849	373	2004
775764	3837681	156816	1959	396	2005
888083	4206601	187489	2051	433	2006
7067339	33607848	1489051	المجموع	0.93	معامل الارتباط

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المجموعة الإحصائية لعامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٧

الفصل الرابع

التوقعات المستقبلية للاقتصاد السوري في ظل اقتصاد السوق وتحرير التبادل التجاري المعولم

٤-١ الآثار العامة لاقتصاد السوق وتحرير التبادل التجاري المعولم على
الاقتصاد السوري.

٤-٢ آثار اقتصاد السوق والتبادل التجاري المعولم على توزيع المداخل
والثروة وارتباط ذلك بطبيعة النظام الاقتصادي والسياسي.

٤-٣ الآثار الاجتماعية والثقافية لاقتصاد السوق والتبادل التجاري
المعولم.

٤-٤ مسارات التكيف في ظل آليات اقتصاد السوق والتبادل التجاري
المعولم

مدخل

إلى

الفصل

الرابع

من الأهمية بمكان التوقع أو التنبؤ بمستقبل الاقتصاد السوري بمؤشرات العامة في ظل وتحت تأثير تطبيق اقتصاد السوق والتبادل التجاري المعولم أو الانفتاح الاقتصادي على العالم ، كما ويعد التنبؤ مقياساً جيداً يساعد المخططين على المستويين الكلي والجزئي في صياغة السياسات السليمة اللازمة لوضع وتنفيذ الخطط مستقبلاً، كما يستخدم التنبؤ في توجيه الظروف والأحداث وفقاً للأهداف المراد بلوغها وفي ضوء الإمكانيات المتاحة ، وللوقوف على ذلك وكذلك على الآثار العامة لمشكلة البحث تم تقسيم الفصل الرابع إلى أربعة مباحث ، حيث تضمن المبحث الأول عرض وتحليل للآثار العامة على الاقتصاد السوري ، ومن ثم إفرنا تحليلاً للآثار والانعكاسات على توزيع المداخل والثروة وارتباط ذلك بطبيعة النظام الاقتصادي والسياسي وكان ذلك في المبحث الثاني وعند الدخول في المبحث الثالث وجدنا إن من الأهمية بمكان بيان الآثار الاجتماعية والثقافية لنفس المشكلة المفترضة في ظل اقتصاد السوق والعولمة الاقتصادية من خلال آلياتها ومؤسساتها أعملاقه والتي أصبحت تهيمن على الغالبية العظمى من مفاصل الاقتصاد العالمي عبر وسائل وأساليب متعددة تستمد مشروعيتها وقوتها عن طريق العدد الكبير من دول العالم التي دخلت أو خضعت لما يسمى بالنظام الاقتصادي الجديد .

كما إن تحليل تلك الآثار والتوقعات الناجمة عنها تساعد السلطات العامة والخاصة على تحديد اتجاهات التعامل والعمل في ظلها أو التكيف معها عبر اتخاذ جملة من الإجراءات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبما لا يتناقض مع الواقع الجديد والذي لا يمكن تجاهله لكونه استحوذ على حركة الاقتصاد العالمي بنشاطاته المتنوعة ، وسوف نتناول هذه المسألة في المبحث الرابع من هذا الفصل .

٤-التوقعات المستقبلية للاقتصاد السوري في ظل اقتصاد السوق وتحرير التبادل التجاري المعولم

٤-١ الآثار العامة لاقتصاد السوق وتحرير التبادل التجاري المعولم على الاقتصاد السوري

إن الانفتاح على الاقتصاديات الخارجية من خلال اقتصاد السوق وتحرير التبادل التجاري يعد واحدا من أهم سياسات اقتصاد العرض ، وسيكون الأثر الناتج عنه تتحملة متغيرات الاقتصاد الكلي والسياسات السارية فيه ، عليه فأن لاقتصاد السوق والآليات المرتبطة به أو الناتجة عنه والانفتاح الاقتصادي على العالم كإطار لكل المتغيرات آثارا أو انعكاسات تدخل في كل مفاصل النشاط الاقتصادي والاجتماعي ، وسنركز هنا على الانعكاسات العامة (الأكثر شمولاً) بعد أن تم توضيح مفاصل تلك الانعكاسات على المستوى الجزئي والقطاعي حيث تم بيان اثر النظام الاقتصادي الجديد على قطاعات الاقتصاد الصناعية والزراعية وعلى مؤشرات التجارة الخارجية واثبات ذلك الأثر من خلال استخراج معامل الارتباط لكل متغير عبر الفترة الزمنية المعتمدة في هذه الدراسة في متن الفصول السابقة .أي إن الآثار ستطال الاقتصاد الكلي من خلال ما يلي :

- ١- أسعار وكميات السلع والخدمات.
- ٢- راس المال الفعلي (سوق السلع الاستثمارية)
- ٣- قوة العمل
- ٤- النقود (العملة الوطنية) و (الأوراق النقدية والمالية) التي تؤمن تحويل الادخارات إلى استثمارات.
- ٥- التجارة الخارجية

يؤدي الانفتاح الاقتصادي من الناحية العملية الى ان الاقتصاد الوطني سيتأثر ويؤثر بالاقتصاديات الأخرى ، ويرتبط مستوى التأثير بحسب نوعية الاقتصاد من جانب ودرجة الانفتاح من الجانب الآخر ويمكن توضيح ذلك على الشكل التالي:

١- تؤثر الاقتصاديات الإنتاجية الكبيرة (الصناعية والزراعية) بالاقتصاديات الأخرى بشكل يفوق درجة تأثيرها ، وهذا عائد إلى المنظومة المتطورة من المؤسسات الصناعية والزراعية والمؤسسات الخدمية وقد أنشأت تلك المؤسسات بروابط خلفية وأمامية مع بعضها البعض وتمتلك تلك الاقتصاديات القدرة على تجاهل أو استيعاب المؤثرات الدولية في المراحل الأولى ، واهم تلك الاقتصاديات هي المتعلقة بالولايات المتحدة واليابان والإتحاد الأوروبي.

٢- تتميز الاقتصاديات الصغيرة المنفتحة اقتصاديا بقوة العلاقة مع العالم قياسا بحجم الدولة اقتصاديا ، بالرغم من أن تلك العلاقة تظهر صغيرة بالنسبة للعالم وعليه تلعب المؤثرات الخارجية دورا مهما وكبيرا في التأثير على المتغيرات الكلية فيها وأهمها (الإنتاج السلعي والإنفاق الحكومي والاستهلاك الخاص والعام والإنفاق الاستثماري وصافي التجارة الخارجية) كما إن اتجاه التأثير يكون دائما من الخارج إلى الداخل ، وتقع الاقتصاديات العربية ضمن هذه المجموعة لصغر حجمها من حيث الإنتاج والتجارة الخارجية وبقية المتغيرات الكلية ،

"كما يجب ان لا ننسى ان عصر العولمة, عصر ثورة الأنفوميديا, سيساهم في فتح أبواب جديدة أمام شعوب وبلدان العالم الثالث لاستقبال رياح التغيير الحضاري الجديدة, ولكن مقدار الاستفادة منها سيكون متفاوتاً بالارتباط مع مدى قدرة تلك البلدان في مستويات تطورها الراهنة على تقبل الجديد القادم ومدى انفتاحها عليه. ومن هنا يمكن أن تتقلص فجوة التطور بين بعض البلدان أو تتسع بالنسبة لعدد آخر منها مع الدول الرأسمالية المتقدمة في مراكزها الثلاثة. إن الثورة المعاصرة ستجد طريقها إلى جميع أرجاء العالم ويمكن أن تصل إلى كل الناس دون قيود أو حدود, فهي لا تحتاج إلى جواز سفر أو سمة دخول. وفي هذا تكمن قوتها أيضاً, وتثير في الوقت نفسه مخاوف غير قليلة. ولكن عملية العولمة الموضوعية التي جرت الإشارة

إليها تتداخل مع السياسات الليبرالية الجديدة التي تمارسها الدول الرأسمالية المتقدمة في ظل العولمة إزاء العالم كله. ومن هنا تأتي المخاوف بشأنها. إذ أنها قادرة، بسبب قدراتها الاقتصادية والعسكرية وموازن القوى الدولية على فرضها على الآخرين^١

وبناء عليه فإن **الطلب الكلي** الذي هو حصيلة العلاقة بين مستوى الأسعار والطلب على الإنتاج السلعي سيتأثر حتما كمحصلة عملية للتغيرات الناتجة عن الانفتاح عن طريق العوامل المؤثرة على **عرض النقود** وهي (الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري والحكومي والخاص والضرائب وصافي التجارة الخارجية) والعوامل المؤثرة على **طلب النقود** كأسعار الفائدة والسندات وهي من الأدوات التي تستخدمها السلطة النقدية لمعالجة الاختلالات أو لتنشيط الاقتصاد عند حصول تغيرات كبيرة في مكونات احد المتغيرات الكلية للاقتصاد الوطني ، كما إن أسعار الفائدة والدخل هما طرفي التأثير في سوق عرض النقود وسوق الطلب النقدي وهما اللذان يرسمان شكل منحى العلاقة.

كما إن **العرض الكلي** من الإنتاج السلعي هو الآخر سيتأثر تبعا للتغيرات الحاصلة في:

- ١- سوق العمل.
 - ٢- التوقعات المستقبلية .
 - ٣- تغيرات الأجور صعودا بسبب تنامي هامش الحرية الفردية بفعل التغيرات الخارجية .
 - ٤- التغيرات في بقية مكونات قائمة تكاليف الإنتاج من غير الأجور.
- حيث إن هذه المتغيرات تكون دائما تحت تأثير العوامل الخارجية بفعل الانفتاح على العالم وكلما زادت درجة الانفتاح كلما كان من الصعب إيجاد متغير لا يخضع للتعامل مع الاقتصاد الخارجي، حيث سيرافق ذلك صعوبة في التحكم في ذلك المتغير من خلال أدوات النظام الاقتصادي و السياسة الاقتصادية .

^١ حبيب، كاظم "العولمة ومخاوف...مصدر سابق ذكره

إن مؤيدي أو دعاة الانفتاح يضعون مبررات عديدة لدعوتهم أهمها ما يتعلق:

- ١- بتوسيع الأسواق خارجياً وعدم الاقتصار على الأسواق المحلية .
- ٢- رفع مستوى الإنتاج الوطني عمودياً وأفقياً من خلال المنافسة .
- ٣- توسيع الطاقات الإنتاجية كمحصلة لتوسيع الأسواق وبالتالي زيادة التشغيل .
- ٤- زيادة معدل النمو كمحصلة لكل تلك التغيرات المفترضة وفق التحليل الكلاسيكي .

إلا إن الذي غفل عنه دعاة الليبرالية هو التفوق النوعي للمنتج الأجنبي على المنتج المحلي المستند على الفارق الزمني واليات العمل المتطورة وأنظمة التشغيل وفق منطق الامثلية الاقتصادية التي تعمل في ظلها شركات العالم المتقدم المستفيد الأول من تلك التطورات .

ولا يقتصر موضوع الانعكاسات على الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية WTO بل تتعداه إلى الدول الأخرى غير المنظمة ، "كونها ستحرم من الاستفادة من إمكانية دخول منتجاتها الصناعية أسواق الدول الصناعية الأعضاء ووفقاً للتعريفات المخفضة على الواردات والتي تصل إلى الصفر في بعض الحالات، كما إن ٩٣٪ من حجم التجارة العالمية أصبحت تتأتى من دول المنظمة وبالتالي فإن الاتفاقية تلقي أعباء كبيرة وأثمان مرتفعة على الدول غير المنظمة^١ .

ولا يفوتنا أن نؤكد ونحن نتحدث عن الآثار على مسألة مهمة ألا وهي إن الدول غير الأعضاء في المنظمة ومن بينها سورية " قد تكون مضطرة لقبول توفير حماية طبقاً لمستويات الاتفاقية أو ربما أعلى منها في إطار الاتفاقات التفضيلية التي تدخل فيها مثل اتفاقات المشاركة مع الاتحاد الأوروبي وقد تكون عرضة لفرض إجراءات أحادية ، عليها من جانب بعض الدول المتقدمة وقد تكون مجبرة على توفير شروط ومعايير الحماية الملحقه في تلك الاتفاقية في إطار عقود التراخيص التي تبرمها مع

١ . عودة، وليد "الانعكاسات المحتملة لاتفاقية الملكية الفكرية واثرها على الصناعات العربية والدوائيه كحاله

عملية"مجلة اوراق اقتصاديه، العدد ١٥، اذار ٢٠٠٠ ص ١٩٠

الشركات الأجنبية " ^١، وفي إطار شروط الملكية الفكرية الجديدة سيخلق حاجزاً جديداً لم يكن موجوداً من قبل أمام الصناعة العربية يجعلها أمام احتمالية التوقف أو دفع رسوم على العلامات التجارية وأسرار المعرفة لاسيما الصناعة الدوائية التي تحوي آلاف المنتجات أغلبها تحمل علامات وأسرار معرفة خارج ضوابط قوانين الملكية الفكرية " ، ذلك لأن الدول النامية هي الطرف الأضعف في هذه السوق إذ إنها لم تستحوذ إلا على نسبة ٦٪ من نحو ٣.٥ مليون براءة اختراع ، أما الشركات متعددة الجنسية فقد حصلت على نسبة ٨٠٪ منها ، كما إن الدول الصناعية المتقدمة تستحوذ على نسبة ٩٧٪ من إجمالي الدخول العالمية في هذه السوق ^٢. "ومن ثم فإن التعاقد مع الشركات الأجنبية للحصول على تلك الحقوق وبحكم عضوية الدول التي تتبع لها في المنظمة سوف تجعل تلك الشركات تتمسك بقواعد وإطار الحماية الوارد بالاتفاقات وبالتالي ينتقل الالتزام إلى الشركات الوطنية رغم إن دولها ليست أعضاء في منظمة التجارة العالمية ^٣. ومن زاوية أخرى فإن "العولمة تقترب بسعي مجموعة من الشركات الاحتكارية المتعدية الجنسية للسيطرة على العملية الاقتصادية الدولية برمتها، أي على مجمل مراحل عملية إعادة الإنتاج على النطاق الدولي باستخدام أساليب وأدوات كثيرة تسمح بها القوانين السائدة. والصحافة مليئة بأخبار عمليات إفلاس وابتلاع واندماج الكثير من الشركات الرأسمالية ببعضها تحت ضغط المنافسة أو من أجل إقامة أكبر الاحتكارات العالمية القادرة على الهيمنة الفعلية على العملية الاقتصادية الدولية. وتقوم تلك الشركات المتعددة الجنسية بالسيطرة على مصادر إنتاج الموارد الأولية وإخضاعها لمصالحها وسياساتها، كما هو الموقف من النفط الخام في الشرق الأوسط مثلاً." ^٤

^١ شلبي، علاء "اتفاقية الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية وانعكاسها على الدول العربية" دراسته مقدمه الى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ،نيويورك ٢٠٠١ ص ٧

^٢ الجميلي ،حميد"رؤيه مستقبليه في الاقتصاد السياسي للغات عالميا وعربيا"مجلة المعارف، العدد ٣، تموز ١٩٩٥ ص ١١٨

^٣ . هلال ،محسن"الفرص والتحديات امام قطاع الصناعة في اتفاقات التجاره الدوليه" مجلة دراسات اقتصاديه، العدد ١٦، ك ٢ ٢٠٠٢، ص ٤

^٤ حبيب، كاظم"العولمة ومخاوف...مصدر سابق ذكره

ويلعب الرأسمال المضارب والأسواق المالية الدولية دوراً متميزاً ومتنامياً في سياسات العولمة ويلقي بظلاله على اقتصاديات وبورصات العالم الثالث ويتسبب لها بأزمات حادة تدفع إلى هروب رؤوس الأموال منها إلى بلدان الشمال المتقدمة.

" وعلى صعيد سياسة التجارة الخارجية ، سيتعين على الجانب السوري بعد تقديمه طلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية إرفاق مذكرة توضيحية حول سياسة التجارة الخارجية في سورية، وهذا يعني التزام سورية بالسعي لتحرير تجارتها الخارجية من العوائق والإجراءات التقييدية المختلفة واستبدالها بتعريف جمركية مناسبة ، وذلك وفق برنامج تجري مراجعته دورياً بين منظمة التجارة العالمية والجهات المعنية في سورية في إطار آلية مراجعة سياسة التجارة (TPRM) ، ومن المعروف أن تحرير التجارة الخارجية لا يتم بمعزل عن برامج التصحيح الاقتصادي الهادفة إلى تحرير الاقتصاد الوطني من القيود والإجراءات غير الملائمة .

وان المطلع والمتابع سيجد ان حكومة الجمهورية العربية السورية خطت خطوات هامة في طريق تحرير تجارتها الخارجية عندما شرعت بتفعيل النشاط الاقتصادي في سورية وتحريره من القيود والإجراءات التي كانت تعيق مسيرته، وليس انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية سوى التزام بمتابعة هذه المسيرة وتعميقها وتسريع وتائرهما، هذا مع الافتراض بأن متطلبات منظمة التجارة العالمية في هذا المجال لا تختلف عن متطلبات إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي تقوم سورية بالوفاء بها ومتطلبات الشراكة التي تجري الحكومة السورية مفاوضات حولها مع الاتحاد الأوروبي.^١

كما إن "فرض السياسات الاقتصادية وفق مقتضيات الخصخصة و أيديولوجية الليبرالية الجديدة عبر مركزية دور القطاع الخاص في إطار تحالفه العضوي مع البيروقراطية العليا أو النظام الحاكم المعبر عن الطبقة السائدة في بلادنا ، خاصة وأن القطاع الخاص في بلادنا العربية قد تحول - إلى حد كبير - إلى جهاز كومبرادوري كبير في خدمة النظام السائد ونظام العولمة الإمبريالي في آن واحد، بعد

^١ الحبش، د. محمد غسان "الاقتصاد السوري ومتطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية" دراسة مقدمة في

أن ألقى هذا القطاع (الخاص) -في معظمه- كل علاقة له بالمشروع التنموي الوطني أو القومي ، وأصبح همه الوحيد الحصول على الربح ولو على حساب مصالح وتطور مجتمعاتنا العربية واستقلاله الاقتصادي" ^١، وحيث إن من المؤكد إن احد الأوجه الرئيسة للعولمة والتحرير الاقتصادي ، وهو تعاظم دور القطاع الخاص في النمو الاقتصادي ، علماً إن حدود هذا الدور المتسع ونوعيته ينعكس حتماً على تقلص دور الدولة والذي يؤدي إلى اضمحلال القدرة الصناعية الوطنية ، والتبعية الاقتصادية المفرطة للشركات المتعددة الجنسيات ^٢

وفيما يتعلق باتفاقية الاستثمار المتعلقة بالتجارة ، فانه يترتب عند تطبيقها إزالة القيود على الاستثمار الأجنبي ، مما سيؤثر حتماً:

١- على القدرة القانونية المحلية في السيطرة على المصانع المملوكة كلاً أو جزءاً من قبل المستثمرين الاجانب.

٢- في فقدان القدرة في السيطرة على استيرادات وصادرات المستثمر والتناسب بين مقدار ما يصدر ومقدار ما يستورد وبالتالي اختلال في التوازن التجاري المحلي.

٣- إلى حصول اختلال في ميزان العملات الأجنبية.

٤- إلى قفزة في حجم الاستثمارات الأجنبية وبالتالي اقتراب الاقتصاد المحلي من عملية التدويل التجاري والمالي والنقدي.

من جانب اخر فإن الإستراتيجية التي تتبناها الشركات المتعددة الجنسية أو ما يطلق عليها بالشركات العابرة للقارات ما هي إلا استراتيجية تستهدف هدفين اثنين متكاملين هما ":

١- تعميق العولمة الاقتصادية ، أي سيادة السوق عالمياً .

٢- تدمير قدرة الدول والقوميات والشعوب على المقاومة السياسية" ^٣،

^١ الصوراني،غازي"العولمة والعلاقات...مصدر سابق ذكره

^٢ . المقدسي ،سمير "الاقتصادات العربية في...ص١٥٤ مصدر سابق ذكره

^٣ د.سمير أمين-صراع الحضارات أم حوار الثقافات (مجموعة باحثين)-دار التضامن-١٩٩٧ ص٧٦.

وإذا ما علمنا إن " الـ ٢٥ شركة الأكبر في العالم (تلك التي يفوق رأسمالها ٨٦ ألف مليون دولار) : أكثر من ٧٠ ٪ منها أمريكية شمالية و ٢٦ ٪ أوروبية و ٤ ٪ يابانية ، ما يعني انه إذا كانت الشركات المتعددة الجنسية تتحكم في الاقتصاد العالمي فإن الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة المسيطرة ، وهذا ما يؤكد على أن مقولة أو فكرة أن العولمة تخلق عالماً مترابطاً خاطئة إلى أبعد الحدود ^١.

إن الغرب المتقدم يسعى بكل ما يستطيع إلى تعميم مشاكله أو حلها خارج حدوده الإقليمية ولا يكاد يمر عقد من الزمن إلا وكانت مؤسساته البحثية تعمل ليل نهار من أجل إيجاد مصادر توريد للمواد الأولية اللازمة لديمومة إنتاجه الواسع من جهة وإيجاد أسواق تستوعب منتجاته الصناعية والزراعية والخدمية " وفي الثمانينات عملت مؤسسات مالية رئيسية متعددة الجنسيات على إعداد خطة تعرف باسم " توافق واشنطن" وهو مذهب يتكون من نظام ميزانية وإصلاح الضرائب والتقليص من النفقات العمومية أو من الاستهلاك العام وتحويل التبادل التجاري والأسواق المالية وكذلك الخصخصة التي هي مقترحة كحل كوني لكل المشاكل الاقتصادية وتسمى أيضاً " التفكير الوحيد" ومن انضج وأوضح الأمثلة على ذلك هو ما جرى خلال التسعينات عندما فرضت أمريكا هذا النموذج " على البلدان الآسيوية الشرقية.

ومن خلال تعميم تحرير الأسواق المالية بإشراف صندوق النقد الدولي: البنك العالمي تضطر هذه البلدان الآسيوية وبلدان أمريكا اللاتينية إلى تطبيق النموذج الاقتصادي الجديد المفروض من الرأسمال الأمريكي مقابل الاستثمارات، وخلال هذه السنوات يفرض صندوق النقد الدولي نفسه كوزارة لمالية على المستوى الكوني في أن تكون مهمتها أساساً فتح الأسواق الوطنية للاستثمار والتملك لفائدة البلدان الغنية وذلك عبر برنامج إعادة هيكلة بلدان الجنوب وهو يحتوي على عناصر ثابتة.

- ١ - تخفيض قيمة العملة.
- ٢ - التقليص من الميزانية العمومية.
- ٣ - تسريح جماعي للموظفين.

^١ الصوراني "العولمة والعلاقات...مصدر سابق ذكره

- ٤- الزيادة في فائض القيمة.
- ٥- التحكم في الأجور.
- ٦- التقليل من الديون.
- ٧- إلغاء صندوق التعويض بما في ذلك التعويض على المواد الغذائية.
- ٨- الزيادة في المعلوم المحدد من قبل مؤسسات الدولة الطاقة أي على الماء والكهرباء والهاتف.

٩- تطوير التصدير وخصوصة المؤسسات العمومية وكذلك السعي إلى إلغاء كل تقييد لحرية تبادل السلع والخدمات ورأس المال، فيتحول بذلك صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة والـ G8 إلى مؤسسة مركزية للعولمة الليبرالية.^١

للاستثمارات الأجنبية التي يناهز فيها منظريها آثارا سلبية بالإضافة إلى ما ذكرنا سابقا لا تقل سلبية عن حرية التبادل والاتفاقيات " ففي عقد التسعينات مثلاً اتجهت الحصة الكبرى من الاستثمارات الأجنبية إلى الدول الصناعية الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية ، أوروبا ، اليابان) وبلغت أكثر من ٧٥٪، وإن كانت الدول النامية قد أفلحت في زيادة حصتها من الاستثمارات الأجنبية فأن ذلك كان لصالح عشر دول ناشئة أو صاعدة وهي (الأرجنتين ، البرازيل ، تشيلي، الصين، ماليزيا ، الهند ، اندونيسيا ، كوريا الجنوبية ، المكسيك ، تايلاند) وتستحوذ هذه الدول على ثلاثة أرباع مجمل تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية.^٢

وتتنوع أشكال الانعكاسات السلبية للاستثمارات الأجنبية ، ففي ظل توافر الحماية للاستثمارات الأجنبية من خلال منظمة التجارة العالمية سيفتح الباب لتدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الدول النامية ، " فمعاملة الاستثمارات الأجنبية على قدم المساواة كالمحلية خلال فترة ٥ سنوات ، سيؤدي إلى فرض هيمنة أجنبية على الثروات العربية " ^٣ ، وكل ذلك في إطار مبادئ الاتفاقية.

^١ مصدر سابق ذكره Romonet : la monde diplomatique

^٢ ولد سيدي "تأثير منظمة التجارة... ص ٥ مصدر سابق ذكره

^٣ عودة، وليد "واقع القطاع الصناعي... ص ٢١١ مصدر سابق ذكره

من جانب آخر فإن مجمل الاستثمارات الأجنبية في قطاع الصناعة لا تمثل قطاعات ثابتة بل إنها تمثل ما يسمى بالقطاعات أو الصناعات المتحركة ، وهو ما يمكن نقله جغرافياً من مكان إلى آخر حيثما تكون الظروف مهيأة (مثل المواد الأولية والعمالة الماهرة الرخيصة ، وارتفاع معدلات الأرباح ، السوق المفتوح) وإن اخطر شيء في هذه الصناعات المتحركة ، إنها بتنافسها مع الشركات والصناعات المحلية ، تؤدي إلى دفع كل الصناعات الضعيفة خارج المنافسة ، كما إن الذي يدعو إلى التشاؤم هو النتائج التي حصلت في ظل النظام الاقتصادي المعولم والتي لم تنعكس ايجابيا على الدول النامية من خلال المؤشرات التالية:

١- لا يشكل نصيب إجمالي الدول النامية إلا بحدود نسبة ٢٠٪ من حجم التجارة العالمية الذي تعدى (١٠) تريليون دولار سنويا ،

٢- من جانب آخر "ارتفع إجمالي رصيد ديون البلدان النامية بشكل دراماتيكي في العقد الماضي من ٦٠٣,٣ مليار دولار عام ١٩٨٠ ، إلى ٢١٧٢ مليار دولار عام ١٩٩٧ ، ووصلت إلى ما يقارب من ٢.٥ تريليون دولار عام ٢٠٠٤ ، ومع نمو حجم هذه الديون ارتفعت أسعار الفائدة ومعدل خدمة الدين الذي وصل في بعض هذه البلدان إلى ما يزيد عن ١٠٠٪" .

٣ - تراجعت مساهمة الدول النامية (١٤٦ دولة) في الناتج المحلي العالمي "البالغ كما في نهاية ٢٠٠٤ (٣٦) تريليون دولار"٢ إلى ٢٩ ٪ في مقابل ٧١٪ للدول المتقدمة (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان).

٤- في ظل التحول من المحلية إلى العالمية تحت تأثير العولمة واليات اقتصاد السوق واتفاقيات منظمة التجارة ووصفات البنك والصندوق الدوليين يبدو إن العالم أصبح أو في طريقه أن يصبح أشبه بالجسد الواحد ، حيث بدا واضحا ذلك وتمخض

^١ زكي، د.رمزي -آثار العولمة وأوهام الجري وراء السراب-النهج-عدد ٥٧ -دمشق-شتاء ٢٠٠٠-ص٦.

^٢ تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة undp الصادر في منتصف عام ٢٠٠٥ .

عنه ما تعرض له الاقتصاد الأمريكي من انتكاسه كبيرة بسبب ما يسمى بالأزمة المالية (نقص السيولة) في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨، والتي طالت مفاصل اقتصادياته المالية وانسحبت على مجمل نشاطه الإنتاجي ، حيث انهارت أسواق المال الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية كنتيجة لازمة العقارات والرهون العقارية بسبب ما يمكن تسميته بتجارة الديون وانهارت منها وبها أسهم كبرى الشركات بمختلف تخصصاتها ، ومن ابرز النتائج التي تمخضت عن تلك الأزمة لغاية ١- ٢٠٠٩ ما يمكن تلخيصه بالاتي:"

١- انهيار ١٢٠ بنك في الولايات المتحدة الأمريكية فقط وهي تضم ٢٥ بنك تعد من كبريات البنوك في العالم .

٢- تكبدت البنوك في الولايات المتحدة ما يقرب من تريليون دولار .

٣- وصول نسبة البطالة في اميركا الى اعلى مستوى منذ ٢٦ عاما مسجلة نسبة بطالة ١٠٪ كما خسر ما يقرب من ٢٢٠ ألف مواطن أمريكي لوظائفهم بسبب الاستغناء عن خدماتهم ، كوسيلة من وسائل تقليل الخسائر .

٤- فقدت عقود النفط الخام ٧٥٪ من قيمتها .

٥- تراجع قيمة سوق الأسهم بنحو ٣٠ تريليون دولار.^١

٦- اقلعت الولايات المتحدة الاميركية سنتها المالية بعجز مقداره ١٧١٤١ و١ تريليون \$.

٧- وفي الاقتصاديات العربية الأقرب من الاقتصاديات العالمية الرأسمالية ، فقد خسرت أسواق الخليج العربي ٥٢٠ مليار دولار خلال عام الأزمة.^١

^١ موقع www.aljazeera.net بيانات منشورة لغاية ١-١١-٢٠٠٨

إن تلك الأحداث قد تنذر بحصول أزمة كساد كبير كالتي مر بها العالم عام ١٩٢٩، وقد انعكست آثار الأزمة المالية سلبا على العالم كله مبتدئا بالعالم الغربي واتجه التأثير بعد ذلك إلى باقي دول العالم وحسب درجة الانغماس الاقتصادي الذي نتج عن حجم الانفتاح وقوة الارتباط ماليا واقتصاديا مع العالم المعولم، وإن تلك الأزمة التي لم تنتهي بعد أثبتت ما تخوف منه علماء ومنظري الاقتصاد حول شمولية وحتمية التأثير العالمي بالمشاكل الاقتصادية التي يتعرض لها عالم المال والأعمال المتقدم وبالتالي دفع من لا يملك جزء من فاتورة إعادة إنعاش من يملك في إطار ما يسمى بالشراكة .

من زاوية أخرى فإن النشاط الإنتاجي في الدول النامية وخصوصا النشاط الصناعي لأنه حديث العهد صغير الحجم كثير الاعتماد على الخارج في توفير المواد الأولية سيواجه مشكلة جديدة وكبيرة ، ألا وهي ما يطلق عليه " بمفهوم (الهدم المبدع)(*) والذي أدى إلى لجوء كبريات الشركات الاحتكارية إلى الاندماج مع بعضها البعض سعياً للتحديث والتطور والسيطرة على الأسواق ، خوفاً مما تفرضه تلك العملية (الهدم المبدع) من ضريبة الشيوخوخة والانسحاب من الساحة مفرغة إياها للصناعات الوليدة الناشئة" ٢ .

والمطلع على اقتصاديات البلدان النامية سيتوصل إلى إنها أي "البلاد النامية تعاني من وضع غير متكافئ لها في الاقتصاد العالمي، وأن هذا الوضع يتدهور فترة بعد أخرى تحت تأثير سرعة اندفاع قطار العولمة والتحرر المتسارع لاقتصاديات هذه البلاد وإدماجها في الاقتصاد العالمي وإن هذا الدمج والتحول المفاجئ والالتزام المبكر بقواعد العولمة والليبرالية والتحرير الاقتصادي كانت له نتائج سلبية ، وأحيانا مدمرة على اقتصاد البلدان النامية، حيث وضعت الكثير من العقبات في وجه تنميتها، وأفقدتها القدرة على حماية صناعاتها الوطنية ، وأدت إلى ارتفاع تكلفة

١ موقع www.alarabia.net بيانات منشورة فيه ٣١-١٢-٢٠٠٨

(*) فكرة تتميز بها الرأسمالية وجاء بها شومبيتر وتقوم على تولد صناعات جديدة مقابل موت صناعات قديمة أخرى .

٢ المسافر، محمود خالد "العولمة الاقتصادية...ص ٢٢٤ مصدر سابق ذكره

المعرفة والتكنولوجيا ، وتعرضها إلى المنافسة غير المتكافئة مع الواردات الأجنبية ، واحتمال استيلاء الشركات العملاقة المتعددة الجنسية على المشروعات الوطنية والمجالات الأساسية، مما سيدفع وذلك هو الأخطر، إلى تقليص قدرة البلاد النامية على صياغة وتصميم سياساتها التنموية والتجارية (وغيرها من السياسات) بعد أن انتقلت عملية صنع الكثير من القرارات من مستواها الوطني إلى منظمة التجارة العالمية"^١ .

إن الذي يزيد الطين بله كما يقال هو افتقار الدول النامية لوسائل النهضة الاقتصادية ومقومات التطور والمواكبة والمنافسة من تكنولوجيا وخبرات وأبحاث وطموح مما يجعلها واقعة في مهاوي التخلف وآخر ركب العالم المتحضر ، كما ان ما ينسحب على الدول النامية من آثار سلبية يمكن أن ينسحب على سورية كلاً أو جزء باعتبارها واحدة من تلك الدول ولها نفس الظروف إلى حد كبير بأنواعها المادية والبشرية ونستطيع أن نقول إن أعراضها بدأت بالظهور ، إذا ما علمنا إن "أكثر من مسئول سوري أعلن أن سورية أصبحت تتبنى سياسات (اقتصاد السوق) وذهب أحد كبار المسؤولين إلى أبعد من ذلك عندما صرّح بأن خيار (اقتصاد السوق) قد حسم بالتوقيع على اتفاقية الشراكة الأوروبية، وأن هذا الخيار قد أقرته القيادة السياسية والحكومة، التي قامت باتخاذ العديد من الإجراءات العملية مما يؤكد الجدية في التوجه نحو الانفتاح الاقتصادي والتحرير التجاري، وبدأ الناس يحسّون فعلاً بانحسار دور الدولة الاقتصادي في السوق المحلية ، ورافق ذلك غياب يكاد يكون كاملاً للشعارات (القديمة) ذات الصلة بالاشتراكية والاقتصاد الموجه أو التداخلي، كما ان هناك تجاهل للآثار الكارثية لسياسات الاقتصاد الحر، في المجتمعات النامية ، وهذا إن دلّ على شيء إنما يدل على ضعف النظرة الاقتصادية، والتهافت نحو الحلول الجاهزة، وعدم القدرة على الإبداع والابتكار، والأهم من ذلك ضيق الأفق والاستهتار بالرأي العام."^٢

^١ د.رمزي زكي -المصدر السابق ص١٨.

^٢ الحمش، دمنير "الاقتصاد السياسي...مصدر سابق ذكره

إن الشيء الذي يدق في آذاننا نواقيس الخطر هوان دول العالم المتقدم لم تدخر وسعا من ممارسة شتى أنواع الطرق في الضغط على الدول النامية و ازدادت تلك الضغوط عليها من اجل تحرير اقتصادياتها خصوصاً تجارتها الخارجية وخصخصة مؤسساتها العامة وتهيئتها لعرض أسهمها في أسواق مال مستحدثة أو مقايضتها بالديون أو بيعها للمستثمرين الأجانب. وفي نفس الوقت أبقت الدول الكبرى القيود على انتقال العمال والتكنولوجيا وأخرجت شركاتها العالمية من رقابة منظمة التجارة الحرة، وعليه " تنتظر صناعتنا الوطنية استحقاقات هامة.. بل مصيرية، إذ يتوقف على نجاحها في هذه الاستحقاقات استمرار وجودها في السوق الداخلية.. ومنافستها للحيتان الكبار في الأسواق الخارجية .ورغم قدم صناعتنا الوطنية بقطاعيها العام والخاص، ورغم الظروف التي سنحت لها في الماضي للهيمنة على السوق الداخلية دون مزاحمة المنتجات الأجنبية بسبب السياسة الاقتصادية المتبعة آنذاك، إلا أن هذه الصناعة لم تستغل هذه الأفضلية، وبقيت تعاني أمراضاً مزمنة لا تتعلق بها فقط، بل بالبيئة الاقتصادية التي تمارس فيها نشاطها ..والتسهيلات التي تقدمها هذه البيئة، مع علمنا أن بعض أرباب الصناعة اجتهد في تطوير صناعته وفق مواصفات قياسية محلية أو أجنبية، لكن ذلك لا يكفي لتكوين قدرة تنافسية عالية تسمح للصناعة السورية بالوجود.. والثبات في الأسواق"^١، وفي بداية الأمر خصوصاً وإلى فترات قد تكون طويلة وحسب درجة القدرة على التكيف ستجد المنتجات المحلية نفسها (عارية) إن صح التعبير من شروط الجودة والمواصفات العالمية ، مما يعني ضرورة الانتباه لذلك لتقليل الخسائر الناجمة عنه .

كما إن تنامي دور القطاع الخاص وانحسار دور الدولة في النشاط الاقتصادي في سورية وفي ظل الحرية والانفتاح المشار إليه أنفاً، من شأنه أن يقلل من دورها أي الدولة في النشاطات الأخرى وخصوصاً الاجتماعية منها والتي تتعلق بالمواطنين ذوي الدخل المحدود الذين يمثلون الشريحة الأوسع بالمجتمع ، ذلك لان نسبة كبيرة

^١ بشار المنير الصناعة الوطنية اين المفر - مجلة النور عدد ٣١٧ بتاريخ ١٧-١١-٢٠٠٧

منهم يعملون في إطار أو وعاء ما يسمى بالبطالة المقنعة ، وإن هذا الشيء يتناقض مع المنطق الرأسمالي الذي يعمل في ظله القطاع الخاص وفي أجواء واليات وأدوات قوانين الربح والخسارة.

"إن إشراك القطاع الخاص في العمل الإنتاجي يختلف عن إشراكه في عمليات الاستيراد ، فالاستيراد عملية تتم في فترة زمنية قصيرة لا تتطلب تجميد الأموال فيها وعائداته مضمونه في سوق كسوقنا ، بينما يتطلب العمل الإنتاجي مناخا قانونيا وإداريا وماليا ونقديا ومصرفيا وأمانا واستقرارا وسهولة في التنقل وتوفير مستلزمات المشاريع أو سهولة الحصول عليها وأسلوبا في التسعير ينسجم فيما يحققه من عائد مع تطلعات المستثمر وسوقا تستوعب الإنتاج أو أسواقا خارجية تقبل بدخوله إلى ما هنالك من عوامل تجعل المستثمر يركض وراء بلد معين دون غيره ."^١، وستواجه المنظمات الاقتصادية التابعة للقطاع الحكومي وخصوصا الإنتاجية منها ضغطا ومزاحمة قوية متأتية من المنظمات الناشئة للقطاع الخاص ، وإن هذه الضغوط تتمثل بالانخفاض في الطلب على منتجاتها في ظل الإمكانيات المحدودة لتلك المنظمات وإن ذلك سينعكس حتما على :

١- قدرتها على الاستمرار من جانب وقدرتها على توفير مستلزمات التطور والمواكبة للمستجدات الفنية و سوف تكون تلك الشركات غير قادرة على تطوير خطوطها الانتاجية ومواكبة التطورات ،على خلفية تناقص قدراتها المالية بفعل انخفاض إيراداتها وانحسار الطلب على منتجاتها

٢- توسع الفجوة بين مستويات الأجور للعاملين في المنظمات الحكومية ومستوياتها في منظمات القطاع الخاص كمحصلة لما جاء في أولا.

^١ العمادي، محمد"تطور الفكر... ص١٥١ مصدر سابق ذكره

٣- الإخفاق في تحقيق نسب نمو مرتفعة، في الإنتاج السلعي وكمحصلة نهائية

سينعكس ذلك الناتج المحلي الإجمالي.

٤-ازياد معدل دوران العمل بفعل التغيرات التي تحصل بشكل سريع استجابة

لتغيرات الطلب على العمالة بين الشركات واختلاف انماط العمل .

٤-٢ آثار اقتصاد السوق والتبادل التجاري المعولم على توزيع المداخل والثروة وارتباط ذلك بطبيعة النظام الاقتصادي والسياسي.

في الفصل الثاني تم توضيح ماهية التوزيع وفق النظرية الاقتصادية ، وتبين لنا إن هناك ثلاث أنواع أو اتجاهات للتوزيع في النظام الاقتصادي ، ولا يقتصر وجود تلك الأنواع على نظام اقتصادي معين في دولة معينة دون الأخرى .

إن الاختلاف الرئيسي للتوزيع وأنواعه بين الدول يكمن في الوزن الكمي والنوعي لتلك الأنواع ، بحسب طبيعة النظام الاقتصادي القائم ، بالإضافة إلى " ظاهرة تعمق ديكتاتورية السوق عبر العولمة أو عبر الأممية الراهنة لرأس المال المعولم (الشركات المتعددة الجنسية) ، وما يعنيه ذلك من تركيز الثروة واتساع الفروق بين البشر والدول اتساعاً لا مثيل له بالتعاون الوثيق مع كل من البنك والصندوق الدولي ومنظمة

التجارة العالمية "١". "ولقد خلق نمط الرأسمالية الأنجلوأمريكية عالماً ثالثاً في كل بلدان العالم، حتى في داخل الولايات المتحدة والدول الرأسمالية الغربية الأخرى. كما خلقت في كافة البلدان تفاوتاً هائلاً في الثروة في كل مجتمع." ٢ ، ففي الولايات المتحدة يمتلك واحد بالمئة من سكانها حوالي (٥٠٪) من مجموع الثروة، بينما (٨٠٪) من السكان أقل من ٨٪ من تلك الثروة. وأن هذا النمط الاقتصادي غير العادل يتم تصديره للعالم عبر العولمة.

إن الذي يعنينا ونحن نبحث وندرس هذا الموضوع هو محاولة التقصي عن الآثار والانعكاسات على التوزيع في الاقتصاد السوري وهي الآن قد تعاني من خلل في عملية التوزيع وإعادة التوزيع للدخل القومي ، للوصول إلى أعلى مستوى من العدالة الاجتماعية ومعدل أعلى للنمو الاقتصادي .حيث يبرز هذا الخلل بوضوح من خلال النسبة التي تشكلها كتلة الرواتب والأجور من الدخل القومي المتروحة بين ٢٥٪ - ٣٠٪ حسب تقديرات الباحثين على الرغم من إنها تحتاج إلى حساب دقيق ، "وبلغ عدد الذين لم يتمكنوا من تغطية احتياجاتهم الأساسية من المواد الغذائية وغير الغذائية في سورية عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ حوالي ٢.٠٢ مليون فرد (وهو ما يوازي ١١.٤٪ من إجمالي السكان) أي إنهم تحت خط الفقر بالإضافة إلى سوء توزيع الدخل القومي والنمو والإنفاق ، وهذا ما بدا واضحاً في دراسة الفقر في سورية حيث جاء في خصائص توزيع الفقر ما يلي :

١- على المستوى القومي ، لم يكن النمو مالياً للفقراء، فقد استفاد الأفراد من غير الفقراء (فوق العشر الثالث في توزيع الإنفاق) من نتائج النمو الاقتصادي أكثر نسبياً من الفقراء ، كما ارتفعت اللا مساواة بشكل عام بين الأعوام ١٩٩٧-٢٠٠٤ (ارتفع مؤشر جيني من ٠,٣٣-٠,٣٧).

١ الصوراني، غازي "العولمة والعلاقات...مصدر سابق ذكره

٢ زلوم، عبد الحي يحي ، نذر العولمة، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط ١ ص ٥

٢- في عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ استهلك أ ل ٢٠٪ الأدنى من السكان ٧٪ فقط من إجمالي الإنفاق ، واستهلك أ ل ٢٠٪ الأكثر ثراء ٤٥٪^١ ولا جل التركيز والاقتضاب سيتم تحليل الموضوع حسب الأنواع الثلاث للتوزيع وهي :

الأول - الانعكاسات على توزيع المداخل (الأجور والأرباح والريع والفائدة) بحسب النظام الاقتصادي.

في الاقتصاد المغلق يساوي حجم الإنتاج بالتعبير النقدي مقدار المداخل النقدية للقطاعات العائلية، أما في الاقتصاد المفتوح حيث تتدخل الدولة وتبرز العلاقات الاقتصادية الخارجية الموضوع يختلف ويأخذ شكلاً آخر. وبالافتتاح على العالم الخارجي مع وجود تدخل حكومي مهما كان حجمه يختل التوازن الأولي (المبسط) لأنه يجري تسرب من تيار "المداخل - النفقات" على شكل ادخارات، ضرائب وواردات. التسرب ينتج عن اختلاف شكل استخدام الدخل خارج شراء المنتجات المنتجة في الداخل لصالح المنتجات المستوردة التي ستكون بكميات كبيرة بفعل التسهيلات في ظل شروط التجارة الدولية الجديدة ، في الوقت ذاته تدخل إلى تيار "المداخل - النفقات" تدفقات (ضخ) على شكل استثمارات، نفقات حكومية وصادرات ،وبفعل ذلك ستزداد النفقات الاستهلاكية على المنتجات المصنعة في الداخل وكما هو معلوم في ظل الاقتصاد المفتوح يحدد مستوى الطلب على السلع والخدمات مستوى الإنتاج والعمالة وهذا الأخير يحدد بدوره مستوى مداخل أصحاب عوامل الإنتاج التي تحدد بدورها الطلب الإجمالي.

في إطار اقتصاد السوق تشير النظرية الاقتصادية إلى إن السعر ينتج عن تفاعل العرض والطلب ويوفر معلومات مهمة ضرورية كأساس للقرارات المتخذة من قبل القطاع العائلي والشركات المكون المهم لهذا الاقتصاد وبذلك تكون المحصلة إن السعر يكون أداة مهمة في حجم و توزيع الموارد.تحدد الأسعار مستوى نفقات

^١ هيئة تخطيط الدولة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية " دراسة الفقر في سورية" ٢٠٠٥

المستهلكين وتؤثر بذلك على خيارهم من جانب النفقات من جهة ، ويرتبط مقدار مداخل المنتجين بالأسعار من جهة أخرى ، وهذا يؤثر على خيارهم لجهة المنافع: ارتفاع سعر الخبز يعطي إشارة للمشتريين بالحد من استهلاكه وللشركات بزيادة الإنتاج لإعادة التوازن إلى سوق الخبز، ثم إن أسعار العمل، رأس المال والأرض تحدد مداخل أصحابها ، لذلك فإن نتيجة النشاط الاقتصادي التي تعبر عن مستوى الدخل تشكل إشارة تحفز كل واحد على اختيار نوع النشاط الذي تكون الجهود فيه أكثر إنتاجية، من هنا فإن هذا التحليل يقودنا حتما إلى توزيع جديد يحدد تسلسل اهميات جديدة لدخول عوامل الإنتاج.

"إن توزيع المداخل تدل على الوضعية الاقتصادية ودرجة التقدم الاقتصادي أكثر مما يدل عن ذلك متوسط الدخل القومي ، على إن مفهوم الدخل القومي (أو مفهوم المداخل) ليس سهلا ويتطلب الكثير من التمييز والاحتياط لتعريف محتواه ، فهو لا يقتصر في التعبير عنه بشكل كمية أو رقم لأنه أداة للاستجابة إلى رغبات وحاجيات العناصر الاقتصادية التي تتسلمه وتتوزعه ، ولا يمكن أن يقيم إلا بالنسبة لهذه الرغبات وهذه الحاجيات ذات الطابع البشري ، وإن أول ما يرمى اهتمام الدارس لتوزيع المداخل هو مدى وجود تعادل في هذا التوزيع ."^١

إن انتهاج آليات وأدوات نظام اقتصاد السوق في سورية والعمل وفق آلية التبادل التجاري المعولم سيغير بالتأكيد اتجاه ذهاب عوائد (مداخل) عوامل الإنتاج ووزنها النسبي إلى مجموعها، لأنه مرتبط بانتقال الملكية لوسائل الإنتاج ، من الدولة ومؤسساتها إلى الأفراد و القطاع الخاص كما إن أسعارها سيحدد سوق العرض والطلب ، فمن حيث اتجاه المداخل فأنها ستتحرك في المرحلة الأولى باتجاه بعيد عن العدالة الاجتماعية في التوزيع " على قاعدة عدم المساواة في توزيع المداخل الشيء الذي كان يتجسم في جمود الأجور في مستوى منخفض جدا وفي ارتفاع عائدات رأس المال ، وهذا ما سيساعد على رفع معدل الادخار وبالتالي الاستثمار، وسيستمر الأمر على هذا الحال إلى أن يصل اقتصاد البلاد إلى المستوى

^١ لعلو، الاقتصاد السياسي... ص ٣١-٣٢ بتصرف، مصدر سابق ذكره

الذي وصلت إليه الاقتصاديات الحديثة للبلدان الرأسمالية ، حيث أصبحت الأجور " تمثل القسط الأوفر من المداخل الموزعة على السكان " ^١ وأما فيما يخص العوائد المتعلقة بالملكية (الريع والفائدة والربح) فأنها ستتجه أو تميل إلى القطاع الخاص ، باعتباره المالك الجديد لها، وإذا ما علمنا "إن النشاط الخاص يستغل الفجوات الضخمة التي تتجم عن التنظيم الحكومي غير المتوازن في العمليات الاقتصادية ، ويستغل ظروف الحماية الاقتصادية ، ليشفط - من خلال رفع الأسعار ، والتهرب من الضريبة والرسوم الجمركية والالتزامات الاجتماعية ، ومن خلال البخس في المواصفات - نسبا هامة ومتزايدة من دخول العمل التي تتقاضاها الجماهير" ^٢.

الثاني - يتعلق بتوزيع الإنتاج كجزء من العملية التسويقية مهما كان نوعه صناعيا أو زراعيا أو خدميا والذي دائما ما يكون المصدر الرئيسي لتكون المداخل ، وبهذا الاتجاه نكون قد دخلنا في سوق الطلب على الإنتاج المحلي. والتوزيع هنا هو الكيفية التسويقية التي يمكن من خلالها المحافظة على أسواق الإنتاج المحلي والسعي إلى اكتشاف أو الدخول إلى أسواق جديدة وهذا بدوره يعتمد على القدرة الإنتاجية لمؤسسات الإنتاج كما ونوعا وكذلك على حجم الطلب على ذلك الإنتاج ، ووفق النظرية الاقتصادية فان للطلب محددات على المستوى الكلي أبرزها :

- ١ - مستويات الدخول والقدرة الشرائية والتي ترتبط بطبيعة النظام الاقتصادي وفلسفته التي تنعكس على طريقة توزيع المداخل بأشكالها المختلفة.
- ٢ - الإنتاج المنافس للإنتاج المحلي ومدى قدرة الدولة على توفير الحماية للإنتاج المحلي ويرتبط ذلك أيضا بطبيعة النظام الاقتصادي ، حيث أصبح الهاجس الذي يؤرق النشاطات الاقتصادية في الوقت الحاضر ومن ضمنها نشاط الإنتاج بأنواعه "هو وقوعه تحت هاجس التنافس على الصعيد العالمي ، فالحواجز التقليدية لانسياب السلع والخدمات من (ضرائب جمركية وحصص كمية) آخذة بالتلاشي مع زيادة

^١ لعلو، الاقتصاد السياسي... ص ٣٨-٤٣ بتصرف، مصدر سابق ذكره

^٢ العمادي، د. محمد "تطور الفكر... ص ١٦٣ مصدر سابق ذكره

التركيز على الحواجز التقنية المتعلقة بمعايير الجودة والبيئة مما أدى إلى بروز منافسين جدد على درجة عالية من المهارة والقوة^١، كما إن الإلغاء التدريجي لترتيبات الحماية على المنسوجات والمستحضرات الصيدلانية والسلع الأخرى سيزيد من المنافسة على مدى المدة الانتقالية البالغة عشر سنوات^٢.

يتضح مما تقدم إن هناك علاقة كبيرة بين توزيع المداخل وتوزيع الإنتاج من خلال الطلب، فإذا كانت المداخل تميل لصالح مستلمي الأجور فإن حجم الطلب على الإنتاج يختلف من حيث الكم والنوع عنه عندما يكون توزيع المداخل يميل باتجاه مستلمي الأرباح، ذلك لأن حاجة مستلمي الأجور من السلع والخدمات تسير باتجاه السلع ذات الاستهلاك المباشر لأن وسائل الإنتاج مملوكة لمؤسسات الدولة، أما مستلمي الأرباح فإن اتجاههم يسير صوب سلع الاستثمار أو نحو مجالات الاستثمار التي تنمي أرباحهم وتقوي موقعهم في الأسواق.

إن دراسة هذا النوع من التوزيع يقودنا إلى استكشاف أهميته، بالنسبة للإنتاج المحلي في ظل ظروف العالم الجديد القائم على وفرة الإنتاج السلعي وازدياد معدلات نموه يقابله محدودية في الأسواق المحلية، تنشأ معها التسابق على الأسواق خارج الحدود الإقليمية. وفي هذا الجزء من التوزيع يكون من المهم الدخول إلى زاوية في علم التسويق وما جاء به علماء التسويق في هذا الشأن المتعلق بالتوزيع، حيث أنهم يقولون إن من المهم عند اتخاذ القرارات الخاصة بمسالك التوزيع يجب القيام بدراسات تحليلية للسوق والسلع والمشروع نفسه وللوسطاء.

الثالث _ أما النوع الآخر للتوزيع فإنه يتعلق بتوزيع الثروة والتي عادة تتكون من:

١- العقارات القائمة في الدولة مهما اختلفت ملكيتها باختلاف النظام الاقتصادي.

٢- الأسهم والسندات ودرجة فعاليتها المرتبطة بحجم أسواق المال والاستثمارات ودرجة الانفتاح الاقتصادي والاجتماعي.

^١ المملكة الاردنية الهاشمية، وزارة التخطيط"التنافسيه وتجربة الاردن"الموقع WWW.mafhoum.com

^٢ شلبي، علاء"اتفاقية الجوانب...ص ١١ مصدر سابق ذكره

- ٣- دفا تر الادخار المرتبطة بمدى ثقافة وقدرة المجتمعات على تنشيط هذا الجانب من مكونات النشاط الاقتصادي .
- ٤- عقود التامين على الحياة والقائمة أساسا على حاجة المجتمع لها ، بحسب الوعي وتوفر المؤسسات المتخصصة بذلك النشاط.
- ٥- الحسابات الجارية المرتبطة أساسا بحجم النشاطات الاقتصادية وخصوصا (الإنتاج والاستثمار والادخار) .

إذا تأملنا على أنواع أو مكونات الثروة أعلاه والتي لا تختلف كثيرا بين دولة أخرى إلا بالحجم والعدد تبعا لطبيعة الفلسفة الاقتصادية والنظام الاقتصادي والسياسي السائد ، فإننا سنكون أمام جملة من التوقعات أو التنبؤات بمستقبل مصادر الثروة في سورية .

إن اضمحلال دور الدولة في ظل الانفتاح وتداول الاقتصاد بمكوناته وكذلك اختلاف آليات عمله من التخطيط المركزي إلى حرية السوق ، سيغير شكل الملكية وينقلها من يد الدولة إلى القطاع الخاص والشركات الاستثمارية المحلية منها والأجنبية التي تعمل في إطار هامش كبير من الحرية المستندة إلى اتفاقيات التجارة العالمية والاتفاقيات الثنائية واتفاقيات الشراكة ، وعلى خلفية تلك التغيرات هناك آثارا متعددة يمكن أن نحدد أهمها بما يأتي:

- ١- إن مصادر الثروة ستتغير نوعا وحجما وبذلك سينعكس ذلك على إيرادات الموازنة بالسالب كمحصلة لتلك التغيرات.
- ٢- سيكون هناك مرونة عالية في حركة أسواق المال لصالح القطاع الخاص ، وبالتالي ارتفاع درجة تأثيره في القرارات المالية وبمكونات النقد الأجنبي داخل الاقتصاد المحلي.
- ٣- تعدد في المصارف وازدياد في التخصص وتنوع في ملكيتها محليا وعالميا ، سيجري عليه التأثير في الموازنة النقدية (التوازن بين المعروض من النقود والمطلوب منها)، حيث إن المصلحة الفردية وليس العامة والمرتبطة بالملكية ستكون الفيصل إلى حد كبير في العمل المصرفي.

٤- بالتالي فإن الثروة بشكل كلي سيتغير وضعها حيث أنها ستكبر وتزيد لدى الشريحة الأصغر في المجتمع التي استوعبتها المؤسسات الناشئة مع ولخدمة أهداف الانفتاح ورأس المال الوارد من خارج الحدود في مقابل ذلك ستزداد الشرائح الأخرى فقرا ، وستجد نفسها خسرت ماضيها عبر تضحيتها بمدخراتها ومستقبلها من خلال أو كنتيجة لعدم امتلاكها لأدواته

بالإطلاع على تلك المؤشرات أو الآثار المتوقعة لكل أشكال التوزيع تظهر لنا صعوبة الأمر في إطار من التجاهل وعدم الاكتراث ، خصوصا إن تلك الآثار ستطال كل أوجه النشاطات الاقتصادية وبأشكال ودرجات متنوعة ، وقد لا تكون هناك فرصة كافية لتلافيها إذا لم تتوفر القناعة الكافية بحجم التأثير والاعتراف أولا بوجود فجوة كبيرة بين اقتصادياتنا المحلية ومثيلاتها في العالم المتقدم علينا بسنوات كثيرة ومسافات طويلة.

٤-٣ الآثار الاجتماعية والثقافية لاقتصاد السوق والتبادل التجاري المعولم.

إن الآثار أو الانعكاسات الاجتماعية سواء كانت سلبية أو ايجابية ، عادة ما تكون كمحصلة لتغير في الظروف الاقتصادية والسياسية ، وهي بذلك تعتبر مؤشر مهم لمدى نجاح النظام الاقتصادي والسياسي .

"يؤكد (استقطاب المداخل)، أهمية نظرية الإمبريالية في معناها الأول، فعندما تصبح ثروة ثلاثة مليارات أكبر من الناتج الداخلي الخام (PIB) لـ ٤٨ بلدا، وعندما يموت مواطن من الأطراف كل أربعة ثواني جوعا، يصبح من الصعب إخفاء كون تعاضم الهوة بين البلدان المتخلفة والمتقدمة ينظم ضمن إطار علاقات الاضطهاد.فاليوم لا مجال للقول بأن هذا التباين هو حدث عرضي، سيتم تصحيحه بعد تدفق عائدات ومزايا العولمة.وبلدان الجنوب لا يشكلون فقط (الخاسرين) في هذه

العولمة، بل إنهم يعانون من تعميق مسلسل تحويل المداخل لصالح الشمال، هذا المسلسل الذي عطل تاريخياً تنمية الجنوب.^١ كما إن تسارع عمليات العولمة سيؤدي إلى تغيير مضامين الكثير من المفاهيم مثل "العالم الثالث" (التقدم، العدالة الاجتماعية، التنمية الاقتصادية وحوار الشمال والجنوب) إذ أن هذه المفاهيم لم يعد لها معنى مع تزايد البطالة والفقر وتحرر الأسواق والانفتاح والتخلي عن كل الضوابط التي أدت إلى تحكم ٢٠٪ من سكان الكوكب بمقدرات ٨٠ ٪ من سكانه^٢.

"إن العامل المحدد في الاقتصاد المعولم ليس رأس المال أو العمل أو المواد الأولية في ذاتها وإنما أفضل العلاقات بين كل هذه العوامل، ولإقامة هذه العلاقة، لأن المؤسسات الكبرى الكونية لا تعطي قيمة للحدود أو الأنظمة القانونية مما يؤدي إلى أزمة اجتماعية داخل البلاد وإلى حالة طلاق بين مصلحة المؤسسات الكبرى الكونية ومصلحة المؤسسات الصغرى الوطنية، كذلك في مصلحة المساهمين في المؤسسات الكبرى ومصلحة المجموعات الوطنية، بين منطق الربح المالي ومنطق الديمقراطية فالرأسمالية الجديدة تنتج شركات المناولة وتبيع سلعتها في العالم، فهي تنتج السلع في مناطق تكون فيها كلفة اليد العاملة الأقل ثمناً وتبيعها في بلدان تكون المقدرة الشرائية فيها قد وصلت إلى أرقى درجاتها، فالرأسمالية الجديدة تمثل قطعة كبرى اقتصادية وسياسية وثقافية، فهي تخضع المؤسسات والمواطنين إلى أمر مفروض وحيد (التكيف).

والرأسمالية الجديدة فرضت مبدأ التنافس كمحرك وحيد للاقتصاد على الفرد والمؤسسة والدولة. فلم يبق للدول الإدارة أو الوسائل لتواجه أو تعارض السوق، لذلك تقبل الحكومات عامة باحترام التوصيات السياسية التي تحددها المنظمات العالمية المجمع فيها يمكن تسميته بـ (محور الشر) أي صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وG8 والمنظمة العالمية للتجارة الذين يمارسون دكتاتورية حقيقية على السياسة

^١ كاتز، كلاوديو "إمبريالية القرن الواحد والعشرين - بديل ناشط ومناهضو العولمة، منشور على الموقع الإلكتروني alyassar@hezbollah.org

^٢ الصوراني "العولمة والعلاقات.. مصدر سابق ذكره

الاقتصادية للدول من خلال تشجيع حرية تدفق رؤوس الأموال والخصخصة المكثفة خلال العقدین الأخيرین. فإن المسؤولين السياسیین سمحوا بتحويل القرارات الرئیسیة التي تتعلق بالاستثمار والشغل والصحة والتربية والثقافة وحماية المحيط وذلك من منطقة النفوذ العمومي الوطني إلى منطقة النفوذ الخاص الدولي.^١

الأثر السلبي الآخر والمهم هو تقريغ المجتمعات العربية من عقولها ومفكریها وكوادرها العلمية والتي تحتاجها في عمليات التخطيط والبناء ، بسبب عوامل الترغيب والجذب والاستقطاب التي تعمل علیها المؤسسات الرأسمالية عن طريق ما یسمى بالانفتاح وآلياته وتبني العمل وفق الهیكلية التي تطال كل شيء.

إن مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي ستظل معطلة ومتعثرة وان احد الأسباب الرئیسیة لذلك یعود إلى هجرة تلك العقول ولن تتحقق أهداف التنمية وكلما تأخر تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية فسوف یقود ذلك إلى تزايد مضطرد لترك العقول العربية لبلدانها والبحث عن ظروف یجدون أنفسهم وطموحاتهم فیها،وقد ردت الخسائر الناتجة عن هجرة الكفاءات العربية بما قرب من ٢٠٠مليار دولار أمريكي بحسب تقرير منظمة العمل العربية لعام ٢٠٠٦.

واستقراء وبالإضافة إليه وبناء علیه فإن المستويات الاجتماعية للأفراد في الدول النامية ومنها سورية ستتأثر بالظروف الناشئة عن حالة تطبيق آليات اقتصاد السوق والانفتاح الاقتصادي على العالم من زوايا عديدة أهمها :

١- انخفاض في المستوى المعاشي للأفراد بسبب تخفيض أعداد العمالة الكلية في النشاطات الإنتاجية والخدمية كأجراء علاجي لتقليل كلف الإنتاج وبسبب ظهور التقنيات الحديثة المؤتمتة التي حلت محل العنصر البشري ، حيث ستتفاقم مشكلة البطالة بعد أن ارتفع معدل البطالة في العالم إلى الضعف خلال السنوات القليلة الماضية وهو مرشح إلى التزايد ، لان المنافسة في الاقتصاد المعولم لا تعرف الرحمة، ولم یعد هناك فرص عمل، وقد أخذ قسم كبير من العمال والموظفین یتحول

^١كانت، كلاودیو " إمبریالية القرن الواحد والعشرين -بديل ناشطو ومناهضو العولمة،- تعریب: م. ز. ماي
alyassar@hezbollah.org

من عقود عمل نظامية إلى عقود عمل مؤقتة من حيث عدد ساعات العمل أو من حيث مدة العقد. والامثلة كثيرة على ذلك، ففي خلال الأزمة المالية التي عصفت في المكسيك في عام ١٩٩٥ فقد ٣ ملايين عامل لعملهم وانخفضت القوة الشرائية إلى النصف. وفي ألمانيا أكثر من أربعة ملايين فرصة عمل مهددة بالضيق. " وإذا أخذنا حالة سورية، لدينا ٧٥٠٠ عامل وعاملة في قطاع الصناعة التحويلية التابع لوزارة الصناعة، وإذا أضفنا الصناعات التي تدعم الاقتصاد الوطني، بشكل خاص حلج الأقطان، وإنتاج السكر، وصناعات أخرى نصل إلى ما يقرب من ١٠٠٠٠٠٠ عامل، وإذا نظرنا إلى القطاع الإنشائي نجد فيه مائتا ألف عامل، وفي القطاع العام الصناعي والإنشائي هناك إداً مائتا ألف عامل، أي هناك مليون شخص على الأقل يعيشون من خلال العمل في قطاع الدولة الاقتصادي".^١

" إن الاقتصاد القائم على الجدارة العالية والتكنولوجيا المتقدمة يتسبب عن طريق إعادة الهيكلة والتخلص من التعقيد والروتين وما تبع ذلك من تقليص في فرص العمل وتسريح للأيدي العاملة، في تفاقم البطالة وفي خفض عدد المستهلكين في مجتمع الرفاهية، وبالتالي فقد لاحت في الأفق بوادر هزة اقتصادية واجتماعية يصعب التكهّن بمدى خطرها.

فسواء تعلق الأمر بإنتاج السيارات أو أجهزة الحاسوب أو بصناعة المواد الكيماوية أو الأجهزة الإلكترونية أو بشبكة الاتصالات ونحو ذلك، فإن الحال واحدة، وهي "حينما تجري التجارة بالبضائع والخدمات عبر الحدود بكل حرية، تعصف بالعمال بلا هوادة على ما يبدو زوبعة هوجاء تتمثل في فقدان العمل البشري لقيّمته وفي ترشيد يقضي على فرص العمل".^٢

٢ - ارتفاع أسعار معظم السلع المتداولة في الأسواق بنحو كبير لملاحقة تصاعد التكاليف الناتج عن ارتفاع فاتورة مواكبة التطور النوعي في الإنتاج المنافس الداخل

^١ الزعيم، عصام " استراتيجية الإصلاح الاقتصادي في سورية "دراسة القيت في إحدى ندوات جمعية العلوم الاقتصادية في سورية

^٢ هانس - بير مانتين، وهارالد شومان. (ترجمة د. عدنان عباس)، فخ العولمة: (الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، سلسلة عالم المعرفة (٢٣٨)، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٨، ص ١٩٢.

إلى الأسواق المحلية ، وهذا بالتأكيد سيؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للأجور وسيلقي بأعبائه على المستهلك وسيحمله تكاليف مادية وصحية كبيرة لا تتناسب مع دخله .

٣- تغيير في متطلبات أو في قائمة احتياجات الأفراد صعودا ، كمحصلة للغزو الثقافي والفكري المصاحب لثورة الاتصالات التي دخلت بقوة إلى المجتمع كالموبايل والانترنت والقنوات الفضائية.

٤- القضاء على الطبقة الوسطى وتحويلها إلى طبقة فقيرة، وهي الطبقة النشطة ثقافياً وسياسياً واجتماعياً في المجتمعات المدنية، وهي التي وقفت في وجه تيارات التطرف وقاومت قوى الاستغلال والاحتكار تاريخياً.

٥. تهديد النظام السيادي للدولة بعد أن تتمكن المنظمات المالية الدولية من السيطرة على آليات الأعمال من خلال أدواتها وبرامجها الهيكلية وانشغال رجال السلطة فيها بمكافحة البطالة والعنف والجريمة والأوبئة القاتلة.

٦. زيادة الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة في المجالات الاقتصادية والثقافية والتكنولوجيا ويضم العالم حالياً أكبر نسبة للفقراء من مجمل سكان الأرض هي الأعلى في التاريخ.

٧ . ارتفاع نسبة الجرائم وجرائم القتل في العالم فقد دل التقرير الذي أصدرته الأمم المتحدة عن الجريمة والعدالة لعام ١٩٩٩ إلى أن الضغط الاجتماعي والاقتصادي الذي يقاس بالبطالة والتفاوت وعدم الرضا بالدخل . عامل رئيسي في ارتفاع معدل الجريمة، كما أن انتشار أفلام هوليوود وأفلام العنف بما فيها أفلام الكرتون ساعد على انتشار أعمال العنف . . ظهور طبقة فاحشة الثراء تسكن في أحياء خاصة تحت الحراسة المشددة وهي الطبقة التي صعدت على حساب الفقراء والطبقة الوسطى.

٨. هيمنة الثقافة الاستهلاكية وتهميش الثقافات الأخرى ومحاولة طمس الهويات الثقافية للشعوب وظهور " عوامل التفكك و شبه الانهيار المجتمعي الداخلي المعبر عنه بإعادة إنتاج و تجديد مظاهر التخلف بكل مظاهره الطائفية و الاثنية و العائلية و الدينية... الخ ، التي ترافقت مع تعمق الفجوات الاجتماعية ومظاهر الفقر المدقع

بصورة غير مسبقة فيها .^١ ، وستضطر مجاميع منها إلى امتحان مهن بعيدة عن دينها وسلوكياتها وقيمها التي توارثتها وبنتها وحافظت عليها منذ مئات السنين عبر توارد الأجيال .

٤-٤ مسارات التكيف في ظل آليات اقتصاد السوق والانفتاح التجاري

على الرغم من إيماننا المطلق بأن النظام الجديد يحمل آثاراً سلبية تحمل معها قيوداً جديدة على الاقتصاديات العربية إلا إن مسألة الاستفادة من المخارج والمرونة المتاحة حالياً والوقوف بشكل واضح على مستوى منتجاتنا أمر في غاية الأهمية ليكون أساساً لبناء قاعدة إنتاجية متطورة وقادرة على المنافسة وولوج الأسواق المحلية والعالمية ، ويجب أن لا يغيب عن الأذهان من كون العوامل الاقتصادية تلعب الآن دوراً رئيسياً في بناء تلك القاعدة ولا تنحصر الحالة ولا تقتصر على عامل دون غيره ، وإن ذلك لا يعني إهمال العوامل الأخرى كالعوامل الاجتماعية والثقافية التي لا تقل أهمية التركيز عليها عن درجة التركيز على العوامل الاقتصادية ، وبناء على ذلك تتطلب عملية الانتقال أو التحول من الاقتصاد المركزي (المخطط) إلى الاقتصاد المفتوح (اقتصاد السوق) مجموعة من الإجراءات والخطوات والسياسات والتي تتناسب مع آليات وأدوات الاقتصاد الجديد، حيث تأخذ هذه السياسات زوايا واتجاهات متنوعة تطال كافة مرافق النشاطات الاقتصادية وأهمها:

- ١- النشاطات النقدية والمالية .
- ٢- النشاطات التجارية الداخلية والخارجية .

^١ الصوراني "العولمة والعلاقات....مصدر سابق ذكره

- ٣- النشاطات الصناعية والزراعية .
 - ٤- النشاطات الخدمائية (نقل بأنواعه واتصالات بأنواعها) .
 - ٥- النشاطات الاستثمارية الخاصة.
- وتصب هذه التحولات في اتجاه دعم وتنشيط جانب العرض عن طريق :
- ١- تشجيع الاستثمار الخاص ووجوب تشريع القوانين الراعية له.
 - ٢- تخفيض الضرائب عن الشركات .
 - ٣- إلغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية ورفع الحماية عن الإنتاج الوطني .
 - ٤- رفع كل أشكال الدعم عن الاستهلاك .
 - ٥- الحد من تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية واليات السوق.
- كل تلك الإجراءات كأنها الاتجاه المعاكس للنظرية الكينزية التي تهتم بدعم جانب الطلب القائم على التشغيل وضرورة تدخل الدولة من خلال الإنفاق الحكومي .
- إن نجاح الدورة الاقتصادية في تحقيق التشغيل الكامل للموارد والنمو الاقتصادي بدون آثار جانبية يتم بواسطة أدوات ووسائل السياسة الاقتصادية الكلية التي تضم (السياسة المالية -السياسة الضرائبية والموازنة- السياسة النقدية - التسليفية وسياسة التجارة الخارجية) ، ويكون من واجب الحكومة تنفيذ السياسة المالية وسياسة التجارة الخارجية، بينما ينفذ البنك المركزي السياسة النقدية وان تتساق الأهداف البعيدة والقصيرة المدى واختيار الوسائل وصياغة الإستراتيجيات البديلة للسياستين المالية والنقدية هي الموضوع المباشر للبحث في النظرية الاقتصادية الكلية والتي سيكون من الأفضل التركيز على مسألة توخي الدقة في تطبيقها وفق منطق تلك النظرية وفي إطار عدم تجاهل الآثار السلبية الناتجة أو التي ستنتج كحالة تنبؤية مبنية على أساس تحليلي علمي لا يغفل كل المتغيرات كحزمة واحدة أو كحالة منفردة .
- إن اتساع مساهمة دول منظمة التجارة العالمية WTO في التجارة العالمية وهي الآن تستحوذ على "أكثر من ٩٣٪ كما ذكرنا سابقاً ، وهذا بطبيعة الحال يفرض على الدول غير المنظمة أن تخرج من عزلتها وتحاول السير في تكيف وضعها الاقتصادي لتضمن على الأقل تلافي السلبيات الناشئة والمتوقع نشوئها في ظل

الظروف الجديدة وكلما زادت مدة تخلفنا عن الركب كلما زادت الكلفة اللازمة للانفتاح والتعديل والتعايش مع هذا النظام " وعلى الرغم من إيماننا بان الصعوبة الكبرى يمكن أن تكون في إننا لا نستطيع أن ننطلق من حيث انتهى الآخرون لأننا لا نمتلك ما يمتلكون من قاعدة كبيرة من الآليات والمنظمات الاقتصادية المتكاملة ومراكز متنوعة ومتعددة متخصصة بالدراسات والبحوث بكل أنواعها والمستندة على تخصيصات مالية كبيرة ، إلا إن هذا الأمر لا يجب أن يبعث فينا الإحباط والاستسلام لكل ما يرد إلينا، باعتباره الأفضل والأكفأ.

إن التكيف أو التكيف المنشود أو المطلوب لابد وان تخضع له كل القطاعات الإنتاجية (الصناعية والزراعية) الخاصة والعامة والقطاعات الخدمية(البنى الارتكازية والاتصالات والشبكة المالية) لكي يقودنا تحرير التجارة free trade إلى التجارة المتكافئة fairer trade بين المنتجات المحلية الخارجة والمنتجات المستوردة الداخلة ، وان هذا الشيء بطبيعة الحال لا يأتي من فراغ ،بعد أن تجاوز عدد الدول المنضمة إلى منظمة التجارة العالمية ١٤٢ دولة ، لابد للدول النامية أن تنظر إلى التجارة بمنظار نظرتها للتنمية كما يجب أن لا تنظر إلى تلك المنظمة على إنها جمعية خيرية ، لان هناك قواعد وقوانين لها لابد أن تتعلمها تلك الدول لكي تحقق الفائدة المتحققة لغيرها من الدول .

من هنا فإنه يتعين على المؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة كل حسب اختصاصه إيجاد سبل التكيف ، ففي مجال الاستثمار من الضرورة بمكان إيجاد سبل واليات محددة لتوجيهه في القنوات التي يتمتع الاقتصاد المحلي بها بميزة نسبية كما في السياحة على سبيل المثال التي تنشط فيها وتمتلك مقوماتها ، كما إن من عناصر نجاح المنظمات كمستوى جزئي وخصوصا الاقتصادية هو في توفر عنصر الإدارة الناجحة " وأن العناصر الأساسية لأي إدارة ناجحة سواء في الشركات العامة

^١ . الاتحاد العربي لمنتجي الادويه والمستلزمات الطبية(اوبام)"اتفاقية الغات وتأثيرها على الصناعات الدوائية العربية"اجتماع الخبراء العرب لدراسة اثار اتفاقيات الغات على الاقتصادات العربية،القااهرة ،٤-٧ تموز ١٩٩٤،ص١٢

أو الخاصة تتلخص في قدرتها على تطبيق الاستراتيجيات المناسبة والدقيقة واستيعاب حاجات ومتطلبات الزبائن وتقديم المنتجات والخدمات التي تلبي هذه المتطلبات بشكل أفضل من المنافسين ((جودة أفضل وسعر تنافسي)) والحفاظ على نمو مريح وتطوير حصة الشركة من السوق المحلي والتصدير بحيث تكون قادرة على تمويل الاستثمارات الجديدة وضمان استمرارية الشركة.^١ "وان هذه الأشياء يمكن أن نصل إليها عن طريق اعتماد أساسيات ومقومات "يجب على الصناعيين الاضطلاع بها، وواجبات ينبغي لهم تنفيذها كي تستطيع صناعتنا الصمود في الأسواق المفتوحة على مصراعيها أمام المنتجات المتدفقة من كل حذب وصوب، والمسلحة حتى أخصص قدميها والتكنولوجيا والرساميل. ويأتي في مقدمتها رفع قدرتها التنافسية، التي تعني رفع إنتاجية العامل وتطوير المستوى التكنولوجي للمنشأة و تخفيض مستوى الهدر في الوقت والمواد، والتأثير على حجم الطلب المحلي وزيادة نصيب المنشأة من مجموع الصناعات الوطنية والأجنبية في السوق، والاختيار الواعي بين التكنولوجيا المتوسطة والعالية، والإدارة الرشيدة للمنشأة.

إن الاقتصار (لدى البعض) (في تحسين قدرتهم التنافسية على تخفيض الأجور أو اللعب بالموصفات الفنية للسلعة يسيء إلى الصناعة، ويؤدي إلى تسرب اليد العاملة الخبيرة.^٢ لكن المطلوب هو الاهتمام بعنصر مهم من عناصر الإنتاج وهو العنصر البشري وفي هذا السياق يتطلب القيام بإجراءات "تتضمن المهارات والكفاءات الإدارية ((في المشروعات الفردية أو الاستراتيجية)) القدرة على تنظيم الشركة وإدارة العمليات بشكل فعال)) شراء-إنتاج- مبيعات-وتوزيع- حساب التكلفة- والتخطيط والتحكم- وتكنولوجيا المعلومات)) والأهم من ذلك هو تطوير وإدارة الموارد البشرية ((توظيف - تدريب - حوافز - تعويض)) كما تتضمن الخبرة والكفاءة في المجال الصناعي: الأسواق - الزبائن -التقنيات - المنافسين - عوامل النجاح.^٣

^١ أهم توصيات المؤتمر العربي الثالث للمعلومات الصناعية والشبكات

^٢ المنير، بشار "الصناعة الوطنية...مصدر سابق ذكره

^٣ أهم توصيات...مصدر سابق ذكره

وفي مجال الصناعة فأن سورية كغيرها من الدول العربية يتركز النشاط الإنتاجي الصناعي فيها في مجال الصناعات التحويلية ، وتتكون تركيبة ونسب التوزيع من الإنتاج حسب النسب الآتية :

- ١- تشكل الصناعات الغذائية حوالي (٣٨ %) منها وبخاصة الصناعات الزراعية (النباتية والحيوانية) نظرا لتوفر موادها مثل : الحبوب . الزيوت . السكر . الألبان
- ٢- تشكل صناعات الغزل والنسيج والحلج والجلود حوالي (٢٨ %) وهذه الصناعات تعتمد على مواد خام متوفرة في سورية بكميات جيدة مثل : القطن . الصوف . الحرير

عليه ومن خلال هذه التشكيلة توجد فرص للاستثمار جيدة في فروع الصناعات الغذائية والنسجية نظرا لعدم تغطية الصناعات القائمة للطلب المحلي والفرص التصديرية المتاحة هناك بالإضافة إلى ضرورة إقامة مشاريع صناعية في المجالات الكيميائية التي تعتمد على المنتجات البتر وكيمياوية نظرا لتطور إنتاج سورية من النفط والغاز ويأتي في مقدمة هذه المشاريع (صناعة الخيوط التركيبية ابتداءً من المشتقات النفطية ،المواد الأولية الداخلة في صناعات المنظفات والدهانات) .

وحيث إننا في إطار اقتصاد السوق وآثاره ضرورة التكيف أو اتخاذ السبل الكفيلة بتلافي سلبيات التحول للعمل الاقتصادي في ظلّه ، إذا لابد لمؤسسات الأعمال العامة والخاصة الابتعاد عن المنطق القائم على الفوضوية وتبرير الفشل وفق المنطق الكمي من خلال الانحياز غير المدروس نحو المنافع الاجتماعية من انتهاج آلياته والعمل في إطار أهدافها لكي نحقق الفائدة بالإضافة إلى تلافي السلبيات ،ففي ظل آليات اقتصاد السوق، غالباً ما تقيم المنافع بالشكل النقدي وتأخذ شكل تدفقات نقدية أو موارد، بينما تأتي النفقات بشكل إنفاق، بالتالي فالنتيجة من الفعل الاقتصادي هي الفرق بين الموارد والنفقات أي هي الدخل، ولذلك فإن السلوك الرشيد للاقتصاديين تكمن في تعظيم المداخل من النشاط الاقتصادي. وتأخذ نتائج النشاطات الاقتصادية أشكال مختلفة تبعا لتعدد وتنوع تلك النشاطات .

كما ينبغي اعتماد مؤشرات تقييم علمية تبين كفاءة أداء عوامل الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية وبذلك يميز عادة بين فعالية الموارد عندما تقارن النتيجة بأحد عوامل الإنتاج المستخدمة (العمل، الرأسمال، المواد) والفعالية العامة عندما تقارن النتائج بالنفقات العامة للوحدة الاقتصادية ومن أهم مؤشرات قياس كفاءة عناصر الإنتاج أو كفاءة استخدامها نورد المؤشرات التالية :

إنتاجية العمل = النتيجة/نفقات العمل

إنتاجية الرأسمال = النتيجة/الرأسمال المستخدم

إنتاجية المواد = النتيجة/نفقات المواد

كما وينبغي متابعة التغيرات والإضافات في أي من الوحدات المضافة من كميات عناصر الإنتاج الرئيسية واعتماد التحليل الحدي فلا يكفي مثلا رؤية الظاهرة الاقتصادية في شكلها النهائي وإنما في تطورها وتغيرها على أساس تلك الإضافات، أي التقييم مستمر ويتطلب تقييم ليس الظواهر فحسب وإنما تغيراتها أيضا. في هذه الحالة تحدد كفاءة المنظمة الاقتصادية من خلال قدرة إدارتها في سياق متابعة النشاط الاقتصادي (للمعاملات) بمقارنة تغير المنافع مع تغير النفقات في الفعل الاقتصادي المحدد، من جانب آخر فإن متابعة الخدمات العامة تتطلب اهتماما لا يقل شأنًا عن متابعة النشاطات الاقتصادية على المستوى الكلي ونشاطات منظمات الأعمال على المستوى الجزئي ، عليه لابد من مقارنة اثر النفقة العامة من خلال المنفعة العامة المتحققة من جرائها بالإضافة إلى متابعة المنفعة الحدية مع النفقة الحدية بحيث تتفوق المنفعة على النفقة أو تساويها عند تحقق أعظم منفعة بتحقيق الهدف.

وحيث انه في ظل اقتصاد السوق أو الاقتصاد السلعي كما يطلق عليه البعض تقوم العلاقات بين المنتجين والمستهلكين بواسطة التبادل في السوق ، عليه من الأهمية بمكان إيلاء موضوع السوق اهتماما كبيرا من خلال اعتماد أنظمة عمل وتشغيل تتناسب ومنطق النظام الاقتصادي الحر وتوفير شروط تبادل سلعي مرنة داخليا

وخارجيا في ظل من المنافسة المبنية على المنطق الاقتصادي والفني ، وتوفير التشريعات اللازمة لذلك، وبالمحصلة فإن السوق سيكون قادراً على التكيف مع تغيرات النشاط الاقتصادي.

بحسب التحليل الكلي تتحقق التدفقات النقدية والفعالية (المادية) بدون توقف في ظل مساواة النفقات الإجمالية للقطاعات العائلية والشركات والدولة والعالم الخارجي مع الحجم الإجمالي للإنتاج. فالنفقات الإجمالية تقدم الدفعة لنمو العمالة والتشغيل والإنتاج والمداخيل. من هذه المداخل تمويل من جديد نفقات العملاء الاقتصاديين التي تعود من جديد على شكل دخول لأصحاب عوامل الإنتاج فالسبب والنتيجة يتبادلان الأدوار وتأخذ التدفقات الدائرية شكل دورة.

من خلال اعتماد اقتصاد السوق (اقتصاد العرض) فإن مستوى تدخل الدولة سيتغير هو الآخر نحو بالانخفاض وان التسرب والضح سيتغير بسبب تغير مستوى التعامل مع العالم الخارجي لصالحه طبعاً كما هو معلوم وبالتالي سينعكس سلباً على حجم الإنتاج وسوف ينخفض مما يعني انخفاض دخول العملاء الاقتصاديين بالإضافة إلى انخفاض النفقات الإجمالية بسبب تراجع قدرة الدولة على التدخل كل ذلك سيؤدي إلى تخفيض الطلب الإجمالي، لذلك فإن مهمة السياسة الاقتصادية الكلية تكمن في إيجاد وسائل تنشيط النفقات وتنشيط مؤسسات الإنتاج أفقياً وعمودياً بغية إشاعة وتحقيق استقرار الطلب الإجمالي، وفي هذا الإطار تقترح النظرية الكينزية لحل هذه المسألة تغيير مقادير النفقات الحكومية والضرائب وعرض النقود ، أما النقديون فيقترحون تغيير الكتلة النقدية.

لقد كان هدفنا في هذا المبحث هو محاولة للوقوف على إمكانية التكيف أو التكيف للاقتصاد من خلال آلياته وأدواته وعلى المستوى الكلي من خلال المتغيرات الكلية والجزئي على مستوى القرارات الخاصة ، وان انتهاج أي سبيل من اجل تقليل الآثار ومسك الخيط بقوة هو المهم والاهم هو عدم تجاهل واقع الاقتصاد والعمل وفق ذلك

النتائج والمقترحات :

أولاً-النتائج:

١-ان التغيرات التي يتعرض لها الاقتصاد السوري الناتجة عن تطبيق اقتصاد السوق وما تمخض عن الانفتاح على العالم والبدا بالسير في طريق تحرير التبادل التجاري، تتجسد وتؤشر من خلال المؤشرات الخاصة بقطاعات الاقتصاد المختلفة (الصناعية والزراعية والخدمات) حيث ازدادت أهمية قطاع الخدمات كونه القطاع الأحدث بروزا والأكثر تماسا واحتياجا له لتحقيق أهداف الواقع الجديد بمؤسساته واحتياجاتها ، وقد كان ذلك التزايد في الأهمية على حساب القطاعات الأخرى من حيث شكل الملكية والمؤسسات .

٢- من نتائج تحرير التجارة والانفتاح دخول المنتجات المستوردة إلى الأسواق المحلية سينجم عنه استحقاقات جديدة تفرض على المنتج المحلي،اهمها السعي حثيثا من اجل تطوير المنتجات عموديا (نوعيا) للمحافظة على حصتها في الأسواق وتلافي الآثار السلبية الناشئة ،وابرزها احتمالات الخروج من السوق والاعلاق، تحت تأثير المنافسة وفقدان الدعم والرعاية في ظل (أبوية) الدولة.

٣- لم يعد العمل ورأس المال والتكنولوجيا وحدها التي تحدد مستويات نسب النمو بل أصبحت تغيرات الأسعار محدد مهم ومؤثر وخصوصا في الدول الناشئة ومنها سورية بحسب الآليات الاقتصادية الجديدة التي فرضتها العولمة بمؤسساتها العملاقة .

٤- إن الفلسفة الاقتصادية والنظام الاقتصادي حسب نوعه عامل مؤثر على نسب النمو وان اختلاف معدلات النمو المستخرجة سنويا في الدول المختلفة هو مؤشر مهم على خلفية تنوع الأنظمة الاقتصادية المتبعة في تلك الدول .

٥- النظام الاقتصادي في سورية يعتمد على التعددية الاقتصادية حيث يوجد قطاع عام ، مع وجود قطاعين خاص ومشارك والاقتصاد السوري اقتصاد نامي متعدد الموارد .

٦-كانت معدلات تركيب الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الزمنية من ١٩٩٥ - ٢٠٠٦ موزعة على نشاطاته القطاعية حيث كانت مساهمة القطاع الزراعي

تساوي (٢٤,١٪) والقطاع الصناعي (٢٨,٨٪) أما باقي القطاعات من البناء والتجارة والنقل والمال والتأمين والخدمات فتشكل ما يقرب من (٤٧٪).

٧- شكل الادخار ما نسبته (١٩,٤٪) من الدخل القومي في العام ٢٠٠٦ ، أما معدل الاستثمار فقد شكل ما يقارب (٢١٪) في العام ذاته وان تعادل هاتين النسبتين تقريبا هو مؤشر يدل على ان اغلب الاستثمارات بل معظمها تعود إلى المدخرات المحلية ، ويتوزع التكوين الرأسمالي الإجمالي على الزراعة بنسبة (١٢٪) والصناعة والتعدين بنسبة (٢٥٪) والنقل والمواصلات بنسبة (١٤٪) والسكن والقطاعات الأخرى بنسبة (٤٩٪) .

٨- على عكس المتوقع في ظل ظروف الانفتاح واقتصاد السوق فقد تأرجحت أهمية القطاع الخاص منذ العام ٢٠٠١ حيث كان يشكل ٤٧ % من الإنتاج الصناعي غير النفطي مقابل ٥٣ % للقطاع العام ، وقد يعود ذلك إلى تراجع أهمية مؤسسات القطاع الخاص الإنتاجية بسبب المنافسة التي تتعرض لها من السلع المستوردة وفق الآليات الجديدة من جانب بالإضافة إلى تزايد مؤشرات القطاع العام مع زيادة إنتاج النفط وتزايد قيمته في الأعوام القليلة الماضية من الجانب الآخر.

٩- كما في اغلب الأقطار العربية فان نشاط الإنتاج وخصوصا الصناعي السوري بدأ واستمر في إطار سياسة الإحلال محل الواردات وتركز الثقل النوعي والكمي في مجال الصناعة التحويلية مع تواضع في التكثيف الرأسمالي ، بالإضافة إلى الاعتماد الكبير على الحماية الوطنية للمنتج المحلي هذه العوامل أدت وستؤدي إلى عدم القدرة على الصمود والمنافسة أمام الإغراق الناتج عن الحركة التجارية الحرة عبر الحدود للسلع الأجنبية.

١٠- تلعب التجارة الخارجية دورا هاما في الاقتصاد السوري وفي التنمية الاقتصادية ، حيث إنها تؤمن الاحتياجات الاستثمارية من خلال تأمين الآلات والتجهيزات وبعض أنواع الخامات الضرورية لتنفيذ عمل المشروعات الإنمائية ، بالإضافة إلى تلبية الحاجات الغذائية المتزايدة للسكان إلى مستوى لا يستهان به

، وفي الوقت نفسه تساهم الفوائض المحصلة من تصدير بعض المنتجات السورية في عملية النمو الاقتصادي .

١١ - تشير إحصاءات التجارة الخارجية إلى تدهور شروط التبادل التجاري مع دول العالم بسبب اعتماد الصادرات السورية على المواد الخام الأولية والسلع ذات التقنية المنخفضة على الرغم من تحسن أسعار النفط العالمية ، حيث بلغ معدل نسبة الصادرات إلى الإنتاج من السلع والخدمات ما نسبته (٢٠,٣٤٪) خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦ ، كما يسيطر القطاع العام على الحصة الأكبر من الصادرات ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط الذي يملكه القطاع العام، ومن حيث المكونات السلعية المصدرة فأن السلع الاستهلاكية تستحوذ على ما يقرب ٣٦٪ فيما لا تشكل السلع الرأسمالية المصدرة إلا بحدود ١٪.

١٢ - يشترك قطاع الاستيراد مع قطاع التصدير في نسبتهما من الإنتاج السلعي حيث نجد أن معدل نسب الاستيراد إلى الإنتاج من السلع والخدمات يقارب (٢٠٪) خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦ ، لكن القطاع الخاص يستحوذ النسبة الأعلى من المستوردات حيث اقترب من ٤٠٪ في الأعوام الأخيرة ، أثر إجراءات تحرير التجارة الخارجية ، والتبادل التجاري المرن أو غير المقيد .

١٣ - يعود تدني الاستيراد واقتربه من نسبة التصدير الى تواضع المستوردات الرأسمالية (الآلات والأجهزة) حيث لا تشكل سوى ١١٪ تقريبا في عام ٢٠٠٦ بالمقارنة مع المستوردات من المواد ذات الاستخدام الصناعي ومستوردات الوقود والزيوت المعدنية والأغذية والمشروبات والتي تشكل حوالي (٤٠٪) .

١٤ - لم يستطع القطاع الصناعي تغطية الطلب المحلي عليه على الرغم من ان فرص الاستثمار جيدة ومتاحة ومحمية بالتشريعات والقوانين إلى حد كبير وخصوصا في فروع الصناعات الغذائية والنسيجية، وهناك حاجة لإقامة مشاريع صناعية في المجالات الكيميائية التي تعتمد على المنتجات البتر وكيمياوية نظرا لتطور إنتاج سورية من النفط والغاز.

١٥ - على الرغم من توفر مستلزمات ومقومات التطور والنمو مثل سعة الأراضي الزراعية وتوفر المياه إلا إن القطاع الزراعي نجده متواضعا من حيث نسبة إنتاجه

إلى الإنتاج من السلع والخدمات والتي لم تقترب من ٢٠٪ وحسب المؤشرات الأخيرة المستخرجة .

١٦- اثر النظام الاقتصادي الجديد على قطاعات الاقتصاد الصناعية والزراعية وعلى مؤشرات التجارة الخارجية واثبت ذلك الأثر من خلال استخراج معامل الارتباط لكل متغير عبر الفترة الزمنية المعتمدة في هذه الدراسة ، وان الاختلاف الوحيد هو في درجة أو مستوى التأثير النسبي للجزء مقارنة بالكل المتأثر.

١٧- لقد فات دعاة التحرر شيئاً مهماً وهو التفوق النوعي للمنتج الأجنبي على المنتج المحلي الذي هو على حصيلة تراكم خبرة عمرها الفارق الزمني واليات العمل المتطورة وأنظمة التشغيل وفق منطق الامثلية الاقتصادية التي تعمل في ظلها شركات العالم.

١٨- إن الدول خارج منظمة التجارة العالمية ومن بينها سورية ستكون مضطرة لقبول توفير حماية طبقاً لمستويات الاتفاقية أو ربما أعلى منها في إطار الاتفاقات التفضيلية التي تدخل فيها كما في اتفاقات المشاركة مع الاتحاد الأوروبي، وقد تكون عرضة لفرض إجراءات أحادية عليها من جانب بعض الدول المتقدمة وقد تكون مجبرة على توفير شروط ومعايير الحماية الملحقة في تلك الاتفاقية في إطار عقود التراخيص التي تبرمها مع الشركات.

١٩- ستجد الصناعة العربية السورية نفسها أمام احتمالية التوقف أو دفع رسوم مرتفعة على العلامات التجارية وأسرار المعرفة لاسيما الصناعة الدوائية التي تحوي آلاف المنتجات اغلبها تحمل علامات وأسرار معرفة خارج ضوابط قوانين الملكية الفكرية، وهذا ما سوف يؤدي إلى ارتفاع أكلف وبالتالي صعود الأسعار وانخفاض الطلب على السلع، كما سيؤدي إلى عدم التوازن بين حماية حقوق الملكية الفكرية والمصالح والأهداف الوطنية بسبب المبالغة في مستويات الحماية الفكرية .

٢٠- تقتضي الخصخصة تعزيز مركزية ودور القطاع الخاص بأهدافه القائمة على تحقيق أقصى منفعة فردية ، وان أول من سيتأثر بذلك هو المشروع التنموي الوطني أو القومي، كما سيتقلص دور الدولة وبالتالي يؤدي ذلك إلى اضمحلال

القدرة الصناعية الوطنية ، والتبعية الاقتصادية المفرطة للشركات المتعددة الجنسيات من خلال الهيمنة المفرطة لرأسمال الخاص عبر منظومة مشاريع الخصخصة .

٢١- إن إزالة القيود على الاستثمار الأجنبي من أساسيات اتفاقية الاستثمار المتعلقة بالتجارة ، عند تطبيقها ، وإن ذلك سيعزز ويكرس سيطرة المستثمرين على المصانع المملوكة كلاً أو جزءاً لهم مقابل اضمحلال القدرة الوطنية .

٢٢- إن الأزمة المالية التي عصفت بالولايات المتحدة الأمريكية وانعكست على العالم والتي لم تنتهي بعد أثبتت ما تخوف منه علماء ومنظري الاقتصاد حول شمولية وحتمية التأثير العالمي بالمشاكل الاقتصادية التي يتعرض لها عالم المال والأعمال المتقدم في ظل العولمة ومؤسساتها وبالتالي دفع من لا يملك جزء من فاتورة إعادة الانعاش في إطار الشراكة .

٢٣- من النتائج المهمة لتطبيق اقتصاد السوق هي إعادة توزيع كبيرة لدخول عوامل الإنتاج والتي ترتبط بتغير الملكية بفعل الخصخصة وهي من أهم نتائج وأهداف اقتصاد السوق، وغالباً تكون تلك الدخول مصدرها النشاط الإنتاجي ، حيث ستذهب عوائد تلك العوامل إلى فئة قليلة من المجتمع ، يرافق ذلك بروزها كطبقة مترفة وبون شاسع بينها وبين الطبقات الأخرى والتي ستتسع بمرور الوقت.

ثانياً- المقترحات:

١- من الضروري أن تتبنى المؤسسات الاقتصادية في قطاعات الاقتصاد الوطني عمليات الاندماج أو التكتل بकारتلات أو ترستات سعياً وراء الاستفادة من وفورات الحجم وكثافة رأس المال وتحقيق أقصى الأرباح الممكنة بالإضافة إلى تعزيز دورها التنافسي وتشجيع المنافسة، وكذلك استغلال الطاقات غير المستغلة.

٢- تكثيف الاهتمام بالاستثمار البشري بجوانبه الإدارية والسياسية والتعليمية وتشمل :

- تطوير مؤسسات الدولة إداريا ورفع مستوى التأهيل والتدريب لرفع كفاءة الأيدي العاملة من خلال تطوير وإدارة الموارد البشرية (توظيف - تدريب - حوافز - تعويض) ، وخلق قاعدة علمية تكنولوجية محلية .
 - اختيار الإدارات الماهرة والخبيرة وفقا للأسس العلمية المعتمدة عالميا من حيث الخبرة والتخصص والمرونة والملائمة والتكيف .
 - منح الصلاحيات الكاملة لإدارات المؤسسات وخصوصا في المجالات الحيوية مثل (سياسة الانتاج ، سياسة التسويق ، سياسة التشغيل والسياسة المالية) التي تؤثر على تطور ونمو المؤسسات التي يقومون على ادراتها ليتسنى لهم العمل وفق منطق ومتطلبات اقتصاد السوق .
 - ايجاد شراكات استراتيجية مع المؤسسات المتطورة التي سبقت المؤسسات المحلية في سورية في مجال تدريب الكوادر والتطوير البشري
- ٣- توفير الاطار القانوني للشركات الانتاجية بغرض التحول الفعلي من الاقتصاد المركزي الى اقتصاد السوق ، على ان تكون لها استقلال مالي من حيث التمويل (ان تمويل نفسها بنفسها) مع عدم فرض اجنדה ذات اهداف اجتماعية كمعالجة البطالة مثلا او ان تقوم بانتاج منتجات بعيدا عن متطلبات السوق من حيث النوع والكم والمكان .
- ٤- الاهتمام بالامور التسويقية وتبني طرق التسويق الحديثة مع توفير متطلباتها (نوع المنتج ، توقيت الانتاج ، مكان الانتاج ، الترويج والاعلان ، الاسعار ، الاهتمام بالزبائن والعملاء ، دراسة تحليلية للسوق والوسطاء) .
- ٥ - التأكيد على أهمية الإرتقاء بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبناء اقتصاد المعرفة وتطوير الأنظمة والإجراءات المرتبطة بالمعلومات، من اجل انجاح السياسات والبرامج والمشاريع الصناعية.
- ٦- دعم المؤسسات البحثية الفنية والاقتصادية وتوفير المخصصات والمستلزمات اللازمة لتطويرها ، والتنسيق مع الجامعات والمعاهد لتوفير وتوسيع الإختصاصات المتعلقة بالتكنولوجيا الحديثة والصناعات الحديثة .

٧- عدم الاعتماد على نقل تجارب الغير وتطبيقها لدينا حرفيا بسبب اختلاف المقومات والمحددات بين اقتصاد وآخر .

٨- ايجاد نظام حوافز مجدي لتشجيع العقول المهاجرة واستقطابها الى الداخل، والاستفادة من خبرتها واحتكاكها بالعالم المتقدم .

٩- ان اجراء الاتفاقيات مع الشركات والمؤسسات البحثية العالمية عاملا مهما يحقق الاحتكاك واستيعاب طرق البحث لديهم، هذا بالاضافة الى انها محاولة للاستفادة من مشاركة الدولة بتمويل البحث والتطوير مركزيا كوسيلة مقابلة لرسم تراخيص التقنيه، واقامة حلقات ومؤتمرات علميه تضم المتخصصين في مجالات الانتاج والحقول الاكاديميه ايضا.

١٠ - الاهتمام بشكل اوسع واكبر بالاستثمارات المحلية والعربية العامة والخاصة وبالمجالات ذات الميزة النسبية مثل (العقارات والمشاريع السياحية) التي يتمتع بها الاقتصاد السوري وكذلك الصناعات ذات التكنولوجيا الحديثة ، أي توجيه الاستثمارات، والاهتمام بعرض مجالات الاستثمار على المستثمرين وتشجيعهم على الدخول في مشاريع مشتركة او مستقلة من خلال ايجاد التشريعات والقوانين التي تحمي تلك الاستثمارات ،مع التركيز على إعطاء مسالة الاستثمار في الصناعات التصديرية أهمية وأسبقية اولى للتعويض عن صادرات النفط في حال نضوبه والابتعاد عن خاصية الاقتصاد وحيد الجانب .

١١ - الاهتمام بادارة غرف الصناعة والتجارة و الإتحادات الصناعية النوعية من خلال توفير الاطار القانوني لعملها وتشجيعها على الانفتاح على العالم الخارجي ، والعمل على زيادة استقطابها لكبار الصناعيين والتجار المحليين .

١٢ - زيادة اهتمام الدولة في إدارة الاقتصاد وخصوصا بضرورة اعادة هيكلة اغلبية مؤسسات القطاع العام وإعادة تأهيل المنشآت الصناعية الاكثر تاثرا بالواقع الجديد في ضوء مستجدات تحرير التجارة الخارجية من جميع القيود لغرض التوجه نحو اقتصاد السوق وتنشيط دور القطاع الخاص وتعزيز روح الانتماء الوطني لديه ، بالإضافة الى التركيز على استخراج مؤشرات كفاءة الاداء لقياس مدى نجاح وتطور المؤسسات من عدمه .

١٣ - تطوير البنية التحتية، وإنشاء المجمعات الانتاجية ذات الروابط الخلفية والامامية (التشابك القطاعي) ، كما ان مسألة الاهتمام بالصناعات المتحركة تعد من الامور الاكثر الحاحا لكونها لا تتطلب وقتا طويلا لإنشائها كما انها تتحرك وفقا لمتطلبات استمرارها واهمها توفر عوامل التوطن الصناعي(المواد الاولية والعمل والاسواق) .

١٤ - تطوير وتحديث قطاع الخدمات بالشكل الذي يتطلبه الاقتصاد المفتوح من خلال التوسيع الكمي والنوعي والتشريعي للقطاع المصرفي والاهتمام بالسياسات والمؤسسات المالية الاخرى كاسواق الاوراق المالية وكذلك تطوير قطاع الاتصالات وتنويعه من حيث الملكية أي افساح المجال لمنظمات قطاع الاعمال الخاصة للعمل فيه .

١٥ - يتطلب النشاط الانتاجي وخصوصا الصناعي تكثيفا عاليا لراس المال (CAPITAL INTENSIVE) والتكنولوجيا (TECHNOLOGY INTENSIVE) وعليه فان التركيز على هذا الجانب له اسبقية واهمية كبرى لاسيما ان الشركات العملاقه في هذا المجال هي التي تحتكر التكنولوجيا (الابتكارات وحقوق الامتياز) وتمتلك او تخصص رؤوس اموال طائله وضخمه , كما انها صناعه تعتمد على التخصص (SPECIALISATION), والمهارات الراقية (HIGH SKILLS) .

١٦ - اعتمدت الصناعة السورية في القطاع العام على ما يمكن تسميته (بالابويه)^١, الامر الذي ادى الى تبنيها استراتيجيات معتمده بشكل اساسي على الدعم الحكومي , بالتالي فانها لا بد لها من ان تعتمد على نفسها بنفسها ونسيان الماضي من اجل ان تستطيع الاستمرار و المنافسة المحلية والإقليمية والعالمية في ظل ظروف الاقتصاد العالمي الجديد .

١٧ - السعي لايجاد وتشجيع صيغ المشاركة والاندماج بين المصانع والمشاريع الانتاجية الاخرى في القطاع العام والخاص والمشارك حيث ان الاندماج يزيد من

^١ وتعني تبني الدولة لسياسة الدعم والاعانات المادية والادارية المباشرة وغير المباشرة لاحدى المنظمات الصناعية

القدرة التشغيلية، ولأن النشاط الانتاجي وخصوصا الصناعي يتطلب قدرات عالية من التخصص والمهارة ورأس المال واعتماد مبدأ التخصص لضمان عدم التقاطع في الانتاج .

١٨ - اعتماد بدائل عن الرسوم الجمركية كوسيلة من وسائل تمويل الموازنة مثل ضريبة القيمة المضافة ورسوم الخدمات للغير وضريبة المبيعات .

١٩ - ايجاد مركز وطني للمعلومات والاختراعات يتولى البحث والدراسة في البدائل المحلية للابتكارات المستوردة يمتلك خاصية معنوية وإدارية ومالية وقانونية ، بغرض تلافي الوقوع في فخ ضوابط وشروط تطبيق اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية والسياسات المتشددة التي تتبعها الدول الصناعية في نقل التكنولوجيا من جانب ، بالإضافة الى احتمالية قيام اصحاب الاختراعات استثمار مخترعاتهم ذاتيا ويسوقونها كمنتج نهائي من جانب اخر .

٢٠ - تشجيع النشاطات التصديرية وايجاد السبل التي لا تتعارض وشروط الانضمام الى منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات الصادرة عنها والاستفادة من تجارب الآخرين في هذا المجال وفي هذا السياق يمكن اعتماد الاجراءات التالية :

أ- منح تسهيلات اكبر في مجال رسوم وضريبة اليراد المتأتي من الصادرات ومن بين البلدان التي تعمل في اطار هذا الاجراء (اورغواي ، ايرلندا ، البرازيل..).

ب- تقديم تسهيلات نقدية وإدارية لأغراض الترويج للمنتجات المحلية خارج القطر كالمشاركه في المعارض واعداد الاعلانات واساليب الدعاية الاخرى ومن بين الدول التي ركزت على هذا الاسلوب (بريطانيا،الدنمارك ،بلجيكا ،السويد،النمسا،هولندا..).

٢١ - ان يكون الاستيراد بعيدا عن التقييد والتسيير بحسب القطع الاجنبي مثلا ، وان يكون استجابة للحاجة الفعلية للسوق المفتوحة والياتها بالإضافة إلى حاجة الاستثمارات .

٢٢ - توفير الأسس والمقومات الصحيحة لإقامة نظام تصدير حر يضم كل ما يمكن تصديره من الفائض عن الحاجة المحلية ، سواء كان مصدره القطاع العام أو الخاص طالما إن الاقتصاد تبنى نظاما جديدا أو مختلفا (أي اقتصاد

السوق) عما كان معمولاً به في ظل النظام الاشتراكي، كما إن التجارة الخارجية يجب أن تكون متكاملة من حيث الآليات والأسس بين الاستيراد والتصدير وأن تكون خاضعة لمتطلبات السوق العالمي.

٢٣ - إعطاء الحرية الاقتصادية الكاملة المنضبطة والمقننة للقطاع الخاص عند ممارسته لنشاط التجارة الخارجية من حيث نوع السلع المصدرة والمستوردة والتمويل اللازم لها .

٢٤ - ايجاد او تطوير نظام ادارة متناسق لادارة وتنفيذ التجارة الخارجية يضمن عدم تقاطع او تكرار الاجراءات بين مؤسسات ادارة النشاط التجاري كالتجارة الخارجية والجمارك والمصارف والدوائر التجارية في السفارات والنقل والمواصلات والتأمين مع تسهيل تلك الاجراءات لضمان انسيابية دخول وخروج السلع بسرعة وفي المكان والسعر المناسبين.

٢٥ - إعطاء تشريعات مناسبة تسهل توسيع إنشاء المؤسسات المالية والنقدية كأسواق المال والمصارف وفتح المجال للانتمان والاستثمارات الخارجية فيها بغرض الاستفادة من خدماتها في تمويل النشاطات الإنتاجية والتجارية .

٢٦ - تطوير النظام الضريبي بما يتلاءم وإعادة التوزيع للدخول المتأثر بالخصخصة (انتقال الملكية من القطاع العام إلى الخاص) في ظل اقتصاد السوق ، على أن يضمن ذلك التطوير توفير الموارد لمساعدة الطبقات التي تأثرت بفعل تلك التغيرات مع ضمان عدم تضرر مسيرة عمل المؤسسات الجديدة من حيث العائدية وطريقة العمل .

- ١ - امين,جلال"العولمة والتنمية العربية..من حملة نابليون الى جولة اورغواي ١٧٩٨-١٩٩٨م"مركز دراسات الوحدة العربية,بيروت, ٢٠٠١م.
٢. الحمش ,منير"العولمة ليس الخيار الوحيد"الاهالي للطباعة,دمشق , ط١ , ١٩٩٨م.
- ٣- الجميلي ,حميد؛واخرون"الاقتصاد الصناعي"دار الكتب للطباعة والنشر,جامعة بغداد, ط١ , ١٩٧٩م
- ٤ - روبنسون,جوان؛ وجون ايتويل"مقدمه في علم الاقتصاد الحديث "ترجمة فاضل عباس مهدي ,دار الطليعه,بيروت, ١٩٨٨ م .
- ٥ -زكي ,رمزي"العولمة الماليه..الاقتصاد السياسي للراسمال الدولي"دار المستقبل العربي, ط١ , ١٩٩٩م.
- ٦ - طاقه,محمد"العولمة الاقتصادية"مطبعة السطور,بغداد, ط١ , ٢٠٠١م.
- ٧- العيسوي,ابراهيم"الغات واخواتها..النظام الجديد للتجاره العالميه ومستقبل التنميه العربيه"مركز دراسات الوحدة العربيه,بيروت, ط١ , ٢٠٠١م.
- ٨- فريدمان ,توماس"السياره ليكساس وشجرة الزيتون..محاوله لفهم العولمه"ترجمة ليلى زيدان ,الدار الدوليه للنشر والتوزيع ,القاهره , ٢٠٠٠م.
- ٩- مصطفى ,عبد العزيز؛ كداوي ,طلال "تقييم المشاريع الاقتصاديه ,دراسه في تحليل الجدوى الاقتصاديه وكفاءة الاداء" مديرية دار الكتب للطباعة والنشر,جامعة الموصل, ط١ , ١٩٨٦ م.
- ١٠ - المسافر,محمود خالد"العولمة الاقتصادية..هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب"بيت الحكمة, ط١ , بغداد, ٢٠٠٢م.
- ١١ - مسعد,محي محمد"ظاهرة العولمه..الاوهام والحقائق" مكتبة الاشعاع, ط١ الاسكندريه-مصر, ١٩٩٩م.
- ١٢ - هيرست,بول؛وجراهام تومبسون"مساءلة العولمه,الاقتصاد الدولي وامكانات التحكم"ترجمة ابراهيم فتحي,المجلس الاعلى للثقافه, ١٩٩٩م.

- ١٣- المغربي، د كامل محمد "ادارة الانتاج والتنظيم الصناعي" جامعة مؤتة-دار الفكر للنشر والتوزيع -عمان - الاردن ٢٠٠٣
- ١٤- عبد الحافظ، د.عبد الرشيد "الاثار السلبية للعولمة على الوطن العربي وسبل مواجهتها" عربية للطباعة والنشر ، مصر ٢٠٠٥
- ١٥- العمادي، د.محمد "تطور الفكر التنموي في سورية" دارطلاس-دمشق-ط ١ - ٢٠٠٤
- ١٦-العولمة والاقليمية - د.ريتشارد هيجوت ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ابو ظبي ١٩٩٨ .
- ١٧- العظم، د.صادق و د. حسن حنفي "ما العولمة -" ، دار الفكر دمشق ، ط ٢ . ٢٠٠٠ .
- ١٨- برهان غليون و د.سمير محمد امين "ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، دار الفكر، دمشق ط ٢ ٢٠٠٠
- ١٩- هانس- بير ماتين، وهارالد شومان. (ترجمة د. عدنان عباس)، فخ العولمة: (الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، سلسلة عالم المعرفة (٢٣٨)، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٨، ص ١٩٢ .
- ٢٠- عبيد، د.نايف علي "العولمة مشاهد وتساؤلات " مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ابو ظبي ٢٠٠١ .
- ٢١- عبد الغني، د.مصطفى "الجات والتبعية الثقافية " الهيئة العامة للكتاب القاهرة ، مكتبة الاسرة ١٩٩٩ - ص ٧٢
- ٢٢- غينادي زوغانوف ترجمة عدنان جاموس "العولمة والعلاقات الدولية" مكتبة ميسلون دمشق ٢٠٠٢ - ص ١٦
- ٢٣- سليمان ،عدنان- اعداد وترجمة "اقتصاد السوق الاجتماعي واتجاهات تطوره المستقبلية" ط ١ ٢٠٠٥ دار الرضا للمعلومات-دمشق
- ٢٤- د.جمعة، محمد صالح "السياسة النقدية في سورية واثرها في نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٠ ط ١ - ٢٠٠٥ - دار الرضا للمعلومات-دمشق.

- ٢٥- البني ،حازم "الاقتصاد الكلي" المؤسسة الحديثة للكتاب -طرابلس -لبنان ٢٠٠٦.
- ٢٦- الطائي غازي "الاقتصاد الدولي" دار الكتب للطباعة والنشر -جامعة الموصل - ١٩٩٩ .
- ٢٧- النجار، اسكندر مصطفى "مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية" وكالة المطبوعات -الكويت ١٩٧٦ .
- ٢٨- البلاوي، حازم "نظرية التجارة الدولية" منشأة المعارف بالاسكندرية ١٩٦٨
- ٢٩- الحسناوي، كريم مهدي "المدخل الى الاقتصاد الدولي" مطبعة التعليم العالي - بغداد ١٩٨٠ . ٣٠- يونس، محمود "مقدمة في نظرية التجارة الخارجية الدولية-الدار الجامعية للطباعة والنشر -بيروت -١٩٨٦
- ٣١- يسري، عبد الرحمن "مقدمة في الاقتصاد الدولي" دار الجامعات المصرية- الاسكندرية ١٩٨٣ .
- ٣٢- كنونة، امين رشيد "الاقتصاد الدولي" مطبعة الجامعة -بغداد ١٩٨٠
- ٣٣- الجاسم ،محمد علي "القواعد الاساسية (الاقتصاد الدولي) الكتاب الاول (التبادل). مطبعة دار الجاحظ-بغداد ١٩٧٦ .
- ٣٤ - لعلو، فتح الله "الاقتصاد السياسي/توزيع المداخل "دار الحداثة -لبنان - بيروت ١٩٨١.
- ٣٥- الشنواني ،صلاح "الادارة التسويقية الحديثة /المفهوم الاستراتيجية- كلية التجارة - جامعة اسيوط- مؤسسة شباب الجامعة ١٩٩٦.
- ٣٦- حسين، مجيد علي وعفاف عبد الجبار "الاقتصاد القياسي-النظرية والتطبيق" دار وائل للنشر-الاردن -عمان ط١ - ١٩٩٨.
- ٣٧- فريدمان ،توماس "السياره ليكساس وشجرة الزيتون..محاوله لفهم العولمه"ترجمة ليلي زيدان ،الدار الدوليه للنشر والتوزيع ،القاهره ،٢٠٠٠م.
- ٣٨- الحريري ،محمد خالد "العلاقات الاقتصادية الدولية" منشورات جامعة دمشق، ٢٠٠٣، ط١١.

- ٣٩- السيد ياسين "العرب والعولمة" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٨ ص ٣٠-٣١
- ٤٠- ممدوح، محمود منصور "العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والابعاد، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، ٢٠٠٣
- ٤١- زلوم، عبد الحي يحيى، نذر العولمة، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط ١.
- ٤٢- الاطرش، محمد "العرب والعولمة" تحرير اسامه الخولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ١، ١٩٩٧م.

الدوريات والبحوث والدراسات

- 1- عدنان سليمان، الطريق-وجهات نظر حول مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي اقتصاد السوق الاجتماعي واتجاهات تطوره المستقبلية الموقع الالكتروني www.iraqcp.org
- ٢- اسماعيل زايير حوارات في اقتصاد المستقبل "١" - بين نمور آسيا والشكلانية الديمقراطية ٣١-١٠-٠٧ الموقع الالكتروني www.mosgcc.com
٣. ادم، محمد "العولمة واثرها على اقتصاديات الدول الاسلاميه" جريدة النبأ، العدد ٤٢، شباط ٢٠٠٠م.
٤. امين، سمير "مؤسسات بريتن وودز، خمسون عاما بعد انشائها"، الجمعيه العربيه للبحوث الاقتصاديه، مجلة بحوث اقتصاديه عربيه، العدد الرابع، القاهرة ١٩٩٥م.
٥. الاطرش، محمد "العرب والعولمة.. ما العمل" مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٢٩، اذار ١٩٩٨م.
٦. امين، محمود "العولمة وتأثيرها على العالم العربي" جريدة البيان عدد يوم ١٣-١٠-٢٠٠٠م الموقع WWW.albain.com
٧. امين، سمير "ملاحظات حول العولمة" مجلة الفكر العربي، معهد الانماء العربي، العدد ٦٦، ١٩٩١م.

٨. أبو حسنه , نافذ "العولمة المتوحشه.. سياسات الافكار والتجويح" الموقع

WWW.google.com

٩. بهاء الدين, محمد "انعكاس العولمة على الرعايه الصحيه والبدائل المتاحه" المركز القومي للبحوث الاقصاديه, القايره ٢٠٠١م, الموقع

WWW.islamset.com.

١٠. الجابري, علي حسين؛ وآخرون "العولمة والمستقبل العربي" سلسلة المائده الحره , السلسله ٣٧, بيت الحكمة , بغداد, ١٩٩٩م.

١١. الجميلي, حميد "الاقتصاد العربي وطروحات الاقتصاد السياسي للعولمة" مجلة افاق عربيه, العدد ١١-١٢ ١٩٩٨م.

١٢. الجميلي , حميد "البعد الايدولوجي للعولمة الاقصاديه وانعكاساتها على مستقبل الاقتصاد العربي" ساسله ٣٧, بيت الحكمة , بغداد ١٩٩٩م.

١٣. الجميلي , حميد "الصناعه التحويليه العربيه .. الاشكاليات وتحديات المستقبل" مجلة تنمية الرافدين, العدد ٦٥ , ٢٠٠١م.

١٤. الجميلي , حميد "استشراف مستقبل الاقتصاد العربي في ظل المتغيرات الدوليه " سلسله المائده الحره ٢ , بيت الحكمة, بغداد, تموز ١٩٩٧م . - .

١٥- جميل ، قدري " الفساد قضيه اقتصاديه لكن حلها سياسي بالدرجه الأولى! :هناك ثنائيه وهميه: إما قطاع عام فاسد أو ليبرالية فوضويه" - ٢٤/٠٩/٢٠٠٦ - مجموعة المستثمرون - مجلة المستثمرون - دليل المستثمر العالمي - ألمانيا.

١٦- الزعيم ، عصام " اقتصاد السوق الاجتماعى "محاضرة في غرفة صناعة حمص ٢٤-٣-٢٠٠٧- الموقع الالكتروني www.albadil.net

١٧- الميمنى، سمية " ألمانيا ... بوابة سوق أوروبا" الموقع WWW.google.com

١٨- الزعيم، عصام "اقتصاد السوق الاجتماعى إزاء التحديات الوطنيه والدولية" الموقع الالكتروني www.albadil.net

- ١٩- الحمش، دمنير " القطاع العام واقتصاد السوق الاجتماعي" الموقع الالكتروني www.albadil.net
- ٢٠- الجميلي، حميد "رؤيه مستقبله في الاقتصاد السياسي للغات عالميا وعربيا" مجلة المعارف، العدد ٣، تموز ١٩٩٥.
- ٢١- سلمان، جمال داود "انعكاسات العولمة على الاقتصادات النامية" مجلة الاداره الاقتصاد، العدد ٣٥، نيسان ٢٠٠١.
- ٢٢- الشماع، همام "مفهوم الامم الكادحه والشركات متعددة الجنسيه" مجلة الاقتصادي، العدد ٤، السنه ٢٠، ك ١ ١٩٧٩.
- ٢٣- الحمش، د. منير "الاقتصاد السياسي الفساد . الإصلاح . التنمية - دراسة . من منشورات اتحاد الكتاب العرب دمشق.
- ٢٤- الاطرش، محمد "العرب والعولمة ما العمل -مجلة المستقبل العربي، بيروت، عدد آذار ١٩٩٨ .
- ٢٥- شلبي، علاء "اتفاقية الجوانب التجاريه المتعلقة بحقوق الملكيه الفكرية وانعكاسها على الدول العربيه" دراسه مقدمه الى اللجنه الاقتصاديه والاجتماعيه لغربي اسيا، نيويورك ٢٠٠١.
- ٢٦- شلبي، مغاوري "صندوق النقد والبنك الولي..تجميل الوجه القبيح" الموقع www.islamonline.com.
- ٢٧- عوده، وليد "واقع القطاع الصناعي في الدول وافاق تطويره في ظل الخصصه" مجلة العمران العربي، العدد ٣٣، مايس-حزيران ١٩٩٨ .
- ٢٨- عوده، وليد "الانعكاسات المحتمل لاتفاقية الملكيه الفكرية واثرها على الصناعات العربيه والدوائيه كحاله عمليه" مجلة اوراق اقتصاديه، العدد ١٥، اذار ٢٠٠٠.
- ٢٩- العيسوي، ابراهيم "التصنيع طريق النماء ام طريق الشقاء" الجمعيه العربيه للبحوث الاقتصاديه، الرباط، العدد ١٢، حزيران ١٩٩٨.

٣٠- القريشي، رضا "حقوق الملكية الفكرية في منظمة التجارة الدولية واثارها على الاقطار العربية" دراسات، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، الجامعة المستنصرية.

٣١- المنير، بشار "الصناعة الوطنية اين المفر- مجلة النور عدد ٣١٧ بتاريخ ١٧-١١-٢٠٠٧

٣٢- شاهين، بركات "المناطق الصناعية في سورية" الموقع الالكتروني www.mafhoum.com

٣٣- المقدسي، سمير "الاقتصادات العربية في مرحلة السلام.. نحو تكتل اقتصادي عربي منفتح" مجلة اقتصادات الاردن والشرق الاوسط، العدد ٤، مركز الاردن الجديد للدراسات، ك١، ١٩٩٤.

٣٤. ولد سيدي محمد، المصطفى "تأثير منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد العالمي" WWW.aljazeera.com

٣٥ - جواد، د. سعد ناجي و د. حسن علي ابراهيم "العولمة من وجهة نظر عالم ثالثة " مجلة قضايا استراتيجية ، العدد ٧ ٢٠٠١ - ص ١٠٧

٣٦- الصوراني غازي "العولمة والعلاقات الدولية الراهنة" بحث منشور على الموقع الالكتروني www.cdideolog.com

٣٧- المخادمه، نزياب، عن سيار الجميل "العولمة" مجلة المستقبل العربي، اذار ١٩٩٧م.

٣٨- المخادمه، نزياب "الثقافة العربية والعولمة" عن الدكتور جلال امين "العرب والعولمة" محاضره القايت في مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان ١٩٩٧م

٣٩- الجابري، علي حسين؛ وآخرون "العولمة والمستقبل العربي" سلسلة المائدة الحرة، السلسله ٣٧، بيت الحكمة، بغداد، ١٩٩٩.

٤٠- ادم، محمد "العولمة واثرها على اقتصاديات الدول الاسلاميه" جريدة النبأ، العدد ٤٢، شباط ٢٠٠٠م.

- ٤١ - كاظم، حسن "نظام العولمة بين التحليل الاقتصادي واستراتيجية السوق العربية المشتركة" المجلة العلمية العلمية للتجارة والتمويل - كلية التجارة - جامعة طنطا ، العدد الاول ٢٠٠٣
- ٤٢ - سلمان ، جمال داود "انعكاسات العولمة على الاقتصادات النامية" مجلة الاداره الاقتصاد، العدد ٣٥، نيسان ٢٠٠١ م.
- ٤٣ - الجميلي ، حميد "الاقتصاد العربي وطروحات الاقتصاد السياسي للعولمة" مجلة افاق عربيه، العدد ١١-١٢ ١٩٩٨ م.
- ٤٤ - حرب ، علي "حديث النهايات :فتوحات العولمة ومازق الهوية ، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ٢٠٠٠
- ٤٥ - الناصر ، ابراهيم بن ناصر "العولمة مقاومه واستثمار" جريدة البيان، العدد ١٦٧ ، ٢٠٠١ م.
- ٤٦ - الكفري، د. مصطفى عبدالله "العولمة الاقتصادية وفرض هيمنة الاقتصاد الراسمالي" مجلة الحوار المتمدن، العدد ١١٤٨ - ٢٦ - ٣ - ٢٠٠٥ الموقع Gasomafa.scs-net.org
- ٤٧ - اسماعيل ، عبد سعيد عبد "العولمة والعالم الاسلامي: ارقام وحقائق" دار الاندلس الخضراء، ط ١، ٢٠٠١، في موقع الانترنت WWW.thamarat.com
- ٤٨ - الكفري، د. مصطفى عبدالله وآخرون، ندوة الاصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصوصية في البلدان العربية: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩
- ٤٩ - حمزة ، جهاد عبدالله "السياسات الاقتصادية لتمويل تنمية اقتصاد حديث في اليمن "مجلة دراسات اقتصادية العدد الثاني عشر - صنعاء - اليمن
- ٥٠ - عبدالله ، عبد الخالق "عولمة السياسة والعولمة السياسية" مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٢٧٨ ، ابريل ٢٠٠٢ ، بيروت .
- ٥١ - الخويلدي، زهير "مفارقات العولمة" مجلة الفكر العربي المعاصر، مركز الانماء القومي، بيروت /باريس، العدد ١٢٤-١٢٥ - ٢٠٠٢
- ٥٢ - الطيب، عبد اللطيف محمد "الاقتصاديات العربية والعولمة والبدائل المطروحة" ورقة عمل مقدمه في المائده المستديره للاثاذه العرب ، ليبيا، ١٩٩٩

- ٥٣ - جسري، هاني "ملاح الاقتصاد السوري" نشرت بتاريخ ١٩-١٠-٢٠٠٤ على الموقع www.Masjam3a.net.
- ٥٤ - حداد، فراس "الصناعة السورية في مواجهة التحديات" دراسة منشورة في مجلة ابيض واسود العدد ١٥١
- ٥٥ - القريشي، مدحت "الحمايه والنمو الصناعي في العراق، دراسه نظريه تطبيقيه للفترة من ١٩٦٠-١٩٧٦م"، المؤسسه العربيه للدراسات والنشر، ط١، ١٩٨٢.
- ٥٦ - قنوص، صبحي محمد "ازمة التنمية، دراسه تحليليه للواقع الاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث" الدار الدوليه للاستثمارات الثقافيه، القاهره، ط٢، ١٩٩٩.
- ٥٧ - الحبش، د. محمد غسان "الاقتصاد السوري ومتطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية" دراسة مقدمة في ندوة جمعية العلوم الاقتصادية - الموقع الالكتروني www.google.com
- ٨٥ - كاتز، كلاوديو "إمبريالية القرن الواحد والعشرين - بديل ناشطو ومناهضو العولمة، - تعريب: م.ز. مأي، الموقع www.google.com
- ٥٩ - الزعيم، عصام "استراتيجية الإصلاح الاقتصادي في سورية" دراسة القيت في احدى ندوات جمعية العلوم الاقتصادية في سورية.
- ٦٠ - حبيب، كاظم "العولمة ومخاوف العالم العربي" دراسة منشورة في مجلة عيون في عددها ١١/٢٠٠١

رسائل الماجستير والدكتوراه

- ١ - علي، سحر فتح الله محمد "بناء نموذج قياسي لقطاع التجارة الخارجية في العراق للمدة ١٩٧٠-١٩٩٠ -رسالة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد -قسم الاقتصاد-بغداد ١٩٩٥
- ٢ - نصيف، رجاء حسوني "دراسة الصادرات غير النفطية واثرها في الاقتصاد العراقي " رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد -قسم الاقتصاد - الجامعة المستنصرية ١٩٨٥ العراق بغداد.

- ٣- بو درمانة ،مصطفى"تأثير العولمة الصناعية على اقتصاديات الدول النامية- دراسة حالة الجزائر-رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد -الجزائر-جامعة فرحات عباس -٢٠٠٨-٢٠٠٩
- ٤- الحبوشي،مرغم عبد الوهاب"المنظمات والتكتلات الاقتصادية والتنمية الاقتصادية في اليمن"رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد-سورية-جامعة دمشق -كلية الاقتصاد-٢٠٠٧-٢٠٠٨

الوثائق والبيانات الرسمية

- ١- صندوق النقد العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي واخرون،التقرير الاقتصادي العربي الموحد،ايلول ٢٠٠١م.
- ٢- منظمة العمل العربي "العولمة واثارها الاجتماعية"الدوره الخامس والعشرون،تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي ،الاقصر ،اذار ١٩٩٨م.
- ٣-منظمة العمل العربي "الاتفاقيه العامه للتعريفات الكمركيه (الغات)وانعكاساتها على مستقبل الاقتصادات العربيه بوجه عام ووسائل العمل بوجه خاص "القاهره ١٩٩٤م.
- ٤- المجموعه الاحصائية السنويه في سوريه لعام ٢٠٠٧،ملحق جدول ١٦/٤٢
- ٥- برنامج الامم المتحدہ undp تقرير التنمية البشرية الصادر في منتصف عام ٢٠٠٥
- ٦- هيئة الاستثمار في سوريه"بنية الاقتصاد السوري"الموقع الالكتروني www.aleppochamber.org
- ٧-المجاميع الاحصائية السنويه في سوريه لاعوام الدراسة ١٩٩٥-٢٠٠٦
- ٨- هيئة تخطيط الدولة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية " دراسة الفقر في سورية"٢٠٠٥ .
- ٩- المملكه الاردنيه الهاشميه ،وزارة التخطيط"التنافسيه وتجربه الاردن"الموقع WWW.mafhoum.com
- ١٠-سانا" قطاع الصناعة في ظل التصحيح الجمعة، ١٦ تشرين الثاني ، ٢٠٠٧

- 1- ChIANG A.C.-[1974]-“Fundamental Methods Of Mathematical Economics” 2.d Edition- McGraw-Hill Book Company, New York
- 2- SULLIVAN,ARTHUR & SHEFFRIN M.STEVEN ,Macro Economics, Principles And Tools, Prentice –Hill. Inc, New jersey ,U.S..A ,1998
- 3-Bulchandani,B"International Economic, First EEd,Bomby,1980
- 4- James bates and j.r. Parkinson, business economics(oxford, basil Blackwell)1968
- 5-Robertson Roland 1992.globalization on line (9/6/2003)available .location :[http://WWW. Sociology online.co.uk/global Robertson.htm](http://WWW.Sociologyonline.co.uk/global%20Robertson.htm).

CONCLUSION

The market economy and globalized exchange commercial freedom the potential aftermath on the production and distribution in Syria.

After it has been the subject of theoretical supply a market economy and globalized trade in this research, the study and analysis of the subject is a mainstay of the economy in any country but a issue of production in Syria, 00 different types of industrial and agricultural as well as the foreign trade sector, which will be affected greatly by those developments of the market economy and trade globalized world and the implications of economic openness to the world, and this emotion is a research problem that has been build upon them in study and research leading to the identification of potential impacts and emerging challenges before him, and Winning this important subject through the presentation of the realities of production in Syria during the study period, and what mechanism would be problems and constraints in accordance with sign future scientific and provide tools and new, alternative means of taxes and duties which can not be used under conditions of new economic world, and these taxes can be sales tax value-added tax and consumption as a means to protect the local products are alternative means of protection

Has been the adoption of the descriptive and analytical work, drawing on empirical scientific research methods and inferring research has been divided into four main chapters, Chapter I identify the nature and the concept of a market economy (free and social), according to economic theory as to clarify the concept of globalization and the types and then determine their instruments and institutions and mechanisms as it would be of great importance to stand on all matters relating to the subject matter,

under this section the focus was on supply and focused analysis of aspects of economic globalization in the financial and industrial side: through its mechanisms of structural economic adjustment through the Fund and the World Bank and international investment mechanism and global companies across the borders, and finally mechanism trade liberalization led WTO and the conventions used in multimedia for all aspects of the overall economy, especially the commercial aspects, to implement and achieve its administration

Chapter II also included an explanation of what the production, distribution and exchange in economic theory to demonstrate the relevance of these variables and the subject of trade under globalization, and under the pressure of institutions, mechanisms and prescriptions under the so-called structural reforms, and explain the factors and determinants of output growth and GDP, and then was the statement of the reality of the economy Syrian with a direction of change in the values of output of goods and services and the values of the gross domestic product during the period from 1995-2006 at current prices and fixed In the third quarter was presented and an analysis of the most important components of the sectoral production of commodity and service according to economic theory and then describe the most important economic indicators are

In the fourth quarter there is an explanation enhanced analytical tables and charts to reality and indicators for each sector, and the statement of the implications of a market economy and globalized trade in these sectors, and to find the link between the values of the equation these sectors and production of goods and services. Chapter IV to ensure anticipate or predict the future of the Syrian economy indicators is public in light of the application under the influence of a market

economy and globalized trade or economic openness to the world.

For more information on that as well as the implications of the research problem, we have introduced a general analysis of the effects on the Syrian economy, and then set aside an analysis of the effects and implications for the distribution of income and wealth, and this correlates with the nature of economic and political system and a social and cultural impacts of the same problem assumed in a market economy and economic globalization through mechanisms and institutions, and finally reached the conclusions and recommendations.

**Damascus University
Faculty of Economics
Department of Economy & Planning**

**The market economy and globalized exchange
commercial freedom - the potential aftermath on the
production and distribution in Syria.**

research project to gain a ph. d. degree in economics

**Supervise
Dr. Mohammed Jamil Omar**

**Prepare
Nazhan Mohammed sahow**

2009- 2010